



Copyright © King Saud University

viv.



٢١٦
ش ٠ ع

شرح المختصر لابن الحاجب ، تأليف عضد الدين الأيوبي ،
عبدالرحمن بن أحمد - ٧٥٦ هـ . كتبها محمد بن
أبي بكر بن عبدالملك العباسي سنة ٨٦٢ هـ .

١١٨ ق ٢٩ س ٢٧ x ١٨ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، عليها تقييدات
ونقول ومواشي كثيرة ٢٠

الأعلام ٤ : ٦٦ نشرة دار الكتب المصرية ٢ : ٦٥

١ - أصول الفقه الاسلامي

أ - المؤلف

ج - تاريخ الفسوخ

ب - التماسخ

١٤٨٤

١٨/٦/١٤

١
 مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٧١٧٠ - ٧١٨٢
 العناوين: شرح المختصر لابن الحاجب
 المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى
 تاريخ: ٨٦٣ هـ
 اسم الناشر: محمد بن أبي بكر بن عبد الله البياضي
 عدد الأوراق: ١١٨
 ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد والوصحبه وسلم
الحمد لله الذي لا اله الا هو وحده لا شريك له والحمد لله الذي لا اله الا هو وحده لا شريك له
والصلاة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين وعلى اله الطاهرين واصحابه اجمعين **اول** فان من عباد الله
تعالى العبادان شرع الاحكام وبين الحلال والحرام سياسيا يصطلمهم في المعاش والمجاهدة في المعاد ولما علموا انهم
وان توفروا وعرضوا على الله ما لا يرضاه من افعالهم وادبوا بها ما لا يرضاه من افعالهم وادبوا بها ما لا يرضاه من افعالهم
ووفهم ليدونها بعد اخذها من افعالهم وادبوا بها ما لا يرضاه من افعالهم وادبوا بها ما لا يرضاه من افعالهم
بوسل اوردوا ذلك على اصول الفقه في علم اعظم الخطر محمود الا يرجع الى العقول مشروعا وتضمن علومهم متعلق
شئنا اصولا فمروا وقد صنعت فيه كتب كثيرة والفن زير مطول ومختصر وان يختصر الامام العلامة قدس
المحقق جلال الله والدين في غرر عثمان بن الخطاب المالك بن عمير بن عبد الله بعض انه عجزى مهاجروا العزة من الكتيب بياض
والقرص من الدهم والواسطة من العقد وقد ررق خطا واما من الاستسقاء واستسقاء به الامكان جميع الاصدار
اي استسقاء بذلك لصحة محله وكثر عليه ولطافة نظره ولكنه مسجع على الفهم بذلك معناه ولا تسع في ربه
لكل في عا وقد سجد عه واحد من الفضلاء واشتغل بحله في غير من حوّل العلماء فارتز واجلابل الاسرار من اساره
وقد بقيت الدقائق واجلابل الخلق حقا من معاشه واحببت عنهم حقا في راي من شغقت به وقد ركب فكري لخل
العاظم ومعاشه وصرف بعض عمره في التخصر معاشه وسبانه حتى لم يبق على مهلا خفيه وبهت من القوايد
الروايد على محله كافيه ولا زال احيا في المنار كور في البحث عن رايده واسراره والكشف عن خرايده والجاره على شوب
من ان سرجه فاعقل واستعفى وهو كبريول الفرج وبانور الى الاطلاح فاستل واستحق في صار في مطبته
للضمة او الكسل فقيت في العجل وضافت في الخلل فاستعظم بذلك والملت عليه شتر طار ادخر فيه صحا ولمال
في غير محله وقد اعيت سريطة لا تضاد فيما امل وخاف من طرفه ليلا لخل ولا مل والله اسئل منفعه
ويعلمه وسيله الى الرحمة والعرفان وهو المستعان وعليه التكلان **فوله** ويختصر المبادئ للمادة **اول**
يختصر المختصر او العلم امور اربعة الاول للمبادي وهي بالملكون المقصود بالانسان بل يتوقف عليه ذلك علم
فان العلم نوعان احدهما العلم بالانسان الثاني العلم بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان
في الاحكام عينا الثاني العلم بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان
الرابع العلم بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان
في احكامه عينا ركنه شرط الا ان يفرض به بسط قلل في الانتشار وسهل الاستفهام ايقال ما يقتضيه
الانسان والعلم اما ان يكون مقصودا بالانسان او لا بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان
منه استنباط الاحكام فانها ما من نفس الاستنباط وهو الاجتهاد وانما
في منه اما باعتبار تعارضه وهو الرجوع اوله وهو الالهي السمعة **فوله** فالمبادي خمسة هي **اول**
العلم بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان المقصود بالانسان

المدح الخطيها من علمها بالامر ان بقوة ما فيها فبصير وفيه ما لا يشبه ولا شك ان كل علم سائل كثر
 انضباطها حجة واحدة باعتبارها تعدلها بالحدود والتعليم من تلك الحجة من حد تعريفه وان كان
 حقيقة مسمى اسمه ذلك كان حلاله والافلاكان بيننا لم يميزها فيكون سماها فادلا لكل طالب علم ان صورة
 اوله ابعده او رسمه ليكون على بصيرة في طلبه فان مركب من عياض حط عشوي ثانيا فادنه ليحيى من
 العيب وليرد ادب طالعه فيه ادا كانت مهمة وللا يرف فيه وفيه اذ المر بواقعه وعنه والها استمداده
 اما لاقبيل ان من علم يستمد من مع اليه عند روم الحسنى واما مقصد الانفا فادنه في مالا يد من صورة
 وسليمه او تحقيقة لينا السائل عليه **قوله** اما حدة لقبها الى **قوله** اللقب علم يستمدح او مدر واصل الفقه
 علم لهذا العلم شعرنا اننا الفقه في الدين عليه وهو صفة مدح ثم انه معقول مركب اصنافي فله بكل اعتبار حلالا
 حده لقبها فالعلم بالقواعد التي توصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية
 والذي يستف من حقيقة ان الاحكام فتكون حدة من الشرع كالتمثيل والاختلاف وقد توهمه وتلك اما
 اعتقاده لا تعلو كقيمة على راسي اصلية او عليه تعلو بها وتسمى فرعية وهذه لا تشارك في ما يقع عليها
 كلها لو لم تلحق لكل قسط بادله كقيمة من عوامات وعلى بعضه اي كل مسألة مستحيلة بدليل دليل ليسبط
 منها عند الحاجة او ليسبط وسع لكل الصال من هضلة لتوفيقها على ادوات تستعمل في حصولها العرفي كان بعض
 الى يغلغل غيره من المقاصد الدينية والدينية فيكون قوامها بالنهاض له وهو المحمود والماور بعد وهم
 فيه قد وادلك وسموا العلم بالاصل من هضلة فيها والها احاجوا في الاستنباط الى مقدمات عليه كل مقدمة
 منها ينسب عليها كبر من الاحكام وربما التثبت ووقع فيها الخلاف فتستعمل فيها استنباطا وخر بواجزا او بواجزا
 مسالين بخريرا واحكاما جزا فله بواجزا والهاها تفصيلا لم يند هو راعا طوعا على ذلك الحق تسهوله ودونها وسموا
 العلم بها اصول الفقه فكان حده ما ذكرنا واولا فيقود قاطبة ثم واداره مصداقا فلا بد من معرفة المركب مع غيره
 مقدماته من حيث يصح تركيبها واصول الفقه مفرداته الاصول والفقه من حيث ذلك كنها على معنيين فالاصول
 الادله وذلك ان الاصل في اللغة ما ينسب عليه ما نشي ويقال في الاصطلاح للراجح يقال الاصل الحقيقة والمستحق
 يقال خاوض الاصل والظاهر والقاعدة الكلية يقالها اصل وهو ان الاصل مقصد على الظاهر والبدليل يقال
 الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة واذ اضيف الى العلم فالمراد بدليله والفقه العلم بالاحكام الشرعية
 عن ادلتها التفصيلية بالاستسلال وهذا القيد لا يحترز بانما عرف بالادلة ضرورة يعلم جري الوصول على السو لم
 علمها ومن لم يحمله عن الادله وراي ذلك يشعر بالاستسلال لسانا للفرع بما علم التزاما واما المدح وهو واما السباب
 دون الاحتراز وبقا فيقود عرفت بما تقدم وعلم ان له جزا الحركة الصورة هو الاضافه واصنافه اسم المعنى بعد اخصاص
 الصواب للخصاص والية باعتبار امداد عليه لفظ المضاف بقول مكتوب ريد والمراد اخصاصه به كدونه بغيره بخلاف اسم
 الغير بعد الاخصاص مطلقا فادلا اصول الفقه ادلة العلم من حيث هي ادلة وتعمل الى ما ذكرناه فاولا لول الاصول
 على معناه القوي حتى يكون معناه ما يستدله الفقه على الاضمار لم يلجج الى انقل **قوله** واورد الى **قوله** اورد
 على احد الفقه ان المراد بالاحكام ان كان هو العصر بطرد له جواز المقابلة اذ عرفت بعض الاحكام كذلك لا بالاريد
 لبيان الاحكام جمع على بالامر زمان
 المعنى اول لفظه والبعض الذي
 يعرف على ولو لم يكن
 المقدر على

في غير وضعه واخرجه بغيره والقيد لا يخرج عن استعمال اللفظ الا في وجه واحد وهذا يطبق على مدعى
العقل فيه والاكتفاء بالعلاقة فكان حسن المحض من حيث هو فظهر لعلاقة بينهما **قوله** ولا بد من العلامة **اول**
المجاز لا بد منه من العلاقة بينه وبين الحقيقة والافق وضع جديد او غير جديد وهي اتصال ما للمعنى المستعمل
فيه بالمعنى الموضوع له وتصوره من جهة شدة الاول لا سيما في شكل كالاتان للصورة المنقوشة على الجدار
الثاني لا يشارك في صفه وحج ان يكون ظاهره لتسهيل ذهن المتكلمين المجاز باعتبار انها كظلال الاسد
على الشجاع بخلاف اطلاق الاسد على المجاز الثالث انه كان عليها اي المستعمل فيه على الصفة مثل العبد للعتق
لانه كان عبدا الرابع انه ايل إليها كالمعصية لانه في المال يصير حرا الخامس المجازة مثل جرى الميراث
بغير ما كان احد المجاز في الآخر كمن الخبز وكله والحامه محله والمطروف في ظرفه وما لا يكون كذلك في ايراد
او حذر او حذر من غير ان يكون له ما في الاول كالتسبب والتسبب في الخيال كالصديق ووجه ضبط والمجاز
ان يقال ما بين ح- ايها الاتصال الاول والمجاز والآخر الثاني اما ان يحصل للذات والاول وصفان بينهما
وتأخراد لوجها لزم خلافه فرض قال كسجل المتقدم المتأخر فالكون عليها او بالعكس فالاول والمجاز
لا اتصال بينهما بالذات ولا هي في محل فان لم يكن لها لست كان فيها فلا علاقة قطعا وبذلك الحال ماصورة
وهو السجل او غيرها وهو الصفة **قوله** ولا يشرط النقل الا اذا كان على الوجه **اول** بعد التعلق على وجه
العلاقة في المجاز هل يشرط في ايجاد المجاز ان ينقل ما عاينها من اصل اللفظ او لا بل كفى بالعلاقة وقد اختلف
فيه والمجاز انه لا يشرط ان يكون نقلها بل يفيها لفظ العربية في المجاز ضرورة ومن استقر على ان المجاز انما
يستعمل في ايجاد المجاز من اصل اللفظ ولا يشرط من اصل اللفظ بل من ايجاد المجاز من اصل اللفظ
واستدل عليه بانه لو كان المجاز نقلها لما اقتصر الى نظير العلاقة ولا لزم باطل الملازمة فلا نقل ولا
العلاقة جديدة مستقل مستحقة والعلاقة دونها لا يصح فاستوي في الخلق وجودها وعدمها فلا معنى للنظر
فيها واما اسما للذات فلا يلزم في اصل العربية على افتقاره اليه الجواب ان الملازمة هو الاستغناء في المجاز عن النظر
في العلاقة والذي نقول عليه افتقار الواضع في الوضع اليه لا افتقار المجاز في مجروره كسناه في المجاز
لا يوجب عدم افتقار المجاز اليه مطلقا اذ قد يفتقر المجاز في الاطلاع على الحكمة الباعثة على الحقيقة في المجاز
وغير صحة حسنه فالاول لا يشرط النقل الا اذا كان في المجاز علاقة مجازية بطول غير انسان
للساكنه وشبهه للصبي المجازة وان لا يلاب بالان للسببية والمسببية وهما نوعان من المجازة الجواب
ان العلاقة مقتضية للصحة وخلاف الصحة عليها لا يبرهن في نفسه فانه كما كان مخصوص فان عدم المانع ليس
جزا من مقتضى والخلاف مانع عن مقتضى جازي وقالوا ناسيا لوجاز المجاز لا نقل كما في سائر اجزاءها وباطلاق
اما لزوم ايجادها فلاه اثبات ما يصح به فان كان جامع مشترك بينهما وبين ما يصح به مستلزم للمجاز
والافتقار اثبات ما ثبت من العرب لاهو ولا ما يستلزمه وهو الافتقار واما بطلانها فافتقار سببية والافتقار
ظاهر الجواب لا سلم اذ الميراث جامع يستلزمه يكون اجزاء ما يكون له العلم الوضع باستقرا ان العلاقة
مصححة كما في دفع العاقل وضبط المعقول فانه بالوضع قطعاً ولا يخلو لثقل واحد والجدل في علم على كذا بالاستقرا
الافتقار من مقتضى
قوله
الافتقار من مقتضى

قوله ولا بد من العلامة اول المجاز لا بد منه من العلاقة بينه وبين الحقيقة والافق وضع جديد او غير جديد وهي اتصال ما للمعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له وتصوره من جهة شدة الاول لا سيما في شكل كالاتان للصورة المنقوشة على الجدار الثاني لا يشارك في صفه وحج ان يكون ظاهره لتسهيل ذهن المتكلمين المجاز باعتبار انها كظلال الاسد على الشجاع بخلاف اطلاق الاسد على المجاز الثالث انه كان عليها اي المستعمل فيه على الصفة مثل العبد للعتق لانه كان عبدا الرابع انه ايل إليها كالمعصية لانه في المال يصير حرا الخامس المجازة مثل جرى الميراث بغير ما كان احد المجاز في الآخر كمن الخبز وكله والحامه محله والمطروف في ظرفه وما لا يكون كذلك في ايراد او حذر او حذر من غير ان يكون له ما في الاول كالتسبب والتسبب في الخيال كالصديق ووجه ضبط والمجاز ان يقال ما بين ح- ايها الاتصال الاول والمجاز والآخر الثاني اما ان يحصل للذات والاول وصفان بينهما وتأخراد لوجها لزم خلافه فرض قال كسجل المتقدم المتأخر فالكون عليها او بالعكس فالاول والمجاز لا اتصال بينهما بالذات ولا هي في محل فان لم يكن لها لست كان فيها فلا علاقة قطعا وبذلك الحال ماصورة وهو السجل او غيرها وهو الصفة قوله ولا يشرط النقل الا اذا كان على الوجه اول بعد التعلق على وجه العلاقة في المجاز هل يشرط في ايجاد المجاز ان ينقل ما عاينها من اصل اللفظ او لا بل كفى بالعلاقة وقد اختلف فيه والمجاز انه لا يشرط ان يكون نقلها بل يفيها لفظ العربية في المجاز ضرورة ومن استقر على ان المجاز انما يستعمل في ايجاد المجاز من اصل اللفظ ولا يشرط من اصل اللفظ بل من ايجاد المجاز من اصل اللفظ واستدل عليه بانه لو كان المجاز نقلها لما اقتصر الى نظير العلاقة ولا لزم باطل الملازمة فلا نقل ولا العلاقة جديدة مستقل مستحقة والعلاقة دونها لا يصح فاستوي في الخلق وجودها وعدمها فلا معنى للنظر فيها واما اسما للذات فلا يلزم في اصل العربية على افتقاره اليه الجواب ان الملازمة هو الاستغناء في المجاز عن النظر في العلاقة والذي نقول عليه افتقار الواضع في الوضع اليه لا افتقار المجاز في مجروره كسناه في المجاز لا يوجب عدم افتقار المجاز اليه مطلقا اذ قد يفتقر المجاز في الاطلاع على الحكمة الباعثة على الحقيقة في المجاز وغير صحة حسنه فالاول لا يشرط النقل الا اذا كان في المجاز علاقة مجازية بطول غير انسان للساكنه وشبهه للصبي المجازة وان لا يلاب بالان للسببية والمسببية وهما نوعان من المجازة الجواب ان العلاقة مقتضية للصحة وخلاف الصحة عليها لا يبرهن في نفسه فانه كما كان مخصوص فان عدم المانع ليس جزا من مقتضى والخلاف مانع عن مقتضى جازي وقالوا ناسيا لوجاز المجاز لا نقل كما في سائر اجزاءها وباطلاق اما لزوم ايجادها فلاه اثبات ما يصح به فان كان جامع مشترك بينهما وبين ما يصح به مستلزم للمجاز والافتقار اثبات ما ثبت من العرب لاهو ولا ما يستلزمه وهو الافتقار واما بطلانها فافتقار سببية والافتقار ظاهر الجواب لا سلم اذ الميراث جامع يستلزمه يكون اجزاء ما يكون له العلم الوضع باستقرا ان العلاقة مصححة كما في دفع العاقل وضبط المعقول فانه بالوضع قطعاً ولا يخلو لثقل واحد والجدل في علم على كذا بالاستقرا

الافتقار من مقتضى
قوله
الافتقار من مقتضى

قوله فالواو يعرف المجاز **اول** قال الاصوليون ان الواو يعرف المجاز بالضرورة بان يصح اهل اللغة باسمه او كذا
او بحاجته وبالنظر في وجه منها صحة المعنى نفس الامر كقولك للبلد ليس مجازا وانما قلت في نفس الامر ليدفع
ما انت يا سائر الحقيقة وهذه عكس الحقيقة فان عدم صحة المعنى علامتها ولهذا لا يصح ان تقول للبلد
ليس انسانا لاعتراض عليه المراد بوجه سلب كل ما هو معناه حقيقة لان معناه مجاز لا يمكن سلبه ولب
بعض المعاني الحقيقة لا يفيد المجاز سلب بعض المعاني الحقيقة دون بعض فاذ لا يفيد صحة سلبه الا اذا
لم يكن كونه ليس شيئا من المعاني الحقيقة وهو انما يتحقق اذا علم انه فيما استعماله مجاز فثبت كونه مجازا دون
ووروده على الحقيقة اظهر ونحتاج بان سلب بعض المعاني الحقيقة كاف في ان المجازية والالزام الاشتراك
وايضا فاذ كرت حوا اذا اطلق اللفظ المعنى ولا يبرهن حقيقة فيه اذ علم ان المجازية والالزام الاشتراك
يعلم انها المراد امكان ان يعلم صحة نفي المعنى الحقيقي عن المورد ان المراد هو المعنى المجازي فيعلم انه مجازي
بنياد رعيه الى انهم لولا القرينة عكس الحقيقة فافهم بان لا يبرهن رعيه لولا القرينة الاعتراض عليه
المستلزم اذا استعمال معناه المجازي لا يبرهن رعيه لولا القرينة عدم بنياد رعيه بها وانما علامه
الحقيقة وليس بحقيقة فان احب بان لا يبرهن رعيه لولا القرينة عدم بنياد رعيه بها وانما علامه
فلما لم يبرهن ذلك لصدور المعنى انما يبرهن رعيه اذ غير المعنى غير المعنى وذلك علامة المجاز فيكون المجازي
ولا يكون مستلزما بل هو اطبا وقد جاب بانه انما يصح ذلك لو ما دار احد المعاني على انه المراد واللفظ موضوع
للفقد المشترك مستعمل فيه واما اذا علم ان المراد احد المعاني اذ اللفظ يصح مجازا وهو مستعمل في احد المعاني ولا يخلو
كافي في كون المجاز غير المجاز فلا يبرهن كونه للمعنى مجازا ومنها عدم اطراجه بان استعمال لوجود معنى في كل واحد
استعماله في محل اخر مع وجود ذلك المعنى في كل واحد واسأل القرينة لانه سؤال لاهلها ولا نقول لاهلها ولا نقول لاهلها
فيه ذلك وهذا لا يبرهن اي ليس الاطراد دليل الحقيقة فان المجاز قد يطرده كالاسد للشجاع الاعتراض السخي بطل
عائنه ليدل على عدمه والله حواد ولا يقال له سخي وكذا الفاضل بطل على العلم والله عالم ولا يقال له فاضل والقارورة
على تطلو الوجبة لاستقرار السخي والذن والنزاعا يسرفه السخي لا سخي وروه فان احب عنه بان المراد انه يعرف
بان لا يطرده من غير مانع لفة او شرعا ولا يتحقق فيما ذكره من الاستدلال فان اشبع شمع السخي والقاض لله والقاض لله
القارورة لغير الحاجة فلما هذا ويرفع ان لا يحصل المعرفة في النظر بانه غير اضطراره انما يعلم بغيره
لان يمكن وهو اما عدم مقتضى وجود المانع ودفرض انه لا مانع فهو لعدم مقتضى ولا مقتضى لاهل الادة
الا الوضع فيبقى ان يعلم وضعه لمقتضى خصوص ذلك المانع لاهل الادة الى اخره علم عدم حوا لاهل الادة ذلك
الاخر منه فاذا علم عدم الاطراد بعد الوضع وعدم الوضع بعد الاطراد وهو الدور في كتاب بان السخي
لما دار بين كونه لاهل المطلق والمجاز من شأنه ان يخلو من جدها لا يطلق على الله مع حوده علم انه ليس لاهل المطلق
بل للمجاز المنب وهذا هو المراد وانه اصح ولا يلزم الدور ولا النقض وكذا الاخران ومنها جمعة على صفة مخالفة
صيغة جمعة لاسيما حروفه حقيقة ووجه دلالة انه لا يكون من اطبا بها فانما يستلزم ارجحية المجاز في علم
ان المجاز او شأله امور جملة الامر يعني الفعل ويشيع وامر الذي هو جميع الامر بمعنى القول الذي هو حقيقة فيه

قوله ولا بد من العلامة اول المجاز لا بد منه من العلاقة بينه وبين الحقيقة والافق وضع جديد او غير جديد وهي اتصال ما للمعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له وتصوره من جهة شدة الاول لا سيما في شكل كالاتان للصورة المنقوشة على الجدار الثاني لا يشارك في صفه وحج ان يكون ظاهره لتسهيل ذهن المتكلمين المجاز باعتبار انها كظلال الاسد على الشجاع بخلاف اطلاق الاسد على المجاز الثالث انه كان عليها اي المستعمل فيه على الصفة مثل العبد للعتق لانه كان عبدا الرابع انه ايل إليها كالمعصية لانه في المال يصير حرا الخامس المجازة مثل جرى الميراث بغير ما كان احد المجاز في الآخر كمن الخبز وكله والحامه محله والمطروف في ظرفه وما لا يكون كذلك في ايراد او حذر او حذر من غير ان يكون له ما في الاول كالتسبب والتسبب في الخيال كالصديق ووجه ضبط والمجاز ان يقال ما بين ح- ايها الاتصال الاول والمجاز والآخر الثاني اما ان يحصل للذات والاول وصفان بينهما وتأخراد لوجها لزم خلافه فرض قال كسجل المتقدم المتأخر فالكون عليها او بالعكس فالاول والمجاز لا اتصال بينهما بالذات ولا هي في محل فان لم يكن لها لست كان فيها فلا علاقة قطعا وبذلك الحال ماصورة وهو السجل او غيرها وهو الصفة قوله ولا يشرط النقل الا اذا كان على الوجه اول بعد التعلق على وجه العلاقة في المجاز هل يشرط في ايجاد المجاز ان ينقل ما عاينها من اصل اللفظ او لا بل كفى بالعلاقة وقد اختلف فيه والمجاز انه لا يشرط ان يكون نقلها بل يفيها لفظ العربية في المجاز ضرورة ومن استقر على ان المجاز انما يستعمل في ايجاد المجاز من اصل اللفظ ولا يشرط من اصل اللفظ بل من ايجاد المجاز من اصل اللفظ واستدل عليه بانه لو كان المجاز نقلها لما اقتصر الى نظير العلاقة ولا لزم باطل الملازمة فلا نقل ولا العلاقة جديدة مستقل مستحقة والعلاقة دونها لا يصح فاستوي في الخلق وجودها وعدمها فلا معنى للنظر فيها واما اسما للذات فلا يلزم في اصل العربية على افتقاره اليه الجواب ان الملازمة هو الاستغناء في المجاز عن النظر في العلاقة والذي نقول عليه افتقار الواضع في الوضع اليه لا افتقار المجاز في مجروره كسناه في المجاز لا يوجب عدم افتقار المجاز اليه مطلقا اذ قد يفتقر المجاز في الاطلاع على الحكمة الباعثة على الحقيقة في المجاز وغير صحة حسنه فالاول لا يشرط النقل الا اذا كان في المجاز علاقة مجازية بطول غير انسان للساكنه وشبهه للصبي المجازة وان لا يلاب بالان للسببية والمسببية وهما نوعان من المجازة الجواب ان العلاقة مقتضية للصحة وخلاف الصحة عليها لا يبرهن في نفسه فانه كما كان مخصوص فان عدم المانع ليس جزا من مقتضى والخلاف مانع عن مقتضى جازي وقالوا ناسيا لوجاز المجاز لا نقل كما في سائر اجزاءها وباطلاق اما لزوم ايجادها فلاه اثبات ما يصح به فان كان جامع مشترك بينهما وبين ما يصح به مستلزم للمجاز والافتقار اثبات ما ثبت من العرب لاهو ولا ما يستلزمه وهو الافتقار واما بطلانها فافتقار سببية والافتقار ظاهر الجواب لا سلم اذ الميراث جامع يستلزمه يكون اجزاء ما يكون له العلم الوضع باستقرا ان العلاقة مصححة كما في دفع العاقل وضبط المعقول فانه بالوضع قطعاً ولا يخلو لثقل واحد والجدل في علم على كذا بالاستقرا

الافتقار من مقتضى
قوله
الافتقار من مقتضى

فقط

[illegible]

وعلى الإله

وعلى الامة ولدلك لوجه لا يقر القرآن حيث بقراءة منه ولا يعارض بان كل سورة وايه تصدق عليها انه
لعص القرآن لان المرداد انه من الجملة المسماة بالقران واذا اشارك الحزب الكوفي معا جميع ان يقال هو كذا وهو بعض كذا
بالاعتبار من كمال الماء الصالح خلاف ما لم يشاركه فيه كالماء والرعيف سلمنا انها غير عربية وان القرآن عربي لكن لا
سلمنا كونها في القرآن منع كون القرآن عربيا لان العربي يقابل ولو جاريا على ما عليه عربي كثر فيه فارسي وعربي
فاذا اكثر احد هاونيد والآخر نسب اليه المعتزلة قالوا الايمان باللغة المصنوعة وفي الشرع العبادات
المخصوصة ولكنها مناسبة صحيحة للجوهر قطعا اما الاول فالاجماع واما الثاني فلان العبادات هي الدين العباد
والدين المعبر الاسلام والاسلام الايمان بالعبادات هو الايمان اما ان العبادات هي الدين المعبر فقلوه ابو
تعالى في ما مر والابن الجعد والسفاحين له الذين خفوا وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك حين القيم فقلوا
للمذكور وهو العبادات واما ان الدين المعبر هو الاسلام فقلوه تعالى ان الدين عند الله الاسلام ولما ان الاسلام
هو الايمان علانه لو كان غير الايمان لم يقبل من متبعيه لقوله تعالى ومن تبع غير الاسلام فقلنا قلن يقبل منه
ولكنه يقبل اجماعا وايضا فالعالي فاحر جاسر كان في هاهنا المومنين فاحدنا فيها غيرت من المسلمين واولا
الاتحاد لم يستقر الاستدلال المعارضه بقوله قل ان تومنوا ولكن قولوا المسلمين اني احدها واثبت لآخر قوله
فغيره ابطال كون الايمان هو الاسلام او يقول وقد ثبت ان الاسلام العبادات فقل كون الايمان العبادات
وهو على الاول معارضه الدليل القوي على الثاني المدعى والحق ان قوله لو لم يكن الاسلام هو الايمان لم يقبل
من متبعيه ممنوع وانما لم يرد لو كان في متابعيه وهذا اول التسليمه قوله لو لا الاتحاد لم يستقر الاستدلال ممتنع
اذ شرطه جميعا في احدها على الآخر لا اتحاد معونهما وهو حاصل من جهة ان الايمان شرط صحة الاسلام فالو ان
ثابا لو لم يكن الايمان الاعمال بل التصديق كان قاطع الطريق للصديق فوينا واللام باطل اما اللامه بل التصديق
فبعبته واما بطلان اللام فلانه يحزى يوم القيامة والمومن لا يحزى لما الصغرى فلانه يدخل النار بل لا يدخل النار
تعالى في حرم وهو عبد عظيم والاجماع علانه دخول النار وقد قال تعالى كتابه في معرض التصديق عرفا بما
انكس تدخل النار فقلنا حربه واما الكبرى فقلوه يوم لا يحزى الله النبي والذين امنوا معه الجوارح قوله والله اعلم
فخر للمؤمنين صريح في الصحابه بليل معه فلا يرد ان لا يحزى غيره واما هو من قطع الطريق وغيره من اسباب
فخر للمؤمنين لكن والذين امنوا معه ليس عطف على النبي بل استيفاء وهو مستبعد فاحده حربه فقلوه
والذين امنوا معه يوم يهرسعي من ايدهم فقلتم انه ليس كذلك **قوله** مسله الحارثي **اقول** الحارثي واقع في اللغة
خلاف الاستدلال في جميع الاسطر احيى لما ان الاسد للشجاع والحارثي للبلد وسنات له الدليل وقامت الحرب على
ساق مما لاخصي محارات لها سبق منها عدا لاطلاق خلاف ما استعمل فيه وانما بينهم هو بغيرته وهو حصيفه
الحارثي الخالف قال لو كان الحارثي لو كان الحارثي واقع في اللغة فقلوه الحارثي الحارثي الحارثي الحارثي الحارثي
ثابته انما استبعاد وهو لا يعتبر مع القطع بالوقوع ثم ربما يحصل في مقام التردد **قوله** مسله وهو
في القرآن الحارثي **اقول** الحارثي واقع في القرآن والآخرة الظاهرية لينا قوله تعالى ليس كذا في والمراد منه فقيهه زياده قال
في المنه فظهر ان الكافي في الشبهه عاظ اذ صير المعنى ليس مثل مثله في معنا فقلنا لا مثل مثله مع ظهور اثبات

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

The image shows a page from a handwritten manuscript. The text is written in Arabic script, likely from the Ottoman or Persian periods, given the style of the calligraphy. The page is divided into two columns. The left column contains a shorter passage, while the right column contains a longer passage. The handwriting is cursive and fluid. The paper appears aged, with some discoloration and wear visible at the edges.

Handwritten manuscript page from the "Mushaf al-Furqan" (Quran). The text is written in Arabic script, likely in Maghrebi or Andalusian style, and is arranged in vertical columns. The parchment shows signs of age and wear.

۱۱۷۳
 ۱۱۷۴
 ۱۱۷۵
 ۱۱۷۶
 ۱۱۷۷

مفتول الشجاع حول العجايب

يَنْقُصُ الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِصْلَاحَ
لَنْ الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ الْمُسْتَقْبَلِ
يَكُونُ الْمُسْتَقْبَلُ وَالْمُسْتَقْبَلُ

فون المشرط المشي
ليته عن صدر الشرط على الشرط
قديم صدق عليه كذا
فكلم المراء انما صدق
رط يصدق عليه انما صدق
فهو المشرط عليه ان
الشرط ايضا

و هو استبعاد
العلماء الخالف بخلاف
الحجج والبراهين

فلا فاعلة وا على

[illegible]

43

[illegible]

في كلامه تعالى
وحيث ان
الشفق يكون
في كلامه تعالى

[illegible]

10
 واما في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم باحسان
 فليس عليهم جناحة
 لما عملوا فاجرا
 ولا ذنبا
 فاما في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم باحسان
 فليس عليهم جناحة
 لما عملوا فاجرا
 ولا ذنبا
 فاما في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم باحسان
 فليس عليهم جناحة
 لما عملوا فاجرا
 ولا ذنبا

ففي كونه صفة حقيقة بل سائر الصفات قائمة بما لا يدرك من الدليل على انه ليس امر اعتباري انما
 الجبل على هذا واجبا جمليا **الاول** مسألة الاسود **قوله** مسألة الاسود **قوله** مسألة الاسود **قوله** مسألة الاسود
 ما به باعتبار صفة معينة لا باعتبار صفة الذات من كونه جسم او غيره دليل صحة قولنا الاسود جسم فانه
 بعد فائدة جديدة وليس مثل قولنا الجسم والاسود جسم ولولا ذلك لما صح وكان خرق قولنا الانسان حيوان فانه
 لا بعد مقيد وان صح الجمل **قوله** مسألة لا يشك في العلم **الاول** فلهذا في جواز انبات اللغة بالقياس
 جوده القاصي اليه والبرهان وسرع بعض الفقهاء والاصح منه ولا بد من تحرير العلم التام اول تسويد النقي والامات

في جوزيد دي مال ردو فرس موضع لتوصل به الى ذلك هو الذي انصت في هذا الموضع
يدل على معناه ثم لم يحصل الفرق من وضعه والفرق بين عدم نصه المعنى وبين عدم قابله الوضع مع نصه المعنى ظاهر
وكذلك فرق وضع المكان له علوه وبهم منه عند الافراد ذلك لكن وضعه لم يتوصل به الى علو خاص انصت ذكر
المصناف اليه وكذلك بواجب الالفاظ فالجواب انتهى واشكل منه نحو علي وعن والكاف في الالسمية اذ معناه اما
وحرر فواحد والجواب انجب رده الى ذلك وان لم يقرب هذا المقرر فيه اجرا للباين على ما علم من تفسيره فاما
بحق ما في هذا الكلام من التحمل والتعذر وان كنت تريد حقيقته الحالية ذلك فاعلم ولا مقدمه وهي اللفظ قد يوضع

لا اله الا الله محمد و آله
عليه السلام

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على وحدانيته والحمد لله
الذي جعل في كل شيء دليلاً على
نبوته وآله وصحبه وسلم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين أجمعين
الذين هم خاتم النبيين وأولياء
المؤمنين في الدنيا والآخرة
أجمعين

والسلام على من لا ينطق باللعنات
اللغوية ولا ينجس التراب ولا يفسد
في القبر ولا يغير في القبر ولا يمتنع
من العبد ولا يحد منه ملك ولا يبيد
من الأرض شيئاً ولا يجمع له عذاب
قائد ولا يزال وجهه من النار أبداً
ولا ينفك عنه أهل بيته ولا يتركهم
وما لم يكن منهم فهو كالحطب الذي
يؤكل من فوقه ويؤكل من تحته وما
لم يكن منهم فهو كالحطب الذي
يؤكل من فوقه ويؤكل من تحته

عز وجل لا اله الا الله محمد و آله
عليه السلام

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على وحدانيته والحمد لله
الذي جعل في كل شيء دليلاً على
نبوته وآله وصحبه وسلم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين أجمعين
الذين هم خاتم النبيين وأولياء
المؤمنين في الدنيا والآخرة
أجمعين

والسلام على من لا ينطق باللعنات
اللغوية ولا ينجس التراب ولا يفسد
في القبر ولا يغير في القبر ولا يمتنع
من العبد ولا يحد منه ملك ولا يبيد
من الأرض شيئاً ولا يجمع له عذاب
قائد ولا يزال وجهه من النار أبداً
ولا ينفك عنه أهل بيته ولا يتركهم
وما لم يكن منهم فهو كالحطب الذي
يؤكل من فوقه ويؤكل من تحته وما
لم يكن منهم فهو كالحطب الذي
يؤكل من فوقه ويؤكل من تحته

مطلب الواو جمع المطلق

و

وسلم فقال اطاع الله ورسوله فقد اهتدى ومن عصاهما فقد غوي فقال صلى الله عليه وسلم ليس خطيب العوم
استقل ومن عصى الله ورسوله ولو طأ الواد للترتيب لما كان من العار ترتيبه في مكان من الدوا لمعنى
الجواب لا نسلم عدم الفرق جيد اذ الافراد بالذمة نعلم ليس القرآن مثله فز عليه لعله الخط الذي
كان يحصل بالافراد لو افرد وبدل عليه ان معصيتها لا ترتيب فيها لان كلاما بطاعة الاخر قصصه معصيتها
ولا يعا نظاما في الواو طرأ الوار اعا لوقال في الال المدخول لها است طاق وطا وطا وقع ووقع واحده ووقا
استطاولا ووقع الثلاث وما ذاك الا بافاده العارة الاولى للترتيب مدين الطلقة الاولى فلا في الجواب لا
للتانية والثانية ولا ترتيب في العارة الثانية لمعها الثلاث دفعه ولو لا ان الواو للترتيب لما كان منها في
الجواب منع وقوع الواحدة في العارة الاولى بل يقع الثلاث وهو الصحيح عن مالك عند المصنف فان قيل هذا
مالك والاطهر انها سلم والا فاعلم ان للترتيب وانما لا يقع لها الواحدة فلما اتفاهل ذلك في المدخول لها
ولا يعنى به ان الواو مثل في المعنى بل في الطر يقع الثلاث ولا يوجب التاكيد توبه اى يوجب الى توبه اذ قال
اودت به التاكيد ارادة ان يقع الواحدة لان التاكيد يوجب الواو عا لها الواو ظاهرة في التقيد وسئل
لا تعتبر فيه النية **قوله** الثالث ابتد الوضع **اقول** فرع من اقسام الموضوعات اللغوية شرعي بيان ان
وضعها وقدر عباد من سليمان الصمري واهل التكسير وبعض المعتزلة ان من اللفظ والمعنى مناسبة دائمة
والحق خلافه لما انه يصح وضع كل لفظ لكل معنى حتى يقتضيه ما وضع له وصده فانه لو فرض ذلك لم يلزم منه
محال لذاته بل ذلك معلوم الوقوع كلفر الحصى والظهور وما يقتضيان والجنون الاسود والاسير وهما صان
ولو كان ذلك له مناسبة دائمة لما كان كذلك وتغيره ان الواو مضى وضع اللفظ الدال على السر لغيبه ان
لصده دل عليه دون هذا الدلول ولما فعلها وما بالذات لا يختلف ولا يختلف فالواو والواو است لفظا المناسبة
في المعاني المحض لالفاظ المعاني والارز الاحصاء يدون المحصر والمحصر يدون محصر وكلاهما
محال للجواب مختار المحصر ولا نسلم انه دون محصر لان المحصر لا يختص المناسبة واردة الواو المحصر
تصلح محصر من غير انصمام داعية المعاني الله لمخصر الحدوث بوقته ومن الناس لمخصر الاعلام بالاحكام
واعلم ان المخالف لعله يدعى ما يدعيه الاستقار من ملاحظة الواضع مناسبة ما بين اللفظ ومدلوله في الوضع
والامضائه ضروري **قوله** مسيله قال اشعري في **القول** لما ثبت ان دلاله الالفاظ بالوضع والواضع هو
الله والخلق او بالقرين تاما ان يحرم ما قبل الثلاثة او لا يحد اربعة اقسام قال كل من سطا قال فقال الله
ابو الحسن الاشعري ومنا يعوده الواضع للعبث هو الله تعالى وخلقها بالوحي واختلفوا في اصوات مدله عليه واسما على
لواحد ولما عدا وخلق على ضروري لها وقالت البهسية وهو اعجابا به صام وصعها البشر واحد وجماعه جملة
في التعريف بالاشارة والتكرار كما في لفظك تعلمون تردد الالفاظ مره بعد اخرى مع قرينه الاشارة وقال
ابن الاسناد ابو اسحق الاشعري في القدر المحتاج اليه في التعريف حصل بالتوقيف من قبل الله وعمره يحمل الامر من
وقال الفاضل ابو بكر الجميع مكن عقلا وثنى من ادله المذاهب لا عقيدا لفظ وجب الوقت وهذا هو الصحيح ثم ان
كان التراجع في الظهور لا في اللفظ فالظاهر قولنا لاشعري لقوله تعالى وعلم آدم الاسما كلها على نعيم الله الاسما لادم

[illegible]

11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533

This image shows a page from the Voynich manuscript, featuring dense handwritten text in the characteristic Voynich script. The text is arranged in multiple columns across the page, with some lines underlined in red ink. The paper is aged and yellowed, and the script is highly stylized and undeciphered.

[illegible]

نقضاء ما دفع من خراجها عن الحد و ناره من بيع كوتها من الحد و اما الاول
الى الامتضا او الحبير اذ معنى عمل الشيء دليلا امتضا العمل به و جعل الزنا سببا
الزنا و جعل الظهار سببا لصحة البيع هو جواز الامتناع بالبيع عندها و
ان مرادنا من الامتضا و الحبير اعم من التصريح و الضمني و خطاب الموضع من قبل
الحكم و نحن لا نسمي هذه الامور احكاما فان سماها غيرنا به فلا ساحة في الاصر
و عمل الدعي عنه بان يقال لانفاذ المستعمل في الحد و تعتبر فيها الطبيعة و

تقصاؤه ومع حرجها عن الحد وتارة منع كونهما من الحد واما الاول فعلى هذا لا يخرج من حرجها الوضوح
الى الامتناع او التحجير اذ معنى فعل الشيء دليل الامتناع العمل به وجعل الراسيا وجوبه جليده هو وجوبه جليده عند
الزنا وجعل الظاهر سوطا للصحة السبع هو جواز الاستفاح ما يسبق عندها وحرمة دونهما وعليه فصرح والمحل
ان مراد من الامتناع والتحجير اعم من المصريح والصفي وحظا للوضع من قبل الصفي واما الثاني فعلى انه ليس
بمحكم وكفى لاسمي هذه الامور احكاما فان سماها غير ما به فلا مشاحة في الاصطلاح واعلم ان الجواب الاول هو الجواب
ويعمل الدبسته بان يقال لا يلاحظ المستعمل في الحدود تعتبر فيها المصلحة وان لا يلاحظ لها مقصود المعنى المتعلق
بالمصلحة للمكلفين من حيث هم مكلفون وقوله والله اعلم وما يتعلق به من حيث هو فعل مكلف ولذلك في جميع حدود
المكلف عنه **قوله** وقيل ان الخطا بالشايح **الاول** قال لا بد من الخطا بالشايح بقايد سريعة خرج الاعتناء
بخطا به بعضها كالاجار المحسوسات والمفعولات فاقض الشئ ان يسري الغاية الشرعية متعلق الخطا فلا بد
ولو سلم فلا دليل عليه في اللفظ ولا في غيره من طرده الاخبار بما يخص من الغيبات في بعض هذه الاحكام
الاجازة عليه ولا بد من حصول الشيء غير صورته وهذا هو المشايك اذ ليس له خارج عن ان يصرح بالكون
بمحصل احوالها بالشرع دون ما هو حاصل ورد الاستيعاب اذ لا يمكن تعلم الشرع وحيد بدون كمال عقلية ولا
وهو مظهر متعسر في عبار عليه واما قوله فيخص به الى اخره فاعلم ان الخبر كما يستعمل لفظ ومعنى له عليه ثابت الاكراهات
في النص ومتعلق لذلك المعنى بشئ هو عدي الخارج فان كان واقعا صادقا والاكراهات مسئلة على العلم
وتخرج متعلقه بطريق غير ذلك الخبر واما الاستحواض فلا بد ان انفسه متعلقا واقعا لا خارجا عن النص
براد اعلاما ما راد به اعلام المعنى وهو المطلب مثله ذلك مما لا يعلم الا باللفظ باللفظ اذ لا عليه ثبوتها من النص
عليه واذ اعرفت هذا فقل قوله تعالى كتب عليكم الصيام وله على الناس حج البيت ما يصلح للاسفار والاحزاب **قوله** هذا اول قسم الحرك والحكم المطلب
عرا كاجاب سابق مبرر دهر كونه حكا عنده **قوله** فان كان طلبا **الاول** هذا اول قسم الحرك والحكم المطلب
او عطف طلب اما المطلب فاما يكون فعلا لا نه المقدور وورع في الفعل وشيئا في الفعل اما كف واما عطف
في الفعل في بيان فمفهومه ان بيان سبيل اللواب لانه طاعه واما تركه في جميع وقته فقد تنص سبيل
للعقاب وقوله تنهض هذه اربعة اسام فان كان طلبا لفعل غير كف تنهض تركه في جميع وقته سبيل العقاب
فوجب وان تنهض فعلة خاصة للشواب فوجب وان كان طلبا لكف عن فعل تنهض ذلك الفعل سبيل العقاب واقفا على ذلك
فحرم وان تنهض لكف خاصة سبيل اللواب فلهذا واما على الطلب فان كان تحجير بين الفعل والكف عنه فانما
والا فوضعي وهاها كنه وعي ان الحكم كالمعنى يحس خطاب الله تعالى فلا حجاب هو نفس قوله العمل وليس للفعل كنه
سببه حقيقة فان القول ليس متعلقه من حقه لعلفه بالمعنى وهو ان السبب الى الحكم سمي اجابا
واذا السبب الى ما يباح حكم وهو اذ كان حكميا بالان مختلفا بالاعمال فلذلك تراهم يقولون كذا
اسماء الحكم الوجوب والحرم مبرر والاحكام واكثر من اربعة الوجوب والتحريم كما يعلم المصنف وقيدته
المصنف على ما يندبر احكامها ان ما ذكرنا بيان ان الطلب داما لفعل في الفعل لكف وبقية غيره واما من ربي القدر من المكلف
ان المترك في الفعل وهو الاصل في طرح في الوجوب قوله عطف لانه كان لا حراج التحريم مع هذا انه طلب فعل الناس ان
لكنه كف

This image shows a vertical strip of a manuscript page from the Voynich manuscript. The parchment is aged and yellowed, with visible texture and some staining. The text is written in a dense, cursive script, likely Voynich, and is organized into several columns. Some lines of text are underlined in red ink, providing a visual structure to the dense handwriting. The script is highly stylized and cursive, characteristic of the Voynich manuscript.

[illegible][illegible]

اولا
ثانيا
ثالثا
رابعا
خامسا
سادسا
سائلا

اولا
ثانيا
ثالثا
رابعا
خامسا
سادسا
سائلا

[illegible][illegible]

[illegible]

المكلف قوله مسله المندوب **اقول** هانان المسلمين مختلفان في ذلك اولها ان المندوب هل هو مأمور
به المحض على انه مأمور به خلافا للكرخي والى كراى لانه طاعة اجماعا والطاعة فعل المأمور به ولما اجماع
انفاق اهل اللغة على ان الامر ينقسم الى امر اجاب وامر يدب ومورد القصة مستترك فالمراد بالمراد
مأمور به لكان تركه معصية اذ لا معنى للمعصية الا مخالفة الامر وترك المأمور به تحقيقا وانصافا لكان مأمورا
به لما صح قوله عليه السلام لولا ان اسبق على امتي لاسرفتم بالسواك لانه ينافر به ولا ان الوجوب هو الذي ضمن
المشقة دون المندوب الخواص المعصية مخالفة امر الاجاب وقوله لا يضر اى امر اجاب كلاهما على سبيل المجاز وان
وان كان خلافا لاصل وجب المصير اليه بالليل الذي ذكرنا **قوله** المندوب **اقول** المندوب ليس مكلف
لان المكلف يشتر بالزام ما فيه كلفة ومشفة وهو مستوف وقال لا لاسناد هو مكلف فان فعله لم يحصل الثواب
شاق ورد بان في سعة من تركه لعدم الارام وان قال وجوب اعتقاد ندميته عليه فليد ذلك حكم آخر وبالجملة
فالمسئلة العظيمة **قوله** سئل عن تركه **اقول** هذه مسله فاذ يتعلق بالكره وفيها ثلاثة اجابات الاول انه ي
عنه في الصحيح والكراهية كما في ان المندوب مأمور به الثاني انه ليس مكلف خلافا لالاسناد والكراهية ايضا كما في
ترك المندوب الثالث انه يطلق على معصية اخرى غير ما افهم احدهما الحرام فاما يقول لسأعي انا انكره هذا انما
تركه الاول يقال تركه صلة التي مكرهه وان لم يرد عنه في اكثره الفصله في إمكان تركها حط مرتبه **قوله**
مسئلته يطلق **اقول** هذه مسائل تتعلق بالمباح ومن اسماها المجاز وان كان يطلق على المباح يطلق على ما لا يمنع
من اجابها كانا واجبا او مندوبا او مكرها وعلى ما لا يمنع عملا واجبا كان او راجحا او مساويا الطرفين او
مرجوحا وعلى ما استوى الامران فيه سواء استويا شرعا بالمباح او عقلا بفعل الصبي وعلى المشكوك فيه في الشرع
او العقلا الاعتبار وهو استواء الطرفين وعدم الاستماع يعني انه كان فاعلا المشكوك فيه في الشرع والعقل الاستوى
طرفاه في النفس يقال لا يمنع في النفس اى لا يحزم بعده كانه في القليات وان علمت على الظن بعد فيه شك
اى احتمال ولا يرد به تساوى الطرفين كذلك قال هو حائز والمراد احدهما **قوله** مسله الا باجته **اقول** انما
مسائل المباح الا باجته حكم شرعي خلافا لبعض المعترلة فالحق يقولون المباح ما استوفى الحرج في فعله وتركه وذلك
ثابت قبل الشرع وبعده وعن شكا ان ذلك باجته شرعية بل الاجته خطاب للمباح بذلك فافهم **قوله** مسله
المباح **اقول** اختلف في المباح هل هو مأمور به ففاء الظهور خلافا للكرخي لانه لا امر يطلب وهو يستلزم غيره
تخرج المأمور به بمقابلته والمباح لا يخرج منه لتساوى طرفيه فلا يكون مأمورا به اخص الكعيان كل مباح
ترك حرام فان السكوت ترك للنفذ والسكوت ترك للنقل وكل ترك حرام واجبا للمباح واجب وهذا لم يدل عليه
فقوله وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كانه جواب لسؤال وهو انه ليس ترك الحرام نفس فعل المباح غاية
لا يحصل الا به فاجاب بانه لا يضر بان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وبه يتم دليلنا والزم بان هذا الدليل
والدعوى مصادمة الاجماع فلا يصح وذلك للاجماع على ان الفعل ينقسم الى مباح وواجب ولا شيء من المباح
بواجب فاجاب بان دليلنا قطعي فيجب تأويل الاجماع بذلك لفعل غير نظر الى ما يستلزم ترك الحرام جمعا
بين الدلالة ولا يتم كون الشيء مباحا لذاته واجبا لما يستلزمه كما يكون الشيء واجبا بما باعتبار تركه واجبا

وہ

خوب از ۵۰

وشكروا غير واقف
 فابدية التكليف
 فبعد علم لا تقف
 بخبر اد علم نعم لو كانوا
 يحجز الملك على الامكان
 رسول كما خيرا لا نقول
 انهم كالف استعد ففهم
 بعد ففهم واقف
 تقف ففهم مستلزم
 اياهم ففهم
 على تكليف بالتحمل
 على التراب وبارك
 على التراب وبارك

تعدد المتعلقات وأنه بعد ما عاين في نوجب بعد ما وجدنا ذلك في الكمال في كماله
 واحد لا يتعدى في الوجود بكثره المصيرت انما يتعدى بتعلقه والوصف واحد **قوله** مسدود **قوله** المتكليف فاعلم
 الفعل الذي يتنفي شرط وقوعه عند دخول وقتها ان جعل الامر انقضاء صح التكليف به اتفاقا وان علم انقضاء فعل
 يصح التكليف به فقال الجمهور يصح قل ذلك يعلم التكليف قبل دخول الوقت وان لم يعلم وجود شرطه وتمكنه في الوقت
 ولو لا ان تحقق الشرط في الوقت ليس شرطاً في التكليف لما علم قبل وقته اذا جهل بالشرط بوجهين الشرط
 وقال الامام والمعتزلة لا يصح لما لم يصح التكليف بما علم عدم شرطه بعين احد واللازم باطل بالضرورة من الدين
 بيان الملازمة ان كلما لم يقع فقد انفي شرطه من شرطه من ارادة فمبداه واحدة فلا تكليف به فلا معصية
 ولما الباطل لم يصح لم يعلم احداهما مكلف واللازم باطل اما الاولى فلانه مع الفعل او بعده سواء فعل او عصى
 واللازمة ان كلما لم يقع فقد انفي شرطه من شرطه من ارادة فمبداه واحدة فلا تكليف به فلا معصية
 بغير انزاله مع جملة
 الاصل في كون الواجب

اذا الاستدلال انما هو بالامتنان ١١

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

واعلم ان ادنا تصور مفهوم لفظ القرآن فهو صحيح وان اردنا ان نبيد شكله لانه لا يكون له لسان ولا يبين ان
معرفة السورة بتوقف على معرفة قديمه وورقها فهو مفهوم القرآن الى ما قبل من في المصحف نواتر او قديم هذا الحاشي
بما يتوقف معرفة على معرفة لان المصحف ليس الا ما كتبه القرآن ولا يخبر عن سائر الصفات الا بما كتبه فيه فالعلم بان
هذا المصحف وبان هذا القرآن في قديمه نواتر افرع تصور القرآن في قديمه به دورى وقد يقال ان هذا
نقل بين المصنفين وما لا ينقل كالمنسوخ تلاوته وما نقل ولم يواتر نحو تلاوته ايام مناجات اردنا تخصيص الاسم بالضم
الاول دون الاخير ليعلم ان ذلك هو الدليل وعليه الاحكام من منع التلاوة والمسجد ناولا لهما سور على شخصي
والعرفان ليكون الاتقان في الكلمة بل قد يتبين ان ضابط معرفة نواتر من قول المصنف وصدد والمطاط دون
الحد يد والعرفان وهو الحق **قوله** مسلة ما نقل **اقول** ما نقل احاد فليس يعرف ان القرآن ما سطره والواعي
على قوله ما تضمنه من الحدي والاعجاز والادب اصل سائر الاحكام والعادة بعض النواتر في ما حصل ما هو كذا
لنقل نواتر اعلم انه ليس في نواتر اقطعا وهذا الطريق يعلم ان القرآن لا يعارض ان قيل لو جوب نواتر وقطع في المصنف
نواتر كقرب احد الطائفتين الاخرى في سورة الرحمن الرحيم والادب منصف اما الاول فلان نواتر قايما
في الضرورى كونه من القرآن والافاضات للضرورة كونه من القرآن وكلاهما مظنة التكفير كان يقع تكفير
من جانب عادة كمنكر احد الايمان والتمسك بركن اخر واما الثاني فالادب فلا بد لوضع لنقل والاحكام على عدم التكفير
من الجانبين الجواب لان الملائمة وانما يصح لو كان كل من الطرفين لا يقوم فيه شبهة فوجه حجة من جهة الوضع
الحاصل لا شك واما اذا هو عند كل فردا التسمية من الطرفين الاخر فلا مرد للتكفير فان قيل في الحق في سورة الرحمن
القرآن ثم انما لا نلنا انها ليست من القرآن في اول سورة اصلا بل انما نواتر من القرآن في اواخر السور فلا يكون
قرا في اول السور لفظا العادة نواتر في ما حصل مثله وهذا الطريق قطعنا بان غيرهما كما يذكر في القرآن ليس منه
واضاف نواتر بعض اية في سورة النمل قال الله تعالى انه من سليمان وانه سجد الله الرحمن الرحيم ولذلك لما اخذ في
مخالفة قالوا انها مكتوبة بخط المصحف مع المبالغة في توصيفه جرد القرآن عما سواه من كتبهم امين ومع فيه الحجر
واضاف قال ابن عباس في شأن السجدة في الناسرية والجواب عنها انه لا يبعد قطعا وهو ظاهر ولا نلنا
لانه في مقابلة الفاطم والطريق في حال اذا قبله الفاطمي واما ما نقله الاول وما قطع في العادة بعض مثله بعد
الانفاق كان لا يكتبها بعض وينكر على كاتبها ولو نادى او قيل على قولنا العادة تقتضي نواتر في ما حصل مثله لا نسلم
ذلك مع شدة نواتر مثله في محل ما واما نواتر عينية في محل المحصول فلا وهذا صواب لانه يستلزم جواز سقوط
كثير من القرآن مما ثبت في محل ولم يواتر اقطعا بذلك في قوله في المحل وايضا يستلزم جواز كون بعض القرآن المكرر
استمع انه ليس بقرآن في محل مثل قول بل يبعد الكذب بها لا يركبها بل ان نواتر على قولنا في غير مكررا
لا يقال جواز العدة لا تسع الوقوع والوقوع لاوجب الوجوب فقال الحق نواتر ذلك المكرر مع انه لو نواتر كان جائزا
لانما لو قطع النظر عن ذلك الاصل وهو وجوب نواتر في ما حصل مثله في المحل بالحق بالضرورة فانما لا يبعد سقوط
مما لا يتصور انما نواتر ما في الاصل كذا قطع بذلك لا يبعد التشكيك في النقل بانه على وجوب نواتر في ما حصل
مثله ما سطره والواعي على قوله وسياي وايضا في قوله جواز ذلك في المستقبل ونحن نعلم ان هذا بالضرورة فانما لا يبعد سقوط
المصحف

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

سواء كان
بوجه ذلك
لان الله جبر
بغيره في
الامر والامر
بالامر

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

المصحف ايات مكررة مما ثبت مثله وسقط بعض المكرر عند مجزأ او زنديقا واما ما في الوسط نواتر في المحل دون
نواتر كونه قرا فيه لم يزد ما ذكر واصنافها لا ينبغي قول من قال انها اية اثبتت واما الفصل في ايات السورة انها
ايه من كل سورة فهي اية كمالها وبلاغة عظمة اية وهو قرب وما يروى من قول الشافعي انها اية في الفاتحة والاحلاف
في غيرهما في حكم **قوله** مسلة الفاتحة **اقول** الفاتحة السبع من اياتها من قبل الهبة كالمدة والذبح والامانة
وتحقيق الفاتحة ونحوها وذلك لا يوجب نواتر ومثلها ما هو من جواهر اللفظ نحو ملك والملك وهذا من نواتر ولا كان
غير متواتر وهو من القرآن في بعض القراء غير متواتر ولا يمكن ان يصار الى احدى عينية فيقال انه هو
المتواتر دون الاخر وذلك الواحد هو القرآن لانه كذا باطل اسرها بالضرورة **قوله** مسلة العلى الشاذ **اقول** لا
يجوز العمل بالقرآن الشاذة مثلا لنقله مع ان مسعود ضمام ثلاثة ايام مناجات وقد اجمع على انه حجة
فوجب التسامع لانه ليس بقرآن لعدم نواتر ولا جزم العمل به اذ لم يزل جازا وهو شرط صحة العمل ولا يجوز
بكلاد هو غير مما فلا حجة فيه اصلا فان قيل لا يجوز ان يكون قرا في اخرة او رد ما ناقض في انا فلو كان غير الجبر
الوارد لذلك لا يخلو وعلا التمسك به في العمل به الجواب ان منع الجواز ان يكون منه باسنا فكم متى ثبت العمل
بالخطا لفظا او اذا امكن خطا قطعنا الاول صريح والثاني مسلم ولا يبعد ان هذا الخطا قطعنا اذ نقل في انا وليس
بقرآن فارتفع الشك **قوله** المحكم للمصحف **اقول** في القرآن محكم ومتشابه قال الله تعالى انه ايات محكمات
من ام الكتاب واحرمتها فها هو المصحف المعنى سرا كان نصا واطرها والمتشابه غير المصحف المعنى عدم
الصاحبة قد يكون للاشارة الى كون ثلاثة قرا او للاجمال فتعني به غير النسخ من الاشارة الى كونه سوا الاشارة
بحران في جوفيرة اولان ظاهرة التشبيه مثل يدى يمينه ويسيره في المصحف في الحكم ما استقام نظمه للاشارة
وهو حركتها بل من المتشابه يكون هو اصل نظمه لعدم العادة لشبهه من سارا به لتوقف على قوله وما
يعلو ناطقه الله تعالى ويجعل والراسخون في العلم من قبلنا والظاهر خلافه والراشخون في العلم يفعلون له
وذلك لان الخطاب بما لا يفهم وجب وان كان لا يتبع على له تعالى لا يقال بل في تخصص الحال وهو يقولون المعطوف
والاصول انما في المعطوف والمعطوف عليه في المعطوفات لا نافي قولنا لفظا الظاهر ان من الخطاب بالاصول
في العبادات النافذة وفي الادله وهو المراد ما صدر عن الرسول عليه السلام غير القرآن من فعل او قول او تقرير
ثم الاكثر من المحقق على انه لا تسع عقلا على الانبياء من كبره واصغره وخالفه وافق ذلك شعوا جواز الالذ
مطلقا وظاهر المعادلة شعوا جواز الالذ في الصواب فها هو لفظا لفظا جوازها جوازها ومعلم الفرض
في ذلك ان فيه ههنا واختصارا لغيره لطباع عن شاعره في الحكم من معتبر وذلك فيج عقلا وقد عرف طلاب في
قاعدة التبعيض العقلي واما بعد الرسالة فالاجماع على عصمتهم عن غلغل الكذب في الاحكام لدلالة المحرقة على صحتها
واما الكذب على الجوزة الفاضلي وسفه الباقر لما من ذلك لالة المحرقة على الصدق فنعى الفاضلي لانه على الصدق
مطلقا بل على الصدق اعتقادا في الكذب خطا واما غير الكذب من الذنوب فان كانت من كبار او من الصغار
الحشيت كسرة حبة ما ينقذ فالاجماع على عصمتهم منها وان كان من غير ههنا فالأكثر جوازها وسفه الاقل وتقرره

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

الذي فعله

هو المختار في الزلف عند اريب
ادلم بغير قصد القرية
عمل ولا ركة فادافان كان كماله
كنيسة فلما انزل السلوك تيسر
على الحوزان سبق خديج
ان ارتكاب عدم وهو اطل
سنته فادافان وتك
هو تالي في القاعة بالاستنار
الغزل العود وقدير
الافان من بعض
الاستنار بالانتم على
جيب بان موافقة

الحال فلا أثر للسكون ولا دلالة له على الجواز ليعا فلو كان كذلك لكان القول على الجواز من غير وجه أدب ان
حكمه على الواحد حكمه على الجماعة فان كان ما سبق تخريجه هذا من تخريجه والحاد على الجواز لانه لو لم يكن جازيا
لزم تركاؤه عليه السبيل المحرم وهو يفرقه على الحرمة وهو محرم عليه واللامر باطل لانه خلاف الغالب من حاله هذا
اذا لم يكن له سبيل واما اذا استبشر فدلالة على الجواز اوضح وتسمى الشافعي في القياس واعتبارها في
السبيل كذا الامر من الاستبشار وعدم التكاثر قصة المدعي وهو انه قد ثبت له اتمام زيد واسامه هو زيد بن جابر
هذه الافلام بعضها من بعض واعترض على الشافعي بان دلالة في ذلك اما تركه الاكثر فلان قول المدعي وان
الحق انفاقا فالقول حق وان كان لا يحتاج باطلا وهو اما اقر في القول واما الاستبشار فلا يصلح ما يلزم
بما مضى على اصله لا يفرق بين المتماثلين كما لو تفرقا في ذلك اى لعنه زيد واسامه وطعنوا في نسب زيد
لسواد احدهما وبياض الآخر وكفى بالارام ان ليعا فحق عنده فان الارام لا يجب ان يكون مقدمة حقة
في سبيل ما سجد الحقم والجواز على الاول ان القول بالشئ يستدرك منك وان كان ناصلا الشئ حقا فهو مقرر
الاستدراك الثاني ان الارام حصل واقفا حقه كانت او باطله حصل الاكراه ولم يحصل اذا الارام لا يصلح
ما عاين الاكراه قوله مسله العقل في قول العقل لا يعارضان وانما فصل احكامهما كصور في يوم معين

واظن ان يوم اخر لا يحال الوجوب في وقت والجواز اخر الماه الا ان يدل دليل على وجوب كراهة القول او مطلقا او على حقت
اولا منه ويدل على ذلك وجوبه في الناس فيكون الثاني في الحكم الدليل على التكرار لا الحكم العقل بعد اقتضائه
التكرار ورفع حكمه وجد محال فينبطق النسخ والتخصيص على الفعل يجوز اما اذا كان مع فعله قول يعارضه
فيعارض دليل على كراهة الفعل ولا وجوب ناسي الامتية بل يفسر الى رتبة اقسامه وفي كل قسم فالقول اما ان يحصر
او بالامتية او سبيلها وعلى المقدمات فاما ان يعارض العقل او ساخر او يحل الطال القسور لولا ان لا بد له ليل على تكرار
ولا ناسر وقد علم ان اصنافه الاول ثلاثة احدها ان يكون القول مختصا به فان اخذ القول فحل في فعل فلا
ثم يقول بعد لا يجوز في مثل هذا الفعل فلا يعارض لان القول هذا الوقت لا يتعلق له بالفعل الماضي اذا حكم
مختصا بعهده ولا في المستقبل اذا حكم للفعل المستقبل لان الفرض عدم التكرار وان فقد القول فحل في الفعل الاخر الذي
في وقت كذا لم يفعله فيه كان ساخر حكم القول وهو يبي على القول بالنسخ قبل التكرار من الفعل وانه جاز عند ما يجوز
منع عند المعترلة فلا يجوز ومنه وان جعل الحال فالصنف الثاني لا بد كره نظيره من القسور الرابع ما يعلم به
حكمه ويستدل عليه بان يكون القول مختصا بالامتية فلا يعارض الفعل بقدر القول واما في المصروف غير ذلك
الناسي فلا يتعلق للفعل بالامتية والقول مختص به فانه يوارد على محله واحدا لئلا يكون القول عاماله وللامتية
حكمه على بقدر بقدر الفعل واما في حقه وفي حوال الامتية كما تقدم في حقه ان اخر فلا يعارض وان بقدر الفعل الذي
ناسخ له وفي حقه لا يعارض على المقدمات فان كان القول لما وله بره شأله على سبيل التصحيح بان
يقول لا يجب على ولا عليه واما اذا تناوله بالعموم وكان ظاهره لا ينصا بان يقول لا يجب على احد الفعل يكون
في حقه بل مختصا له لما سباني ان لا يختص بغير الامم اذا تناوله بالعموم العام او اناخر لان التخصيص هو القسور الثاني
ان يدل دليل على كراهة وجوب ناسي الامتية وفيه الاحتمال الثلاث احدها ان يكون القول مختصا به فلا يعارض

الفعل لا يعارض

في حق
المراد
المراد
المراد

في حق الامتية حال واما في حقه فالناسخ من القول والفعل ناسخ الاخر كما تقدم فان جعل النسخ قدما بعد ما يرد القول
تأثيرا يوجد بالفعل وانها هو المختار والوقوف لاحتمال اللامر من المصير الى احدها بلا دليل على كراهة ابطال ناسخ ان يكون
خاصا بالامتية فلا يعارض في حقه حال واما في حق الامتية فالناسخ من القول والفعل ناسخ الاخر وان جعل النسخ
قدما بعد ما يرد بالفعل وتأثيرا يوقف وتأثيرا يعمل بالقول وهو المختار لان لا يمكن القول على ما هو في حقه
الفعل لان القول وضع لذلك فلا يخالف خلافا للفعل فان له حامل واما في حقه في بعض الاحوال ذلك بغيره خارجيه
فيقع الخطأ فيه كثيرا وايضا فالقول لا دلالة له لانه مع المعدوم والموجود المعقول والمحموس خلاف الفعل فانه مختص
بالموجود المحسوس لان المعدوم والمفعول يمكن مشاهدتهما وايضا القول لا دلالة له لانه متفق عليه والفعل لا يمكن
فيها والتفق عليه اولى بالاعتبار وايضا في القول بطل مقتضى العقل في حقه وسبق في حقه والعمل بالفعل
بطل مقتضى العقل لانه مختص بالامتية وقد نزل حكمه في حقه والجمع بينهما ولو توجه الى من ابطال احدهما فكله
القابلون يقتضون العقل والواو العقل القوي يدل على انه يبين في القول مثل صلوات الله على من صلى وحدها على من سلكه
بما لا يه الخ والصلاة وخطوط الهندسة وغيرها ما حرت به العادة من الافعال التعليمية اذ المريف القول به
فستسأل الخطوط والشكل والاشارة والحركات ولذلك قيل ليس الخبر كالمعاينة الجواب غاية انه وجب الياس
بالفعل لكن البيان بالقول لا يكون كالحاشية الساسية بل كالبان بالقول لا يخرج باذنه من الوجه وان يدل على
من جسر واحدة انما صافيه امد دليل اخر على وقوع احدهما مرجح له فان قيل فله نصار الى التوقف هنا في حقه
عليه السلام لاحتمال ان يلائم القول بالتوقف صحته لانه لا يستبعد ان العمل والوقوف فيه ابطال العمل وتبطل
به بخلاف الاول وهو التوقف في حق الرسول لعدم تعبد ناسبه بالبيان ان يكون القول عاماله وللامتية فالناسخ من القول
والفعل ناسخ الاخر في حقه وفي حقه فان جعل النسخ فالثلاثة اي تقديم القول وتقديم الفعل والتوقف والمختار
تقدم القول لكن بغير الدليل الرابع من وجوه ترجيح القول هما الاول وقد لا بد لانه سطر حكمه في حقه وفي حقه
تكر اما بطل في حقه الدوام وان اصل العقل انه فعل مرة القسور الثالث ان يدل الدليل على التكرار في حقه
دون وجوب ناسي به والقول فيه الاحتمالات الثلاث فان كان خاصا بالامتية فلا يعارض اصلا وان كان خاصا
به او عاماله وللامتية فلا يعارض في الامتية لعدم ثبوت حكم العقل في حقه واما في حقه فالناسخ من القول والفعل
ناسخ كالمرة في القسور الثاني وعند العمل بالثلاثة والمختار الوقت القسور الرابع ان يدل الدليل على ناسي دون التكرار
في حقه وفي القول لاحتمالات فان كان خاصا به فلا يعارض في حقه واما في حقه فان اخذ القول فلا يعارض
وان بقدره فالفعل ناسخ في حقه فان حصل فالداهية الثلاثة والمختار الوقت وفيه نظرا فانه لا يعارض مع تقدم
الفعل واحد مقتضى القول كما تقدم بالفعل فلا يمنع المعارض المستلزم لنسخ احدهما وان كان خاصا بالامتية
فلا يعارض في حقه وفي حوال الامتية فالناسخ ناسخ فان جعل النسخ فالثلاثة والمختار العمل بالقول وان كان
عاماله وللامتية كما تقدم فانما في حقه فان بقدره بالفعل فلا يعارض في حقه وان بقدره القول فالفعل ناسخ له واما في
حق الامتية فالناسخ ناسخ وان جعل النسخ والمختار القول ولا يخفى ان هذا اذا لا تكره في الامتية ان يكون اذا تقدم

الاجماع في قول
المراد
المراد
المراد

[illegible]

لكنه انما هو في الواقع
الاجتماعي واما في الواقع

مارم الخف الجبور على ملافة
العين على ليس اجها ملاوة

كذا هو من الاموال التي لا يمتثلون فيها
 انما هو من الاموال التي لا يمتثلون فيها
 انما هو من الاموال التي لا يمتثلون فيها
 انما هو من الاموال التي لا يمتثلون فيها

المستند
انجم عني قاس ومننت الظاهرة
الجزر والبيض الوقت لما الطبع
الطراز ليوم والظاهر الرزق
كالحامه

المستند هل يجوز ان يكون قياس الصحيح حواره وسعدا الظاهرية بعضهم منع الحوان وبعضهم حواره ومنع الوقوع
لنا القطع بحوان لانه لو فرض في يلزم منه محال لذاته وذلك لانه من الامارات من حذر الواحد والموازن الظني
الدلالة اذ لا مانع بقدر الاكونه مطبونا والظاهر الوقوع كما مانه الى كراجم عليها بقيا سها على اسامته في القول
فقبل ضبطك لامرد دينا افلا ترصا لك لامرد بالكل كرحم نحو الحوان في قياس على حده وارانته نحو السراج اذا وقعت
فيه فارة قياسا على السراج وكذا في الجمر ولا شبهة على من ادعى عنه بالقياس حيث قال اذا سرب سكر واداسكر
هذي واذا هذي في قري فاري عليه حله المقربين وقال عبد الرحمن بن عبد الله بن الجعد ثمانون **قوله** مسلة اذا اتبع
اقول اذا اختلف اصل العوض على قولين لا يتجاوزون لهما احد من بعدهم قولنا لنا فقد سمعنا الاكثر من
وجوهه لا قلون له اسله احد هذان انما المشتري لكرمه يبدلها عينا فقبل الوطى يمنع الرد وقبل الرد هاهنا من
التقصان وهو تقاوت قيمتها كراويها بالقول يرد هاهنا قول ثالث فانها الجدمع الاخ قبل يرت المال كله
ومجبا الاخ وقبل يلقياس الاخ فالقول بمرانه قول ثالث نالها التسمية في الطهارات سيمها ووصوها وغسلها في
قبل يعتبر في الكل وقبل في البعض فالقول بانها لا تعتبر في شي منها قول ثالث وانها اشبه السكاج بالعوب لمصلحة
الحبون والجب والقبض والرتق والقرن قبل يفسح لها كلها وقبل لا يفسح شي منها فالقول بانها لا تعتبر
بالبعض دون البعض قول ثالث حاسها ارفع ان وزج او روجه قبل لها الثلث من اصل المال سئل في الروح
والروجه وقبل ثلث ما بقي فيها فالقول بانها لا تعتبر في سلة وثلث الباقي مسلة قول ثالث
والصحيح عند المصنف التفصيل فاما كان الثالث يرفع شبهة متفقا عليه لمصلحة والافلا فالاول مسلة البكر
للافتاق على انها لا ترد مجانا ومسلة الجدة للافتاق على انها يرد وكما لنيه للافتاق على انها اشتراط في الجملة والثاني
مسلة فتح السكاج ببعض العيوب والافلا لانه وافق كل مسلة منها لانا ان الاول ممنوع فلانه اذا رفع مجعلا عليه
فقد خالف الاجماع فلم يجز وانما ان الثاني غير ممنوع فلانه لم يخالفا جاعا ولا مانع سواء فجاز وبوجهه مثال وهوانه
لوقال بعضهم لا يقبل سلمي يدي ولا يبيع سبع الغايب وقال الاخرون يقبل يبيع فلو جاز ثالث وقال يقبل ولا يبيع او
لا يقبل ولا يبيع لم يكن متعاضدا لافاق واجماع المسلمين خالف في اجدها مضافا والاخرى بعضها وانما المجموع مخالفا لكل
فما اتفقوا عليه المانعون طلقا فالاولا اتفقوا لاولون لعدم التفصيل في العيوب ومسلة الام والمحدث للقول
الثالث تفصيل فقد خالف الاجماع فلم يجز الجواب لا تسلم انما قهر في عدم التفصيل لان عدم القول بالتفصيل ليس
قولا لعدم التفصيل وانما يمنع القول بما قالوا ببقية لا يماري بقولوا بشيئته ولو امتنع لاستنع القول لكل رافعة جند
اذ لم يقولوا فيها حكم ويخفق ذلك بسلة في الذي والغايب قالوا انما فيه خطية كل رقيق مسلة وفي خطية كل
لعمري في الامة والادلة تنفيها الجواب ان المنفي خطية كل الامة فيما اتفقوا عليه وانما فيما لم يتفقوا عليه بان خطية كل بعض
في مسلة غير ما خطية الاحرف لا مخالفة لآخر وهو العاين الجوان طلقا فالاولا اختلافه دليل على ان مسلة اجها
يسوع فيها العمل بما يودي اليه الاجتهاد فليقل جعلها بعينه الجواب ان ما قلنا فيه بالمتفق هو ما اتفقوا على امره فيه
القول الثالث وذلك لانه مختلفا فيه فلا يكون اجتهاديه ولو سلم قهر دليل على جواز الاجتهاد ما لم ينفرد راجع عنه
كما لو اختلفوا هم اجمعوا وقد تقدم ما لو اناسا لو لم يكن جازرا لا نكر ما وقع وقد وقع ولم يشكروا ذلك انه قال الصحابة

[illegible][illegible]

بقول

لا يمتنع ما يقع في المسئلة وفي الأصل فحدثنا سيرة وغيره قوله ثالث
الزوج يقولان عايرها من الأصل وفي سلة الزوج يقولان الصالحا لها من الباقي وعكس
ينكر عليها أحدا ولا ينقل الجواب أن ذلك من قسمها الجازم ولذلك لم ينكر فانه من قبل القسم
لا مخالف فيه الإجماع **قوله** سيرة في **أول** إذا استدل أهل العصر بدليل أو ولو أنوا بدلالة
دليل أو ولو أنوا بل آخره يقولون لا لا تروى عنه جازم وهو المختار ومنه القول هذا إذا لم
نصوا لا يجوز اتفاقا قالوا بل بالاجتهاد ولا مخالفة فيه الإجماع لأن عدم القول ليس قولا بيا
لوركن جازما لا تروى لواقع واللام باطل وذلك أن المشايخ في كل عصر لم يروا يستخرجون
المقابلة لما قدم متباعا إذا عاير لم ينكر عليهم ولا ينقل بل يمدحونه ويعدون ذلك فضلا
سبل المؤمنين لأن سبل المؤمنين ما تقدم وهذا غيره فلا يجوز الآية الجواب أنه وإن كان
ما أولان المراد واستوعب ما انفوا عليه لا ما لم ينصوا له والآخر المنع عن الحكم كل واحد
بالضرورة والاتفاق وقد يفرض أن ما نحن فيه سبل الجور ولا سبل الجور هناك قالوا ثانيا
بالعرف والعرف عام لأنه مقرر دخلي باللام فمأثور كل معروف فلا يكون معروفا والآخر
إليه الجواب المعارضه بقوله ويهون عن المنكر فلو كان منكرا لكانت الشهادة بعينه ما ذكرتم والآخر
أول إذا اختلف أهل العصر الأول على قولين وانفق أهل العصر الثاني على أحدهما بعد ما
قد اختلف فيه فقال لا شرعي وأحمد والامام والآخر لا يمتنع حصوله وجوز بعضه ثم
محمد وبعضهم ليس بمحمد والحق أنه بعيد لا في القليل من المسائل يعني أنه وإن بعد فلا تمتنع مثله
بعده فلأنه لا يكون إلا على وجه واحد وسعد عقله المخالف عنه وأما أنه قد وقع فاختلاف الصحابة
ثم اجمع من بعدهم على المنع منه وفي الصحيح أن عمر كان يمنع من المنع أي منع الخليفة الجاهل
أي صار حجة على مخالفة ما لا شرع له العادة نفى امتناع الاتفاق على ما استقر فيه الخط
الطائفة نصر على مذهبي الجواب منع نص العادة فيه ولو استع لم يمنع وقد وقع المار
وضع كأنه لا دلالة له فيمنع من الإجماع أجمعها ولا على عدم تسريع الآخر وأما
منها وأنه مخالفة العادة والجواب لا يسلم الإجماع الأول أي اتفاق الأولين على تسريع كل منهما
به وسبق الآخر ولو سلم فما أجمعوا على تسريع كل منهما ما لم يوجد فاطع منع ذلك وقد وج
فلا تعارض وهذا كالم لا يسلم خلافه إذا لم يمتنع خلافه من الخلاف في واحد واحد وما ذكر

لكن من كان عالما خلف يده وفيه الحكمة انه
 صل الله عليه وسلم قال انما ابيس بخير من
 اصبح ١٢ ابن السبكي

يقول واحد يجب ذلك اجماعا هو محمداً وذلك لان المباني كل الامتلاحي في ذلك العصر وهو المعتزلة عترة بالمس
واللازم باطل اتفاق الجواب الالتزام بحقيقة اللازم وان كان الاكثر على خلافه واما على رأي الاكثر فالجواب ان قولهم
قولهم قد عولف في عصره بخلاف صورة النزاع والمخالفة لآخر وهو القابل بحسب قائلوا لولا بركة لادى الى ان يجمع
كل الامتلاحي في عصره على الخطا واللازم يتوقف الادلة السبعة والجواب يمنع اتفاق الادلة لان الاحياء ليسوا كل الامت
ومن معنى من الامتة ظاهر الدجولة الامتة لان له قولهم حقيقة لا يثبت بموتة فان قلت فليدخل من لم يات باصلها
الفرق ظاهر فان لم يات لا هو حقيقة ولا قوله فلا غيره به **قوله** مسئلة اتفاق العصر **اقول** اذا اختلف اصل العصر
ثم انفقوا فيه عقيب الاختلاف من غير ان يستمر الخلاف فاجماع وجهه وانه ليس حجب واما جعل استفسار
الخلاف مقبيل انه مستمع وقبل جان المحورون قد اختلفوا في قيل حجة وقيل ليس بحجة وكل من اعترض في الاجماع انقصر
العصر حوزة وقال انه اجماع اذا انقصر عصرهم وهذه المسئلة كالمثليتها استندة لا جوابا لان كون حجة
هنا الظاهر بما قبلها لان ههنا لا قول لهم من مخالفة وهو يظهر على طريقتين وطريقه والرجوع عنه لم يبق معتبر فهو
اتفاق كل الامتة خلاف ما قبلها فانه اذا اعترض من ظاهريهم من الموثق بعض الامتة **قوله** مسئلة اختلاف الاول
هل يجوز ان لا يعلم جميع اصل العصر خبرا او دليلا اجماعا على حكمه ما اذا اذ الرسل عولوا وفقه معارض فلا بد اجماع
على الخطا واما اذا علموا على وقته مصيبين في الظرف فليختلف في حوزة فقال المحور ليس باجماع على عدمه فليكون حقا
فان عدم ما تقول غير القول بالعدم وذلك كالتوكل في وقته فانه لا يكون قولهم لا بعد الحكم فيها وقال الثاني للمحال
الدليل الرابع هو سبل المؤمنين وقد عولوا غيره وقيل هو غير سبل المؤمنين الجواب تاويله بما انفقوا فيه كانه
وقد يقال ليس هو سبل المؤمنين بل من شأنه ان يكون سبل المؤمنين **قوله** مسئلة امتناع امتناع **اقول** امتناع انما دخل
الامتة في عصر من الاعصار سمعا وان جاز عقلا وقال بعضهم يجوز ان تاداة الاجماع السبعة لانه اجماع على الضلالة
فان الرد على الضلالة واي ضلاله وفلا غرض على بال الرد يخرجهم عن ان يتناووا وهو يتكاد الادلة لاهضاد الرد والرد
كمكون امة الجواب انه يصدق ان امة محمد ردت قطعا وهو الخطا امتنع **قوله** مسئلة قول السامعي **اقول**
فقل بعض الناس ان قول السامعي دية اليهودي هو الثلث يصح التمسك فيه بالاجماع لان الامتة لا يخرج عن العال
بالكل والنصف وبالثلث فالكمل بالثلاث وهو ليس بصحيح لان قوله يشتمل على وجوب الثلث ونفي الرد
والاجماع على الثلث نفي الرد بل على وجوب الثلث فقط وهو بعض المدعي ولا بد في نفي الزيادة من دليل اخر وان كان
وجود ما مع او امتناع شرط او عدم الادلة فيستصحب لاصل الوعد ذلك فليس بالاجماع في شيء فليكن اثباته بالاجماع
وهو المدعي **قوله** مسئلة حجب العمل **اقول** الاجماع المنقول لغير الامتة هو العمل به الحق انه يجب وانكره
الغزالي وبعض الحنفية لنا نقل الدليل لظني الدلالة كالحج يجب العمل به قطعا فقل الدليل القطعي الدلالة له اول
بان حجب العمل به ولنا انصائه عليه السلام قال عز وجل كما فعلناه عن احمد قالوا على هذين البيتين الجاهل قيل
منع افادته الظاهر بعد اطلاعه على اجماعهم دون غيره كما فعلناه عن احمد قالوا على هذين البيتين الجاهل قيل
الطواهر لانه يماس على خبر الواحد وقد اردتم اثبات العمل كلي به وهو العمل بالاجماع المطبوع بموته والهو
لا يثبت بالطواهر لوجوبه لقطع في العمليات والجواب ان يثبت بالسلك الاول فهو قاطع لانه اثباته لا يبرهن

١٢
 ابن السكيت
 قال ان ابي بن جهم
 قال ما لا يعرفه احد من
 الاصل من الذي استدل به
 اولاً على جوبه القراءه ١٣

Handwritten marginal notes at the top of the right page, written in a cursive script.

الاولى وانه فطري وان سكا ما لا يشك انه ظاهر فبني حجة على انه هل شرط القطع في الاصول لا وعلمه دلال

واعترافا شكله من الجانبين وسوا السند للسند لانه غير شرطه او على استراطفة الفوه للحد من صوب

الادلة وهذا معنى قوله الغير من مستظهر من العلم **قوله** مسلة انكار **اول** انكار صلا الاجماع الظني ليس

اجماعا واما القطع فبنيها كقولنا ليس كقولنا هو الخا وهو الخا ان كانا الصوابان للحد من صوب

من الدين بوجه واحد اما الخا او الخا في غير الخا لا بغير هذا الوجه فانه مخرج به في المنه **قوله** مسلة انكار

مسلة انكار **اول** لا يصح التسلك بالاجماع فيما يتوجه به الاجماع عليه كوجود الباري في حق الرسالة وكذا لا يصح التسلك

المعجزة لانه دورا ما عرفت فان كان يصح انفا كونه الباري في حق الرسالة وان كان سوا يصح ايضا خلافا

للقاضي عبد الجبار من المعجزة فان له قوته وكذا لا يوجب لتأويل السمع فانه عام لا يفرق بينهما **قوله** مسلة انكار

وشرطه **اول** فليست عن الكتاب والسنة والاجماع باعتبار ما يحصر كل واحد من المسائل ان السند لا يشترط

في السند والمتن فليست ما يقتضيه الثلاثة من امر وهي عام وحاصر ومحل ومبرر ومنطوق ومفهوم وهو هو السند

هو الاجماع عن طريق المتن من موافقا واحاد معتقلا ومردود ولا شك ان الطريق الى السند عليه طعنه

وضعا فالخبر نوع مخصوص من القول ويقال للصيغة وهو من كلام الناساني والمعنى وهو من كلام

النفساني في خلافه في عدمه فبقي لا يخلو عن صفة وقد عرفت مسلة في العلم ومنه ان لا ضرورة من وجه اجها فاما

ان كل خبر عرف انه موجود وهذا خبر خاص واذا كان الخبر المعتمد ضروريا فليكن المطلق الذي هو حرة او طلق

يكون ضروريا واما بقا الاستدلال على كونه ضروريا بان في كونه ضروريا لان الضرور لا يقبل الاستدلال

وجاز عنه بان كون العلم ضروريا كبقية خصمه لو انه يقبل الاستدلال عليه والذي لا يقبل هو نفس المصطلح

الذي هو معروض الضرورة فانه يمتنع ان يكون حاصله بالضرورة وبلا استدلال لتساويها والواجب ان لا يكون

حصوله بضرورة اذ لا يحصل ولا يصور بضرورة بضرورة حصوله بضرورة وهو غير حاصل واذا ثبت الخبر

مفوق للمعلوم ضرورة نسبة الوجود اليه اشتقا وهو غير تصور النسبة التي هي ماهية الخبر فلا يلزم ان يكون

ماهية الخبر ضرورية واما على التفرقة بين الخبر وبين غيره من الطلب باقسامه ومحوه ضرورة وليكن مورد

كل موضوع وجاز عن كل ما يستحقه ولولا العلم ضرورة لما كان كذلك الجواب قد عرفت وهو ان خبر حصول

الشيء لا يصورها بل هو كون حصول ضروريا دون التصور فليكن محل صحيح وان كان ظاهر كلامه بوجه انه

ظن ان قد اورد السوال في العلم واجاب عنه كما عرفت في المتن واما القائلون بخبره فقد اختلفوا فيه فقال

القاضي والمعتزلة الكلام الذي يدخله الصدق والكذب واعتبر عليه بان الواو للجمع فليزم الصدق والكذب

معا وذلك محال فليز ما لا يوجد خبره وايضا في ذلك لانه تعالى سوا اريد بالاجماع وان في الاجماع لا يخلو

الكذب واجاب القاصي ان المراد بحوله لغة اي لو قيل فيه صدق او كذب لم يحط لغة وكل خبر كذلك وان

اسمع صدق البعض او كذبه عفا فانه قد ذكر ذلك في رد عليه ان الصدق لغة الخبر الموافق للحقيقة والكذب

خلافه وهو الخبر المخالف للحقيقة فبذلك اصل اللغة فاما الخبر فانه لا يخلو من خبرها ووراء هذا المصنف

وقال لا جواسه ولما انسخ القاصي ان لا يله بل حصر وبان انها المطابق في نسبة متعلقة وخلافها كما ذكره

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page, continuing the discussion.

Handwritten marginal notes at the top of the left page, written in a cursive script.

في تعريفها لا يصح ادخل كل خاصه اللهم الا ان يعصم المراد من حيث عرفه بذلك ولذلك قال في رد الفاضل

وروده على ارادة حتمها لغة قائل وربما عدل بعضهم من قولهم حتم الصدق والكذب فقال العمل بالصدق وان

الكذب هو ما من ذلك ولا ينعفه ادبر عليه انها الخبر بالصدق والكذب فاعل الا ان وسع الدار فليكن

الحكم الاجازة فرد ان عرفة بنفسه ويرد سوا اخر وهو ان الحد للانصاح وهو ما في او فاقه لا يرد وانه

وجبت لا يصح والمخرب ان المراد بالصدق هو ان احدها واقع ولا يخلو فاني لا يصح ان يكون له لاحدها فاما

وقع فهو الخبر ولا يصح فيه وانما يخلو ودقولي الحسين كلامه بقيد نفسه فانه قال واما قال نفسه فيخرج

عن قائم فانه كانه عده فانه عرف كلامه بانه لا يقتضي من الخبر والميزة الموصوع عليها وهو مثل الكذب وغيرها

وهو اي قائم وصارت وعالم ما بينا وله نحو بقيد نفسه ولكن لا يقتضي بل مع موضوعها ويرد عليه بانه يكون

من اقسام الطلب فانه كلام بالاصطلاحات كلها وبعد نفسه من غير حجية لاحكامه تامة فاما احكامه اعتبار

اما لان القيام منسوب الى زيد لان المطلوب هو القيام المنسوب الى زيد لا مطلق القيام ضرورة واما لان الطلب

منسوب الى الفاعل لانه يدل على طلب منسوب اليه دون نطاق الطلب والى الحسين ان يقول لاردت بافاده

النسبة ان يعلم منه وقوع نسبة وبفسه ان يكون هو الذي وضع له ان يلزم عقلا فلا يصح بانثاني

في المعتمد فخرج هو قوما اما باعتبار نسبة القيام الى زيد فاذ لم يعلم منه وقوعها واما باعتبار نسبة الطلب الى الفاعل

فلا يخلو وعلى موداه الطلب ثم ذكر ان الاول في عدمه ان يقال هو الكلام المحكوم فيه بحسبه خارجة بمعنى

بالخارج ما هو خارج عن كلام القائل المدل عليه بذلك اللفظ لا يرد في ذلك لانه لوله الطلب نفسه وهو المعنى العام

بالفهم من غير ان يتغير ان له متعلقا واقفا في الخارج وهذا خلاف طلب العلم لانه يدل على الخبر بنسبة الطلب الى

المتكلم وله مطابق خارجي هو قيام الطلب المتكلم وغير الخبر بالاشهر بان لوله متعلقا خارجيا بنسبة المصنف

بنسبها واشتاء ويندرج فيه الامر والهي والتمني والرجي والفسر والاستسقام والذو والمقطعون فيسرونه الى

ما يدرك على الطلب لانه اما اللوم وهو الاستسقام والها غيره وهو الامر والهي وعصم العتية والاشياء بالاجزاء

وبعد ورع التمني والرجي والفسر والذو وبعضهم بعد التمني والذو الامر الطلب والعقبة مكان غير هذا **قوله**

والصحيح **اول** بعد ذكر الاخبار والاشياء اعنيها بما اختلف في كونه اشياء اخبارا وفي صبح العقود بخير

واشترط وطلعت واعنت ولا شك انها في اللغة اخبار وفي الشرع يستعمل اخبارا واما التراجع فيها اذ قصد

فما حد وث الحكم وقد اختلف فيها والصحيح انها الصادق وحده لا شاعا عليها وهو اقل ذلك كما ذكره بنسبه

خارجية فان بحث لا يدل على بيع اخر غير البيع الذي يقع به وايضا فلا يوجد خاصية الاخبار وهو احتمال

الصدق والكذب اذ لو حصر عليه باحد ما كان خطا قطعيا وايضا لو كان خبرا كان ماضيا واللازم مسقلا للملازمة

لوضع الصيغة له من غير ورود معنى عليه ولانه لو كان مستقلا لم يقع كالوصح به واما اشقا اللازم فانه

لو كان ماضيا لم يقبل التعليق لانه توقيف على امر واما تصور ما يقع بعد كونه بقوله احكاما وايضا فانه قطع

بالفرق بينه خبرا واشياء ولذلك لو كان للرجعية ظنك سبل فان اراد الاخبار لم يقع ظنا ولا خبرا ولا لاد

الاشياء وقع قوله للرجعية احرازه عن المباني فانه لا يقع وان اراد الاشياء لعله في المحل فلا يكون للسؤال

Extensive handwritten marginal notes on the left side of the left page, continuing the discussion.

فأيدى وأعلم أن الذي قاله أنه أخبره عن صاحب الخبر على الذهب وهو الموجب وبعد ذلك فارجع
النظر إلى الوجه الذي استدل به لها هل ثبت المتنازع فيه **قوله** الخبر **أول** الخبر يتقصر الصدق وكذب لأن
الحكم المطابق للحاج أوله والآخر الصدق والثاني الكذب وقال الخاطم الخبر إما مطابق للحاج أو لا مطابق
إما مع اعتقاده أنه مطابق له والآخر مطابق لما مع اعتقاده أنه لا مطابق له والثاني فيها وهو ما ليس مع الاعتقاد
ليس صدق ولا كذب فبينما نأسطره وأخرج بقوله تعالى في خبر كذبنا الله وجه الاستدلال للمراد
الحصر فيها أي كونه أقر أو كلام محزون على غير كونه كالمحزون لا يكون صدقا لأنه لا يصدق ولا يكون
صدقا وقد صرحوا في الكذب عنه لكونه قسمة وما ذكرك إلا لأن المحزون لا يقول عن قصد واعتقاد والجواب
أن المراد أقر كما لم يغير فيكون محزون لأن المحزون لا يقر له والكاذب من غير قصد يكون محزوناً والمراد قصد
فيكون كاذباً ولو يقصد فلا يكون خبراً والحاصل أن الأقر الحصر من الكذب ومقابلته قد يكون كاذباً وإن سلم فقد
لا يكون خبراً قالوا قلت رضي الله عنهما ما كذب ولكنه وهم فدل على أن الوهم وهو ما ليس عن اعتقاد وان خالف
الواقع ليس كذب والجواب أنه موافق لما كذب محمد الطلق عما أراد بخاصة ذلك شايع وقال في خبر
أن كان الخبر معتقداً لما أخبر به صدق ولا كذب ولا غيره فيها مطابقاً للواقع وعدمها وأجيب بقوله تعالى
والله يشهد أن كذبنا الله لا يكون كذباً بل هو مطابق للحاج لأنه لم يطابق اعتقادهم بل هو مطابق
والجواب أن كذبنا الله كذباً بل هو مطابق للحاج لأنه لم يطابق اعتقادهم بل هو مطابق للحاج
عن علم وإن كان الشهادته مجردة عما حمل العلم والبرهان وتبينها لغة وأما الخبر في دعوى أنها كذب مستندة
عينية وحضوره وفيه وجه آخر منها في علم المعاني والذي يجسم النزاع الإجماع على اليهودي إذا كان الإسلام
حق كذا بصدقه وإذا كان خلافه كذا بغيره وهذه المسئلة لفظية لا يجدى لأطرافها كبر رفع **قوله** ويتقصر
أول الخبر باعتبار آخر يتقصر إلى ما يعلم صدقه وإلى ما يعلم كذبه وإلى ما لا يعلم صدقه ولا كذبه فلهذه ثلاثة

أقسام الفسار الأول وهو ما يعلم صدقه فصدقه أما ضروري ونظري والضروري إما ضروري بنفسه أي يقصر
الخبر فإنه هو الذي يعلم الضروري مصونه وهو المتواتر وأما ضروري غيره أي يستفيد العلم الضروري
مصونه من غير الخبر وهو الموافق للعلم الضروري نحو الواحد صنف لا ينبت والنظري مثل خبر الله تعالى وخبر
رسوله وخبر أهل الإجماع والخبر الموافق للنظر الصحيح في القطعيات فإن ذلك كله قد علم وقوع مصونه بالنظر
الفسار الثاني وهو ما علم كذبه وهو كل خبر يخالف ما علم صدقه من الأقسام المذكورة الثالث وهو ما لا يعلم
صدقه ولا كذبه فلهذه ثلاثة أقسام الأول وهو ما لا يعلم صدقه ولا كذبه فلهذه ثلاثة أقسام
الخال وفيما لاف في هذا التقسيم بعض الظاهرية فقال كل خبر لا يعلم صدقه فهو كذب قطعاً لأنه لو كان صدقاً
لصح عليه حمل كبر يدعي الرسالة فإنه إذا كان صدقاً قلنا عليه بالمحجة وهذا ما قد جربنا مثله في خبر ما أخبر
به إذا أخبر به آخر فلهذا إجماع التقصير فيعلم بالضرورة وتوقع الخبر فيها وإيضاً فإنه يلزم العلم بكذب كل شاهد
إذا لا يعلم صدقه ببديله والعلم بكذب كل سائر دعوى إسلامه إذا لا دليل على ما يأنه وذلك باطل بالإجماع والضم
وأما القياس على خبر يدعي الرسالة فلا يصح لأنه لا يكذب لعدم العلم بصدقه بل العلم بكذبه لا ينافي العادة فإن

العادة

العادة فيما ظاهرها أن يصدق الخبر **قوله** ويتقصر **أول** الخبر يتقصر باعتبار آخر إما ضروري ونظري والضروري إما ضروري بنفسه أي يقصر
الخبر فإنه هو الذي يعلم الضروري مصونه وهو المتواتر وأما ضروري غيره أي يستفيد العلم الضروري
مصونه من غير الخبر وهو الموافق للعلم الضروري نحو الواحد صنف لا ينبت والنظري مثل خبر الله تعالى وخبر
رسوله وخبر أهل الإجماع والخبر الموافق للنظر الصحيح في القطعيات فإن ذلك كله قد علم وقوع مصونه بالنظر
الفسار الثاني وهو ما علم كذبه وهو كل خبر يخالف ما علم صدقه من الأقسام المذكورة الثالث وهو ما لا يعلم
صدقه ولا كذبه فلهذه ثلاثة أقسام الأول وهو ما لا يعلم صدقه ولا كذبه فلهذه ثلاثة أقسام
الخال وفيما لاف في هذا التقسيم بعض الظاهرية فقال كل خبر لا يعلم صدقه فهو كذب قطعاً لأنه لو كان صدقاً
لصح عليه حمل كبر يدعي الرسالة فإنه إذا كان صدقاً قلنا عليه بالمحجة وهذا ما قد جربنا مثله في خبر ما أخبر
به إذا أخبر به آخر فلهذا إجماع التقصير فيعلم بالضرورة وتوقع الخبر فيها وإيضاً فإنه يلزم العلم بكذب كل شاهد
إذا لا يعلم صدقه ببديله والعلم بكذب كل سائر دعوى إسلامه إذا لا دليل على ما يأنه وذلك باطل بالإجماع والضم
وأما القياس على خبر يدعي الرسالة فلا يصح لأنه لا يكذب لعدم العلم بصدقه بل العلم بكذبه لا ينافي العادة فإن

العادة فيما ظاهرها أن يصدق الخبر **قوله** ويتقصر **أول** الخبر يتقصر باعتبار آخر إما ضروري ونظري والضروري إما ضروري بنفسه أي يقصر
الخبر فإنه هو الذي يعلم الضروري مصونه وهو المتواتر وأما ضروري غيره أي يستفيد العلم الضروري
مصونه من غير الخبر وهو الموافق للعلم الضروري نحو الواحد صنف لا ينبت والنظري مثل خبر الله تعالى وخبر
رسوله وخبر أهل الإجماع والخبر الموافق للنظر الصحيح في القطعيات فإن ذلك كله قد علم وقوع مصونه بالنظر
الفسار الثاني وهو ما علم كذبه وهو كل خبر يخالف ما علم صدقه من الأقسام المذكورة الثالث وهو ما لا يعلم
صدقه ولا كذبه فلهذه ثلاثة أقسام الأول وهو ما لا يعلم صدقه ولا كذبه فلهذه ثلاثة أقسام
الخال وفيما لاف في هذا التقسيم بعض الظاهرية فقال كل خبر لا يعلم صدقه فهو كذب قطعاً لأنه لو كان صدقاً
لصح عليه حمل كبر يدعي الرسالة فإنه إذا كان صدقاً قلنا عليه بالمحجة وهذا ما قد جربنا مثله في خبر ما أخبر
به إذا أخبر به آخر فلهذا إجماع التقصير فيعلم بالضرورة وتوقع الخبر فيها وإيضاً فإنه يلزم العلم بكذب كل شاهد
إذا لا يعلم صدقه ببديله والعلم بكذب كل سائر دعوى إسلامه إذا لا دليل على ما يأنه وذلك باطل بالإجماع والضم
وأما القياس على خبر يدعي الرسالة فلا يصح لأنه لا يكذب لعدم العلم بصدقه بل العلم بكذبه لا ينافي العادة فإن

العادة

صروى يحصل العادة لا بالمقدمة فاستغنى عن الترتيب ولا بآلية صورة الترتيب فان وجوده لا يوجب حيا
اليه فالعامة في كل صروى لا ذلك اذ اقلت الاربعة ربح ذلك ان يقول انه منقسم منسما وبين وكل منقسم
منسما وبين ربح واذا اقلت الكل اعظم من الحرف ذلك ان يقول ان كل فيه جراحه غير هذا وكل ما هو كذلك فهو اعظم
هذه حجة الجسدين والمنكروين عن اخرهما والاولا لو كان صروى اعلم بالصروى انه صروى كغيره من الصروى
لا يحصل العلم ولا يشعريه وبانه كيف حصل محال والجواب المعارضه والحل اما المعارضه مثله وهوانه لو كان
نظريا لعلم كونه نظريا بالصروى كغيره من النظريات واما الحل فان كون العلم صرويا ونظريا بصفا ان العلم
يلزم من الصغور صرويه السعور بصفتها من كونه صرويا ونظريا **قوله** وشروط **اول** قد ذكر في التواتر
شروط صحبه وشروط فائدة اما الشروط الصحبة فلا تكلها في الخبر زائد هاتين قد دهر تعدد السبع في الخبر
الى ان يمنع الاتفاق بينهم والتواطى على الكذب عادة تأنيها لكونه مستبعدا لذلك الخبر الى الخبر فانه في مثل جدول
العلم لا يبعد قطعا نالها اسوا الطرفين والواسطة اعني بلوغ جميع طبقات الخبر من الاول والاخر والوسط
بالعلم بل على هذا التواتر وقد شرط قوم فيه شرطان ابا وهو كونه علمين بالخبر عنه وهو غير محتاج اليه كانه
ان زيدا وجوب علم الكل به كونه علمين لا يمتنع ان يكون بعض الخبرين مثله في اية او طابا او محاربا وان اريد
وجوب علم البعض به فلا زعم ما ذكرنا من النبوة الثلاثة عادة لا فها لا يمتنع الا والبعض علم قطعا واما كيف يعلم
حصول هذه الشروط فمن ربح انه نظري بشرط عدم العلم بذلك كله واما محقق الصابط عند حصول العلم بصرفه
فاذا علم ذلك عادة علم وجود الشرط لان الصابط في حصول العلم سبق العلم فها كما يقول من ربح انه نظري **قوله**
وقطع الفاصلي **اول** قد اختلف في اقل عدد التواتر فبعض خمسة والفاصل يحرم بانه لا يحصل خبر الا بعد
والا حصل يقول سبعة الزايط يخرج الى التركة وتردد في خمسة ويرد عليه ان وجوب التركة مشترك الا ان
قد يبعد العلم فلا يجب التركة وقد لا يبعد فبعض كذب واحد فالتركة لغيره لانه لا يبعد من الخبر
والشهادة كيف والاجتماع في الشهادة ممتنع التواطى وقيل ان عشر عدد يقبلا موسى لا يبعد جعلوا كذلك يحصل
العلم بخبرهم وقيل عشرون قال تعالى ان من ينكر عشر من صابرون وقد كذب ليعيد خبرهم العلم باسلامهم وقيل
اربعون عند الجعة وقيل سبعون لا حصار موسى لهم للعلم بخبرهم اذ ارجعوا فاحترقوا فمهم وقيل غير خمسة عدد
مخصوص بل يختلف وصابطه ما حصل العلم عنه وهو المختار لا ينافي حصول العلم بما ذكرنا من المتواتر ان
غير علم بعدد مخصوص لا مستقدا ولا متاخرا اي لا قبل حصول العلم كالفصلية راي من يقول انه نظري ولا يبعد
على رايه لا سبيل الى العلم به عادة لانه يتقوى الاعتماد بتدريج كالحصول كالحقل بتدريج حتى والقوة البشرية
فاصرة عن ضبط ذلك وقطع ايضا اختلف بالقرائن التي يفتق الترتيب غير زائده على المحتاج اليها في ذلك
عادة من الحزم ونقص ثارا للصدق ويختلف اطلاق الخبر على مثلها عادة كذا قال الملك باحوال الباطنة
وباختلاف اراكال المستوعبين وظنهم باختلاف الوقايح ونفاوت كل واحد منها بوجوب خبر عدد اكثر او اقل
لا يمكن ضبطه فكيف اذا زكيت الاسباب **قوله** وشروط **اول** ما ذكرناه هي الشروط المتفق عليها في التواتر واما
المختلفة فيها فقال قوم بشرط الاسلام والعدل كما في الشهادة والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به

وانه

والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به

والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به

والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به

وانه باطل الجواب منع حصول شرط التواتر لاختلاف في الاصل او الوسط اي صورة المناظر عن عدد التواتر في
المرتبة الاولى وفي ثانيا بينهم وبين المناظر المتباين عدد التواتر ولذلك تعلم ان اهل فسطاطه لواخره وانقل
ملكه حصل العلم به وقال قوم بشرط الاصحى بل يمتنع التواطى وقال قوم بشرط احدا في النسب
والدس والوطن وقال الشيعه بشرط ان يكون فيهم المعصوم والامام الكذب وقال اليهود بشرط ان يكون
فيهم اهل الدلة فالصحيح تواتر خبره عادة بالخوف بخلاف اهل العزة فالصحيح لا يخافون والكل اسد العلم حصول العلم
بدون ذلك **قوله** وقول الفاصلي **اول** قال الفاصلي ابو بكر وابو الحسن البصري كل خبر افا على اربعة شخص
قتله يفيده العلم بتلك الواقعة **قوله** وشروط **اول** قد ذكر في التواتر
لما علمت من تفاوت اقدار العلم متفاوتا وذلك لعدم هذا التفاوت عاده **قوله** مسئلة اذ اختلف في **اول**
اذ اختلفت في الوقايح واختلفت فيها كل واحد منها فبعض يشترط في بعضها حجة القصر والالتزام
حصل العلم بالعدل المشترك ويسمى التواتر من جهة المعنى وذلك كوقايح حاتم فيما عاكى من عطاياه من فرس وابل
وعين ونوب فالفاصلية من جوده فاعلم وان لم يعلم شي من تلك القضايا بعينه ووقايح على رعي الله عنه في حروبه
من انه هزمه خير كذا وعلى احد كذا الى غير ذلك فانه يدل بالالتزام على شجاعته وقد تواتر ذلك عند اركان
شي من تلك الخبرات لم يبلغ درجة القطع واعلم ان الواقعة الواحدة لا تستقيم الشجاعة ولا الشجاعة بل القدر
المستترك الحاصل من الخبرات ذلك وهو متواتر لان احدهما قد قطعا بل اعادة **قوله** خبر الواحد **اول**
مخرج من الخبر التواتر فبعض في سببه وهو خبر الواحد وذلك ما لم ينسبه الى خبر الواحد كثر روايته او قلوا
وقيل هو خبر افا والطن وبطل نفسه بخبر لا يبعد الطن ورعا لابراد اذ لا عبره به فلا يرد ومن الخبر فتوسمى
المستفيض وهو ما اذ نقلته على الثلاثة **قوله** مسئلة في حصول **اول** قد اختلف في خبر الواحد لعدول
هل يفيده العلم اولا والمختار انه يفيده العلم بانضمام القرائن يعني بها الزايدة على ما لا يفيده التوقيف عاده
وقال قوم وحصل العلم به بغير قرينة انضمام اختلفوا فقالوا الخبر في قول يحصل العلم به لا قرينه وبطردا كما
حصل خبر الواحد حصل العلم وقال قوم لا يطردي فيحصل العلم به لكن ليس كالحصول حصل العلم به وقال
الاكثر ان لا يحصل العلم به لا بقرينه ولا بغير قرينه فها هاتان مقامان احدهما انه لا يحصل العلم به بغير قرينه
لنا لوصول لا قرينه كان عاديا اذ لا عليه عندنا ولا ترتيب الا باجرا الله عاده تعلق شي عقبا اخر ولو كان عاديا
لا طرد كاطهر المتواتر وانما اللازم بين لنا ايضا لو حصل العلم به لا دي الى ما فاضر العلم به في الخبر عدلان
بامر من ضا فبعض فان ذلك جائز بالصروى بل واقع واللازم اطل لان العلم بين واقعا في الواقع والكان العلم
جملا فيلزم اجتماع المقيضين ولنا ايضا لو حصل العلم به لوجب القطع بتخطيه من مخالفة ما لا يجحد وهو خلاف
الاجماع الثاني حصول العلم به بالقرائن ولنا فيه انه لو اخرج ما لم يموت ولله مشروعة الموت وانضم اليه القرائن
من صراح وجباز وجرح المحدثات على حاله منكره غير عناه دون موت مثله وكذلك الماكودا كما لم يكن له فانا
نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم بموت الوليد كذا من انفسنا وجدنا ضروريا لا يطردي اليه الشك واعتبر
عليه بان العلم به لا يحصل بالخبر بل بالقرائن كالعالم على الجمل وحل الجمل وانصاع الطفل للدين من الذي
فيما المطلوب فيه العلم من الدين

والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به

والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به
والا فاداء اخبار الصاري يقتل السبع العلم به

الماعون لوجوب العمل بخبر الواحد فالواحد لا والله تعالى ولا يقف ما ليس له به علم ففيه عن إسماعيل الظن وقال
ان ينعون الا الظن قد مر ما منع الظن واليه والذود دليل الخوف وانه ينافي الوجوب ولا شك ان خبر الواحد لا ينعقد
الا للظن الجواب بعد ما تقدم من ان المنع هو الاجماع وانه ظاهر في اصل ما ذهبهم ان لا يمنعوا التعبد به الا بدليل
قاطع ولا فاعطى ظهور ما ذكره لا يجوز له في الاشخاص ولا في الزمان وقابل للتخصيص وغيره قالوا انما ياتون في النبي فاما
صلى الله عليه وسلم في خبر ذي البدين حين صلى الظهر كعب بن يقظ قال قصرت الصلاة ام نسيت فقال صلى الله عليه وسلم
شي من ذلك بل حين اخبره ابو بكر وعمر قد كان خبر الواحد لا يعمل به الجواب انه ليس من صور محل التراجع لان الحكماء في خبر الواحد
في تعبد الامم بخبر الواحد معقول عن الرسول وان سلم فاما ما نوقل لانه لا يفرد بالاجماع به بل يجمع كثير من الرجال
على مثله وعدم العقلة عنه ان كان كما كان في الظاهر في الغلط فظن كذب فضلا عن ان يكون معبد للظن بصدقه والنوقف
في مثله وعدم العمل به واجبا لهما **قال اول** ابو الحسن **في قول** الفاعل ياتونه بعد بدليل العقل اما ابو الحسن فقال الظن
في ما يصلح الحال المعلوم وجوبا عقلا فالعمل به واجب عقلا بدليل انه لما كان اجبا للمصداح اجمالا واجبا قطعيا وجب
بما يصلح عقلا مثل قول خبر الواحد في مصدق كل شيء معين فيقول العقل بان لا يترك في انكاره جارا يريد ان ينقص من
العقل الا بما هو محتمل وما يحتمل كذا كذا انه عليه السلام بعث لتبصيل المصالح ووقع المصالح فظنوا ومضمون خبر الواحد
في تبصيل له والخبر بعد الظن به فوجب العمل به قطعيا والجواب انه مبني على التحسين والتفصيل عقلا وقد ابطناه سلماء
والا فاعطى ظهور ما ذكره لا يجوز له في الاشخاص ولا في الزمان وقابل للتخصيص وغيره قالوا انما ياتون في النبي فاما
صلى الله عليه وسلم في خبر ذي البدين حين صلى الظهر كعب بن يقظ قال قصرت الصلاة ام نسيت فقال صلى الله عليه وسلم
شي من ذلك بل حين اخبره ابو بكر وعمر قد كان خبر الواحد لا يعمل به الجواب انه ليس من صور محل التراجع لان الحكماء في خبر الواحد
في تعبد الامم بخبر الواحد معقول عن الرسول وان سلم فاما ما نوقل لانه لا يفرد بالاجماع به بل يجمع كثير من الرجال
على مثله وعدم العقلة عنه ان كان كما كان في الظاهر في الغلط فظن كذب فضلا عن ان يكون معبد للظن بصدقه والنوقف
في مثله وعدم العمل به واجبا لهما **قال اول** ابو الحسن **في قول** الفاعل ياتونه بعد بدليل العقل اما ابو الحسن فقال الظن
في ما يصلح الحال المعلوم وجوبا عقلا فالعمل به واجب عقلا بدليل انه لما كان اجبا للمصداح اجمالا واجبا قطعيا وجب
بما يصلح عقلا مثل قول خبر الواحد في مصدق كل شيء معين فيقول العقل بان لا يترك في انكاره جارا يريد ان ينقص من
العقل الا بما هو محتمل وما يحتمل كذا كذا انه عليه السلام بعث لتبصيل المصالح ووقع المصالح فظنوا ومضمون خبر الواحد
في تبصيل له والخبر بعد الظن به فوجب العمل به قطعيا والجواب انه مبني على التحسين والتفصيل عقلا وقد ابطناه سلماء

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

تركيب

ترك بعض المساجد فالمراد ما يدل على ذلك كالمبلغ بالحكم والاحتجاج مع الاراد والحرقة والتمسك كالمباين والمخالف
والجائز ما لا يلقى ذلك من غير ضرورة محله على ذلك لان مركبها لا يثبت كالكذب **قوله** واما طريق **الاول**
هذه شروط في الرواية والشهادة ويعتبر في الشهادة شروط لا تعتبر في الرواية كالحريه والذكوره والعده وعدم
القرابة للمشهود له وعدم العدا والمشتبه عليه لان امر الشهادة اطلق للاختصاص لقوة البواعث عليه من الطبع
والاهتمام من الخصومات ولا نه خاص فالحجه والعداوه توازن فيه والحريه عام والعدا والمسايله فيها خصوصها
الاكثر ولد الكثر من كثره شهود الزور بالاثاره من كثره رواه المقري **قوله** مجهول الحال **قوله** مجهول الحال وهو
من لا يعلم عدالة لا قبل روايته وروي عن ابي جعفر قبول روايته انما مسلمته من التسوق ظاهر لنا لا ادله
عنه لا نقف ما ليس له علم ان يتبعوا لا الظن ولت على المنع من اتباع الظن في المعارف عدالة وصفه والمجهول
مختلف في المعارف عدالة يدل هو الاجماع فيبقى فيما عداه معولاه فيمنع اتباع الظن فيه ومنه صورة التراجع
وهو المجهول ايضا التسوق مانع بالانفاق فيجب تحقق عدله كالحريه والذكوره فاما لا تتبع بطوره عدما بالمر
محقق فالواو لا التسوق شرط وجوب التثبت فاذا اتقى التسوق اتقى وجوب التثبت وههنا قد اتقى التسوق فلا يجب
التثبت الجواب لا نسلم انه ههنا اتقى التسوق بل اتقى الحريه ولا يلزم من عدم العلم بالشيء عدمه والمطلوب العلم
باعتقابه ولا يحصل الا بالحريه او غير كثره حريه له واعلم ان هذا سببي على ان الاصل التسوق او العدالة والظاهر
انه التسوق لان العدالة طارئة ولا نه الزوال وانما بالعدالة الصلاة والسلام على محمد وآله وهذا ظاهر اذ يجب
طوا لولد لك اسلم امر ابي شهيد بالادلة فيقول والجواب اما اولها فبالا نسلم ان هذا ظاهر بل يسوي فيه صدقه وكذا
ما لم يعلم عدالة وصفه الاعرابي فعليه عليه السلام عرف عدالة لان الاسلام حكيما فله ولم يحدث بعد ما ينقض
العدالة واما ثانيا فلانه معارض محمول لا نقف ما ليس له علم ان يتبعوا لا الظن فالواو انما هو ظاهر الصدق فيقول
احيانا كخبا ره يكون الهمم مذكورا يكون الما ظاهر او محسوسا وبر في حريته التي تنبها اذ في لكل لا يشترط العدالة
وكنتي بظاهر صدقه الجواب **اولا** بان ذلك ليس محل النزاع اذ محل النزاع ما مشروط فيه عدم التسوق وذلك
مقول مع التسوق اتفاقا وثانيا بان الرواية اعلم منه من هذه الامور اخرجيه لانها ثبتت شرعا ما لا يلزم
من القول ذلك القول في الرواية **قوله** مسله الاكثر والخرج **قوله** الاكثر على الخرج والتعديل كلها
ثبت بقول العدل الواضع الرواية ولا ثبت به في الشهادة بل يجب اثنان وقيل ثبت بالواضعها جميعا
وهو قول القاضي وقيل لا تثبت لواحد بل يجب الاثنان جميعا قال القائل بالاول التعديل شرط لروايه
فلا يرد على مشروطه اي لا يختلط فيه الا ما يختلط في اصله ككثيره من الشروط وهذا في اصل الرواية بل احد
وهو الشهادة باثنين فيكون تعديل كل واحد كاصله واعلم انه لا يتم مدعاها الا بان متبين انه لا يحصى عن اصله
حتى ثبت له انه يجب في الشهادة اثنان ولا تثبت كافي تعديل شهود الزنا فانه يكفي اثنان لقائلون بالمدعي
التاقي قالوا ولا شهادة فحج تعدد كسائر الشهادات واجب بالمعارضه بانه اخبار مكفي الواحد كسائر
الاخبار قالوا ثانيا اعتبار العدد احوط لانه بعد احتمال العمل بالسري حديث واجب بان الاخر وهو عدم
اعتبار العدد احوط لانه بعد احتمال عدم العمل بها هو حديث واما المذهب الثالث فالكلام فيه سواه جوابا

[illegible]

هذا هو ما فهمنا من كلامه في الثاني من كتابه...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...

ظاهر ما فهمنا من كلامه في الثاني من كتابه...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...
مسألة في القاصي **قوله**...

فالحج مقدم على التعديل...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...
مسألة في القاصي **قوله**...

فالحج مقدم على التعديل...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...
مسألة في القاصي **قوله**...

فالحج مقدم على التعديل...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...
مسألة في القاصي **قوله**...

هذا هو ما فهمنا من كلامه في الثاني من كتابه...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...

هذا هو ما فهمنا من كلامه في الثاني من كتابه...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...

ظاهر ما فهمنا من كلامه في الثاني من كتابه...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...
مسألة في القاصي **قوله**...

فالحج مقدم على التعديل...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...
مسألة في القاصي **قوله**...

فالحج مقدم على التعديل...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...
مسألة في القاصي **قوله**...

فالحج مقدم على التعديل...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...
مسألة في القاصي **قوله**...

هذا هو ما فهمنا من كلامه في الثاني من كتابه...
فلا يلزم ان يقال ان الحجة هي التي...

جزء لفظ مراد أي بتدليل لفظه بما مرادها وروى عن ابن سيرين وابن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن مالك أنه كان يفتد في الماء والثاني من ماء غيره فلو كان لا يخرج من رادتها ونوازها وحمل لشدته
ذلك على المبالغة في الأولى صورته لأن حب صورته لما لقطع الصغر فلو أعده أحاديثه وقابع مخد بالفاظ
مختلفة والذي له عليه السلام واحد قطعا والمبالغة نقل المعنى وتكرره لك وسامع وذاع ولم يره أحد فكان ذلك
لما على جواره عادة ولما الصانع روى عن ابن مسعود وغيره أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ذكر اللفظ مجبه والمرتوي هو المعنى ولم يكره لهم أحد فكان إجماعا ولما الصانع إجماع على حواجز تفسيره بالحجة
تفسيره بالعربية أو بالحوالade أقرب نظا وأولى مقصود تلك اللغة من لغة أخرى ولما الصانع إجماع على المقصود
في الخطب إنما هو المعنى عمن باللفظ قالوا أو قال صلى الله عليه وسلم نصرا لها إلى الجزء الحجاب أن هذا لا بد له
له على مظهره فانه عاين بقوله صورته لأنه والحوال من مع فيه النقل المعنى ويمكن أن يقال الصانع لما لم يقل
المعنى إياه كاسمعه ولد للقبول للرجح أدبه كاسمعه قالوا أنا يا حجة من ذلك يعود إلى الاختلاف المقصود الحديث
فانقطع باختلاف العلماء في معاني اللفظ ونفا وضوح في تنبيه بعضهم على ما ينبغي له الاختلاف في النقل المعنى
من غير ثلثنا ووقع في كل مرة أدى في غير حصول التكرار غير كثير واحتل المقصود بالكلية الحجاب أن من يجهلها
في كل مرة مما لا يتصور محل النزاع فان الكلام من نقل المعنى سواء من غير نصرا أصلا ولا من غير نصرا **قوله** مسئلة إذا
كتب الخ **أقول** إذا روي عن علي بن عبد الله كذب الأصل للفرع في روايته عنه وقال له روى هذا فلا يصح أن
يسقط ذلك العمل بذلك الخطب بشكها كادب قطعا من غير نصير ولا يصح في عدلها ما لم واحد ما بعينه
لم يعلم كنهه وقد كان عمله ولا يرفع اليقين بالشك هذا إذا كذب أما إذا قال لا أدري لرويته أنه فلا كذا على أنه
يعلم حلقا لبعض الخفية ولا يجد فيه رواياتنا أنه عدل غير مكذب فوجب العمل بروايته كالمبدأ الأصل
أرجح فان علمه بذكره دون ذلك قطعا وناسخه بالسهيل إلى صالح روى عن ابنه عن المهرية أنهما قال **الأول**
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى النبي مع الشاهد فروى عنه ربيعة ثم قال سهيل لرسول الله لا أدري رويته أم
لا لا تعقد فيني فكان سهيل أدري قال العتيبي ربيعة عني أني حدثته عن أبي الحجاب أنه ما يد لي الخ الوزع ولا دليل
فيه على وجوب العمل به قالوا **الأول** لو جاز ذلك في الرواية لجاز شمله في الشهادة **والأول** مستفاد للإجماع على أنه لا دليل
شهادة الفرع مع سريان الأصل **الحجاب** منع الملازمة فان باب الشهادة أصح من باب الرواية **فقد** أعيد فيه
الطريق والذكورة والعدد واستماع الضعفة واستماع الحجاب وغيره لفظ الشاهد دون لفظ العلم قالوا تابنا لو علم روايته
مع سريان الأصل لعل الحجة كذا إذا شهد شاهدان بحكمه في نصبه وهو قد يسي حكمه فيها **والأول** مستفاد للحجاب منع
استفاد **الأول** إذا جرح عليه الحجة ما كان واحدا وبني يوسف وإنما لم يرد ذلك إجماعا لما في حيث لا يوجون
حكمه **والجواب** من طرقتان سريان النزاع وطول القابل والقابل وما لا يلهي ذلك من الحكم أو من سريان الرواية
فلا يصح النفا **قوله** مسئلة إذا انفرد الواحد بزيادة الخ **أقول** إذا انفرد الواحد بزيادة في الحديث مثل أن يروي
بأنه دخل البيت وروى أنه دخل البيت وصلى فاما أن يحد بحديث السماع أو يحد بما إذا أخذ فان كان غيره من الرواة
في الكثرة بحث لا يصور عقله مثلهم عن مثل تلك الزيادة لم يقل **والأول** المستفاد من الرواية أنه لا يحد
في الرواية **والأول** مستفاد من الرواية أنه لا يحد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في سنة ١٠٩٠ هـ

[illegible]

[illegible]

الاسماء والاعمال
والاصناف والامور
والاشياء والحوادث
والاخبار والوقائع

الحق في الحق
الذي لا يرد
في الدنيا ولا في الآخرة
والله اعلم بالصواب

سواء الحكم عليه ما قلناه في الخبرين أو اعترضوا وجوبا واعتراض عليه بأنه من المصولة فلهي واجب
منع كونه ظنا ولو سلم ملكي الظهور ونقل الاحاديث في كليات القاطنات المتعدد العمل أكبر الطواهر اذا قدور
فيها انما هو بسبيل الظواهر واما القطع فلا يسيل اليه الشك ولنا التصاقه تعالى ما منعك الاستحسان اذا مررتك والرد
بما سجدوا في قوله وادخلنا للابكة اسجد والدمر مسجدا والابليس هذا السؤال في معرض النكار والاعتراض
ولو لا ان صعدا سجد واللوجب لما كان متوجها وكان له ان يقول لك ما الرمني فعلاكم للورم والانتكار ولنا ايضا
قوله تعالى وادخل الجوارح كوالاير كونهم على حاله فيهم والامر وهو معنى الوجوب ولنا ايضا ان تارك المأمورية
عاص وكل عاص منوع وهو دليل الوجوب اما الاول فلقوله تعالى انصت لما يري الى ترك مقتضاه اجتماعا
واما الثاني فلقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له اجرهم طاهر فيها والثالث بين ولنا ايضا قوله تعالى
طوبى للذين على القول من امره ان يصيبهم فتنه او يصيبهم عذابهم هدد مخالف الامر والهدد دليل الوجوب
واعترض عليه بوجهين احدهما ان هذا ينبغي ان يخالفه الامر ترك المأمورية وليس كذلك بل هي حمله على مخالفه
بان يكون للوجوب والندب مجمل على غيره والجواب ان هذا بعيد وان ظاهر المبادى الى الغم اذا قيل ان الحكم
انه ترك المأمورية فلا يصرف عنه الدليل وثانيهما ان قوله عن امره مطلق ولا يعم والجواب لا نسلم انه مطلق
بل عام والمصدر اذا اضيف كان عاما متناظرا بزيادة وكل عاص ولنا ايضا اننا قطع ان السيد اذا اقل العبد
خط هذا التوب ولو كانت او اشاره فضلا عن الصريح من القول فلم يفعل عاصيا ولا معنى للوجوب الا ذلك
وقد استدل بان الاشتراك خلافا لاصل يكون حقيقه لاحد الاربعه فقط بخلافه ان الباقي انه ليس حقيقه
في الاحد ولا في الثاني لا بعيد اذ يقتضي الامر جميع الفعل قطعا وليس للندب ايضا لاحد الفرو
الضروري بل اسقى وندبتك الى ان يسقى ولا فرق في الدرع اسقى وعدم الدرع ندبتك الى ان يسقى
ولو كان للندب لم يكن فرق بين كونك للوجوب ولانه تحقق الدرع في الترك وهو حقيقه الوجوب وهذا صحيح
لا هو محمول الفرو وان سلوه فلا يسلمون انه ليس الا الدرع وعدمه بل هو ان ندبتك نص للندب واسقى مجمل
الندب والوجوب **قوله** الندب اذا امرتكم **اقول** هذه شبهه المخالفين في القائلون انه للندب فالاول
صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بشي فانتم ما استطعتم فزده الى مستتبنا وهو معنى الندب الجواب لا نسلم انه
رد الى مستتبنا بل الى استطاعتنا وهو معنى الوجوب والقائلون مطلق الطلب قالوا ثبت الرحمان الضرر ومن اللغة
وجعله لاحدها خصوصه تعيد من غير دليل فلا يصار اليه فوجه حمله للندب المشترك بينهما فاعا للاشتراك
والجواب الجواب من وجهين احدهما لا نسلم ان حمله لاحدها تعيد بلا دليل بل ثبت بادلنا على الوجوب وثانيها
ان ايات اللغة بلورازر الماهيات وذلك انكم جعلتم الرحمان لا رما للوجوب والندب فجعلتم باعتبار وسعة الامر
لجامع احكامه ان يكون ليعيد احدها والمشارك بينهما القائلون يانه مشترك بينهما فالو ايت الاطلاق عليها
والاصل في الاطلاق الحقيقة فيكون حقيقه فيها وهو الاشتراك الجواب قد عرف مرارا ان الجواز اولي من
الاشتراك فلم يعده القاضي ومنهجه التوقف قالوا ثبت لثبت بدليل والامر مشتق لان الدليل اما
العقل ولا مدخله واما النقل وهو اما الاحاد ولا يسد العلم والنوازل وهو فوجب استواء طبقا لما اختر كان

لا يختلف فيه الجواب مع المحصر بل هيما فسر آخر وهو يشوبها لدلالة الاستفراء على اني قد قدمت ومن جملة ما استمع
مخاطبا استعمال اللفظ والامارات الدالة على المقصود به عند الاطلاق القائلون بانه للعدد المشترك بين
الثلاثة وهو الاذن والواكفا على مطلق الطلب وهو انه ثبت الادق الضرورة والتقدير لا دليل على وجوب
حمله المشترك والجواب انه ثبت التقيد بالذات **قوله** صيغة الامر لا تدل على تكرار **اقول** صيغة الامر
بجودها لا تدل على فعل المأمورة متكررا ولا على فعله مرة واحدة وهو محتمل انام الحرمين وقال الاستاذ ابو جعفر
هو للتكرار **امده** العمران امك وقال اكثر من التكرار وغيره هو المرة ولا يحمل التكرار وقيل بالوقف على
تدري لثان مدلول صيغة الامر على حقيقة الفعل والمرة والتكرار بالنسبة الى الحقيقة امر خارج عن مجال
حصول الاستدلال بالحقيقة مع **الحاصل** ولا يتقيد بأحد دون الآخر ولذلك يبرأ المرة الواحدة فلا تهازل
على المرة الواحدة بخصوصها ولثان ايضا انما يطعن على المرة والتكرار من صفات الفعل كالتقدير والتكرار لا يك
يقول لضرب ضربا قليلا او كثيرا او متكررا او غير متكرر فتفيد بصفاته المتوعدة ومن العلوم ان الموصوفات الصفات
التقابلة لا دلالة على خصوصية شيء منها واذا ثبت ذلك تعني ان ضرب طلب ضرب ما فلا يدل على صفة الضرب
من تكرار او مرة وهو المطلوب وقد يقال ذلك بعيد لان عدم الدلالة عليها بالمادة فلا يدل عليها بالصيغة
وهو المتعارف ضروا حاصلا على كل من غير واحد **قوله** الاستاذ **اقول** هذه هي الخافقين فالاستاذ
ومناجوه قالوا اول الامر التكرار في التكرار في الصور والصفات وقد تكرر الجواب مع الملازمة اذ فعل التكرار
من غيره وان سلم فصار من جملة فانه امر به ولا تكرر قالوا انما ثبت التكرار في اللفظ فوجب في ضم لا فاعطى التكرار
اولا انه قياس في اللغة وقد اجل وانها بالفرق اما بان الذي يقتضي انها الحقيقة وهو بانها في جميع الاوقات
والامر يقتضي انها هو يحصل مرة واما بان التكرار في الامر مانع من فعل غيره من المأمورات بخلاف التكرار
في الذي امر به وتكرار جميع كل فعل بخلاف الاعمال او بالثاني الامر بالشيء في عينه والهي مع من الهي
عنه داما فليس التكرار في المأمورة الجواب لا نسلم ان الامر بالغ في عينه وسيأتي سلما لكن الهي حصل الامر
فادان امر بالالفعل داما كان لخصا عن اضلاله داما وان كان امر به في وقت ما كان لخصا عن الاضلال في ذلك
في الوقت فاذا كون الهي الضممي الامر بالتكرار في جميع كونه الامر للتكرار فاشابه به دور القائلون بالمرة واحتمل ان
اذا قال السيد بعد اذ دخل الدار في كل مرة على من لا يعرفه ولو كان للتكرار فاعاد الجواب انه انما يصح مثلا
لان المأمورة وهو الحقيقة حصلت في المرة لان الامر ظاهرة المرة بخصوصها فانه غير ظاهر لا بد ولا سيما
في التكرار على المشترك وحصل في ضمها واولا ذلك لما استدل بالتكرار القائلون بالوقف قالوا ثبت دليل
في العقل لا مدخل له والاحاد لا يتقيد والنوازل يمنع الخلاف الجواب ما مر من الاستفراء وان النظر كاف في مدلولات

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان العلم لا يتقدم على التجربة
بل التجربة هي التي تهيئ العلم
فلا بد من التجربة في كل علم
والتجربة هي التي توضح الحق
وتبين ما هو صحيح وما هو خطأ
فلا بد من التجربة في كل علم
والتجربة هي التي توضح الحق
وتبين ما هو صحيح وما هو خطأ

تكرار الفعل تكرار ما علق عليه لنا ان السيد اذا فعله اذ ادخل السوق فاستمر كذلك فاستمره مقصودا
عليها غير تكرارها تكرار حوله السوق عند مشاؤه ذلك معلوم قطعا ولو وجب تكرار الفعل تكرار ما علق به لما كان
كذلك القائلون بان تكرار غير العلة قالوا ثبت ذلك اي تكرار الفعل تكرار ما علق به او امر السمع كحوادثهم
الى الصلاة فاعلموا الزاوية والزاوية فاطمروا والسارق والسارفة فاطمروا وان كسروا فاطمروا والاستسقاء
يدل على انه كسر التكرار من نفس التكرار الحجاب اما ما ثبت عليه مثل الزنا والسرفه والحياه فليس يحل التراجع
واما غيره فلا ثبت فيه التكرار الا بدليل خاص ولذلك لم يتكرر الخ وان علق بالاستطاعة قالوا لو تكرار الفعل تكرار
العله لتكرر التكرار بالشرط الاول اذ الشرط لم يرد من عدمه عدم الشرط بخلاف العلة لحوار ان علقها على
اخرى كما يجب في تحليل الحكمين مستغنيين الجواب لتكرار العلة انما هو باعتبار وجودها مع بعض لوجودها لعل
وذلك مستغنى الشرط فان وجوده لا يقتضي وجود الشرط وانما استغناؤه باسقاطه لا يوجب التكرار
قوله مسأله القائلون لا تكرار الخ **اقول** كل من قال ان الامر لتكرار قاله بالضرورة انما القائلون ان التكرار يحصل بالضرورة
سواء كان مخصوصا بالمرء لا يقال بعضه بالمرء بل بالضرورة انما القائلون ان التكرار يحصل بالضرورة
على الفعل في كل حال وقال الامام اظهر من ان يكون له هو القائلون ان التكرار لا يكون له لو كان في الفعل بالضرورة حصل
الاشتمال فانه محتمل سواء كان للضرورة والمقدر المشترك واما وجوب التراجع فغير محتمل وقيل ان الوقف فيه لفظ وفي الاشتمال
به ان ياد الاحتمال وجوب التراجع وروي عن الشافعي رحمه الله شيئا اخر انه في كونه للتكرار وهو انه لا بد على الضرر
ولا على التراجع بل على مطلق الفعل والاحتمال كما نرى في هذا هو الصحيح لما شاع في التكرار من ان يكون
طلب حقيقة الفعل والضرورة والتراجع خارجي وان الضرر والتراجع من صفات الفعل فلا بد له ان عليها القائلون
بالضرورة قالوا الاول ان العلة المستغنى عن غيرها عند عاصيا هذا معلوم من الشرع ولو لا انه للضرورة علقها
الجواب ان ذلك انما هو بالضرورة وهو انه معلوم عادة ان الطلب السعي يكون عند الحاجة اليه عاجلا وكلامه في كانت
الصيغة مجردة قالوا ثانيا كل خبر كالفيل زيد فابره وعمره في الدار وكل منسبي كالفيل انت طاق وهو حرام فاما قصد
الزمان الخاص فكذلك الامر الخاف له بالضرورة الاغلب الجواب اوله انه قياس في اللغة لانك تعبر الامر في افادة الضرر
على غيره من الخبر والاشتمال علمت انه غير جار ونايبا لغيره بينهما بان لا مرفيه دلالة على الاستقبال قطعا فلا
يمكن توجيه المطالب لان الحاصل لا يطلب بل لا يستقبل اما مطلقا واما الاقرب الى المطالب وكلامه في الاصل انما هو
الاكتفاء بالوالتا التي فيها الضرر فعليه الامكان ان طلب مثله وقالوا ايضا الامر بالشيء في عن اعتداده وهو يقتضي
الضرورة ويقدم بغيرها والجواب عنها انما هو بقدره فلا يعتد بها قالوا ايضا انما هو في ما شاع الاستعداد امر
فقد ترك التكرار بل على انه للضرورة والامر بوجبه الذي عليه كان له ان يجب بانك ناسرني بالبدن وسوف تجد
الجواب ان ذلك لا ينعقد بوقت معين ولا يوجد فيه بدليل قوله فاذ اسوسه ونعت فيه من روي فقوله ساء
قالوا خامسا لو كان التراجع مشروعا لوجب ان يكون في وقت معين واللازم مستغنى اما الملازمة فادولاه كان الى
اخرار منة الامكان اتفاقا ولا يستقيم لانه غير معلوم والمجهول به يستلزم كلف المحال واما انتقال اللازم فادولاه
اشعار به في الامر ولا دليل خارج الجواب اوله بالنقض عما لو صرح بجواز التراجع اذ لا خلاف في انما هو نايبا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان العلم لا يتقدم على التجربة
بل التجربة هي التي تهيئ العلم
فلا بد من التجربة في كل علم
والتجربة هي التي توضح الحق
وتبين ما هو صحيح وما هو خطأ
فلا بد من التجربة في كل علم
والتجربة هي التي توضح الحق
وتبين ما هو صحيح وما هو خطأ

بانه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان العلم لا يتقدم على التجربة
بل التجربة هي التي تهيئ العلم
فلا بد من التجربة في كل علم
والتجربة هي التي توضح الحق
وتبين ما هو صحيح وما هو خطأ
فلا بد من التجربة في كل علم
والتجربة هي التي توضح الحق
وتبين ما هو صحيح وما هو خطأ

بانه انما يلزم لو كان التراجع حينا يجب تعريف وقته الذي يوجبه ويفعل فيه واما اذا كان جازيا فلا يتكرر
من الامتنان للمبادرة فلا يلزم التكليف المحال قالوا سادسا قال تعالى وسارعوا الى محضه من ربكم والمراد سبها
اتفاقا وهو فعل المأمورة يجب التسارعة اليه وقال تعالى فاستبقوا الخيرات وفعل المأمورة من الخير يجب
الاستباق اليه واما تحقيق التسارعة والاستباق بان يفعل بالضرورة الجواب ان ذلك محمول على تفصيله التسارعة
والاستباق لا على وجوبها والادب المأمور به كسر سارعا ولا يستبقا لانها انما تصوران في الموسع دون الضيق
لا يقال لمن قبل لهم عند انضمام ان سارع اليه واستبق الفاضي اخبرها بقدم في الواجب الموسع من انه ثبت في
الفعل والعزم كحصول الكفاية والجواب ما مر من انه مطيع بخصوص الفعل وبجملته من حيث هو الحكم
الايان الامام قال طلب الفعل تحقيق وجوزا التراجع مستلزم فيه الاحتمال ان يكون المأمور به بعضا بالتأخير فوجب
البدار اليه لخرج عن العهده بغير الجواب ان جواز التراجع لا يستلزم انه مستلزم فيه بل التراجع جازي فاما اذا كان
من الادله **قوله** مسأله احسان **اقول** فلا خلاف في ان الامر بالشيء هل هو في الصدقة وليس كلام في هذه المسئلة
لتعريفها لا خلاف لاصنافه قطعا ولا في اللفظ انما التراجع في ان الشيء المعين اذا امر به فهل ذلك الامر في الشيء
المعين المضاد له اوله فاذا انما الحركة هي المعنى مثابه قوله لا تسكن فاختار الامام والعراق ان ليس بغير الشيء
عن صده ولا يتصميم عفا انصا وهو المختار وقال القاضي ومثابه اوله انه من غير الشيء عن صده وقالوا اخر انه
بضمه ثم امر بغيره على هذا وانما القاضي ومثابه عليه فقا لواء الذي كذا في الوجهية فقا لواء الذي كذا في الشيء
بضم الامر بضمه واخر انه يتصميم ثم القائلون ان الامر بالشيء في الصدقة التوجه من غير القول في الامر بوجوب
والدب محالها عن الصدقة بما يترجمها ومنهم من حصل امر الوجوب محله بها عن الصدقة بما يترجمها ومنهم من حصل
لو كان الامر بالشيء بغير صده او بغيره لم يحصل بغير الصدقة والكف عنه واللازم مستغنى اما الملازمة
فان الكف عن الصدقة هو مطلوب لغيره ومنهم ان يكون المستلزم لغيره لا يشترطه فيكون الكف عن الصدقة مستغنى
وما ذلك الاستغناء بغيره وهو الصدقة والكف عنه واما انتقال اللازم فلا يقطع بطل حصول الفعل مع الذم والاركان
عن الصدقة والكف عنه واعتز عليه بالبراد بالصدقة هو الصدقة العام لا الاصدار الجزية والذي يدل على ذلك
هو الصدقة الجزية واما الصدقة العام فمفعله حاصل لان المأمور لو كان على الفعل ومثابه في طلب الامر منه
لان طلبه حاصل فاذا انما يطلبه اذا علم انه مستلزم بغيره لانه وان مستلزم بغيره صده الجواب انما يطلب من الفعل
في المستقبل ولا يمنع الانسحاب في الحال فطلب منه ان يوجبه في الحال كما يوجبه في الحال ولو سلم فانك وافق
ولا تنزع لنا فيه فلا يصح توردا للتراجع والاصح **قوله** القاضي في **اقول** اخبر القاضي في ان الامر بالشيء هو الذي
عرضه بانه لو لم يكن بغيره كان اما مثله او صده او خلاصه واللازم بانما هو باطل اما الملازمة فلا يشترط
اما ان يتساوى في صفات النفس اوله والمعنى صفات النفس ملاصحا في الوصف به الى فعل امر زائد كالا سابه
للاشتمال والخفية والوجود والشيئية بخلاف الحدود والخبر فانها متساوية فلا تفرق كسواد من وسياضه ولا
فاما ان يتساوى بنفسها اي يتشبه اجتماعها في محل واحد فليطرد انهما اوله فان تافا بانفسهما فصدان كالسواد
وبالباقي والاختلافان كالسواد والطلاوة واما انتقال اللازم فلا يقطع بطل حصول الفعل مع الذم والاركان

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان العلم لا يتقدم على التجربة
بل التجربة هي التي تهيئ العلم
فلا بد من التجربة في كل علم
والتجربة هي التي توضح الحق
وتبين ما هو صحيح وما هو خطأ
فلا بد من التجربة في كل علم
والتجربة هي التي توضح الحق
وتبين ما هو صحيح وما هو خطأ

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written diagonally across the lower portion of the page.

قد بطل وانما انما ان الكف
 في الحق فان علم فالكه فعل محض
 الكه فعل ان في تحصيل طلبه
 به وان لم يطبق عليه لفظ الامر
 لما قيل **قوله** والظاهر **قوله** اول
 هو الا انه المطلوب من النبي لا
 من غيره اما اول لفظ الامر
 انه لا مباح جديد كما في **قوله**
 يقولوا بان النبي عن الشيء
 هو حجة كما هو مدعيه عام
 امر الاحباب يستلزم الله على
 اما النبي فهو طلب كف عن فعله

الاول هو المرح والعبث عنه
بما يكفاه في سقرط
التقيد ١١

هذا هو الوجه الثاني في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الثالث في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الرابع في دفع التمسك بالامور الشرعية

وهو سقوط القضاء عنه فلا يصلح منها لان المسئلة تختلف فيها فاما المنع الى ان يثبت واما ان يثبت فان المأمور به صلاة
بطلان الطهارة واذا لم يزل حيا فله وجب مثله بالمرحوم فله وجب مثله بالمرحوم فله وجب مثله بالمرحوم فله وجب مثله بالمرحوم
النافي من اجازاته من الاول قالوا انما لو كان سقطا للقضاء كان انما اخرج الفاسد سقطا للقضاء لا سقط
بالعاق والحوار واضح ما قلنا وهو ان قد وجب قضاء ما فسد وانما فعله اوجب بالمرحوم والامام لم
يجب قضاءه فافعل سقط قضاءه والذي يجب قضاءه لم يفعل **قوله** صيغة الامر في **قوله** من قال بان
صيغة الامر للوجوب حلت فيها اذا وردت بعد الخطر فلا كراهة في هذا الا باجابه وقبل للوجوب ولا انزل ففهم
عليه الذي ونوقض ما لم يرد من قبل اذا علق الامر بالمرحوم والامر بالمرحوم الذي هو غير بعيد لنا علمه في
الاجابة في عرف الشارع فتقدم على الوجوب الذي عليه اللغة وذلك لان الاجابة هي السابقة الى الفهم في
مخوله تعالى واذا حللت فاصطادوا فاذا احسنت الصلاة فاستروا كنتم حينئذ على ما اخرجتم الاصل في
الافاضة وهاهنا لو كان ورواه جليله في ما عار الوجوب لا يمنع معه النص في الوجوب ولا يمنع ادلو
فالحرمت عليك ذلك ثم قال وجهه عليك لم يرد منه محال وكما يمكن الاستفاد من الحرمة الى الاجابة يمكن
الاستفاد منه الى الاجاب فقد ثبت انه غير مانع وصيغة الامر مقتضية للاجاب فوجب حملها على الوجوب
عملا بالمقتضى السالم عن المعارض والحوار منع الملازمة بان قيام الدليل الظاهر على معنى لا يمنع النص خلافه
وبان الظاهر غير مراد ويكون النص قرينة صارحه على حمل الظاهر على هذا الجواب **قوله** مسئلة الفقه **قوله**
الامر بفعل وقت معين لا يقتضي فعله فيما بعد ذلك الوقت لا اذا ولا قضاء فلو ثبت قضاءه فيما بعد ذلك الوقت
نام عن صلاة او سبها فليصلها اذا ذكرها وقال بعض الفقهاء بالامر الاول لما لو وجب القضاء بالامر الاول
لكن هو مقتضى القضاء والامر من متفاما الملازمة فثبت ان الوجوب لا يقتضي ثبوت الاصل
تسليم ثبوت الامر واما استقالات الامر فلا تافهون بان قول القائل صوم يوم الخميس لا يقتضي صوم يوم الجمعة
بوجه من وجوه الاقتضاء ولا يضر له به ولا تناول صلاة ولنا ايضا انه لو وجب به لا قضاء كان لا يوجب
اد او كان ثبابة ان يقول صوم يوم الخميس واما يوم الجمعة وهو خير بينهما والثاني اذا براسه لا لقضاء الاول
ولنا ايضا ان يكونا صوم فلا يقتضي بالتأخير والخصم ان يقول نادى انه امر بالصوم وبانقاعه في يوم الخميس
فلما فات بقاءه فيه الذي به كمال المأمورية في الوجوب مع نقص فيه فلا يلزم اقتضاء خصوص الجمعة ولا كونه
اد او لا كونهما نسوا للتفاوت بين البعض والكامل قالوا ولا الزمان طرف من ضرورة المأمورية غير دخل في
المأمورية فلا يورث اختلافه في سقوطه الجواب ان الكلام في الفعل المقيد بوقته بحيث لو قدر لم يقدح في كماله
والوقت في مثله داخل في المأمورية وفيدله والاجاز المقيد قالوا ثانيا الوقت للمأمورية كاجل للدين كما
ان الدين لا يسقط بان لا يودي في اجله ويحب الاداء بعدة فكذا المأمورية اذا لم يود في وقته وجب الاداء بعد
الجواب لا تسلم كونه كاجل للدين لما تقدمت له لو قدر لم يقدح به بخلاف اذا الدين قالوا ثانيا لو وجب امر جديد
كان زادا لانه امر بالفعل بعد الوقت فيكون ما ثابا به في وقته لا بعده وهو الاداء الجواب لما سمي قضاء لان
فيه استدراك مصلحة ما فات اوله وحاصله منع الملازمة اذا شرط الاداء ان لا يكون اسدا ركا

مصلحة

هذا هو الوجه الثاني في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الثالث في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الرابع في دفع التمسك بالامور الشرعية

هذا هو الوجه الثاني في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الثالث في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الرابع في دفع التمسك بالامور الشرعية

لمصلحة فأتى واعلم ان هذه المسئلة مبينة على المفيد هو المطلوب والعقد وهما سائر كما في الفعل والتلفظ
او ما صدق عليه وهو شي واحد يعبر عنه بالمرتب من متعدد وهو مظهر الى ان التركيب من الجبر والفعل
وتمايزها في العقل في الخارج **قوله** مسئلة الامر بالامر **قوله** امر الامر المكلف ان يامر غيره بشي ليس امر
من الامر لذلك الغير بل لك الشئ مثاله قوله عليه السلام وهو بالصلاة لسبح ولا امر للصبي من قبل الشرع
بالصلاة لما لو كان الامر بالامر الكان فذلك للغير من غير ان يجزئها لانه امر بعد الوعد وكان ذلك
مناقضا لقولك للغير لا تجزئ لانه امر له وفيه والاداء من قبل القطع والاتفاق والواحد ذلك من امر الله رسوله
ان يامرنا ومن قولك لو نرى من قبل الصلوات ان الجواب ان الوعد منه لقربته تدل عليه وهو العلم بان يبلغ
لامر الله وامر الملك وليس المرص امرهما الامر من قبل يفسد الذي هو محل النزاع **قوله** الامر بفعل مطلق **قوله**
اد الامر بفعل مطلق محض صريح من غير قيد صريح فالمطلوب الفعل المجري المحقق المطابق لما فيه الكلفة
الاستدراك لان الماهية هي المطلوبة لثبات الماهية الكلية يستحيل وجودها في الاعيان فلا يطلب والافاضة
الاستفاد وهو خلاف الاجماع بيان ان الماهية يستحيل وجودها في الاعيان لها وجودا لزم نودها كلبه
في ضمن الجبريات شريطة انها موجودة تكون شخصه جبريه ومن حيث انها الماهية الكلية تكون كلية وانه
محال على المطلوب غير مفيد والجري مفيد فلا يكون المطلوب هو الجري يكون هو المستدرك اذ لا يخرج عنها
الجواب يستحيل طلبا مشتركة بما ذكرنا من الدليل فوجب حمل الامر على طلب الجري المفيد وان كان ظاهرا في المستدرك
لان القاطع لا يجارضه الظاهر واعلم انك اذا وقع على الماهية بشرط شي وبشرط لا شي ولا بشرط شي فثبت
ان المطلوب الماهية من حيث هي لا بقيد الجزئية ولا بقيد الكلية ولا يلزم من عدم اعتبارها اعتبارا لغير
متمم فان ذلك غير مستحيل في ضمن الجبريات ولا يلزم من عدم اعتبارها اعتبارا لغير
مكمل التاكيد فكون المطلوب العمل به وحمل التاكيد فيكون المطلوب العمل به وحمل التاكيد فيكون المطلوب العمل به
عادة من التكرار مثل تعريف جمع النافي الى الال وهو حصل ركعتين صلاتين او غير ذلك مثل استغنى ما سقى
ما قال القرينة وهي دفع واحدة بمرة واحدة عالمنا منع تكرار السقي فثبت التاكيد واما اذا لم يوجد
ما يمنع التكرار فاما ان لا يكون الثاني معطوفا على الاول او يكون فان لم يكن معطوفا مثل صل ركعتين صل ركعتين
فصل معول بها يجب التكرار وقيل لا كيد فثبت المرة وقيل بالتوقف بها الاول وهو القابل بان يعمل بها فالبقاء
التاسيس وهو اجاب آخر اظهر من قايده التاكيد وهو نفي وهو الحق لان التاسيس كثرى والتاكيد في
الاكثرية والحل على الظاهر اولى الثاني وهو القابل بان تاكيد قال كثر المكررة التاكيد كثر في التاسيس فحل عليه
الحاق المفرد بالاعم لا لعب وايضا فليز من العمل بها فالحق براه الذمة التي هي الاصل بخلاف التاكيد وما لا يقتضي
ظاهرا الى مخالفة اولى مما يقتضي اليه واما اذا كان معطوفا مثل صل ركعتين وصل ركعتين فالحق بالجمع لان ورود
التاكيد بواو العطف لم يحدد او نقل فان رجع في المعطوف التاكيد يعادي من تعريف او غيره وقع التعارض بين
المعطف وما منع التكرار وبصار الى الترخيم فتقدم الجمع وان لم يوجد راجح بان يساوي واجبا الوقت **قوله**
الشيء مقتضا كفي **قوله** حمله في انه اقتضا كفي فعل على وجه الاستعلاء والقود قد عرفت فابدها في الامر **قوله**

هذا هو الوجه الثاني في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الثالث في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الرابع في دفع التمسك بالامور الشرعية

هذا هو الوجه الثاني في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الثالث في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الرابع في دفع التمسك بالامور الشرعية

هذا هو الوجه الثاني في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الثالث في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الرابع في دفع التمسك بالامور الشرعية

هذا هو الوجه الثاني في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الثالث في دفع التمسك بالامور الشرعية
والوجه الرابع في دفع التمسك بالامور الشرعية

لا اله الا الله

لا الأساك والدعا الجواب ان الشرعي ليس بمعناه العبد شرعا بل باسمه الشارع بذلك للاسم وهو الصورة العبدية
 تحت اولها كقول صلواته عليه وسلم فاسد وبدل عليه قوله عليه السلام في الصلاة ايا اقرانك وصلوا له
 لا تصح اعاقا ثم يلزم ان يكون الوضوء وغيره من شرائط الصلاة داخل في مفهوم الصلاة لان الصلاة المعتد بهي
 المضرورة بالشروط وذلك باطل لا يوافق على انها شرائط الصلاة لانها لها اولها ثانيا لولا لم يكن صحيحا كان مستغنا
 عنه فلا يمنع عنه فلا يمنع عن الممنوع لا يفيد والجواب اوله انه ممنوع بهذا المنع اما المحال منع الممنوع بعينه هذا المنع
 كاذبانه في حصول الماحصل انه اذا كان الحاصل لهذا التحصيل لم يمنع وثانيا بان مقتضى مثل ولا تنكحوا ما نكح ابائكم
 ولا يدل على الصحة بالاجماع وكذا قوله عليه السلام في الصلاة ايا اقرانك فان قيل فتمنع ههنا على اللعوي فلا
 يلزم الصحة فلماذا لم ينكر قايده اللعوي وهو انه حديد ممنوع منها اللعوي وقد منعوا عنه فيقومهم ذلك في مخالفة
 ما قالوا من ان الممنوع لا يمنع عنه ثم قل على اللعوي وان لم يكن في حجاج منكوبات الا باقائه متقدرا في صلاته الحائض
 فان اللعوي وهو الدعا غير ممنوع عنه اتفاقا **فوله** سئل النبي عن الشيء لو وصفه **اقول** ما ذكرناه وهو المني عنه لعينه
 المني عنه لو وصفه مثل عقد الرابح او الاشتغال على الزيادة فيكون ذلك اي يدل على الفساد خلافا للاكثر في الاستسماحي
 النبي عن الوصف بصاد وجوب اصله ومعنى الاستسماحي انه ظاهر في عدم وجوب اصله مضاد وجوب اصله ظاهر
 لان بصاده عقلا والامر عليه في كراهه ولزم ان لا يمنع وجوب اصله لان نسيبه اكرهه والخم الى الوجوب
 في الفساد سواء قلوه كجامع احداهما في جامع الاخر وذلك يوجب ان لا ينادى الواجب بالصلاة والصوم المكروه وان
 باطل اجماعا وقال ابو حنيفة يدل على فساده الوصف ولا يدل على فساده اصله وهو المني عنه لو وصفه حتى لو طرح
 الزيادة عاقد الرابح كما سئل لا اعلم على فساده صوم يوم العيد في الرسول عنه وليس ذلك لخاصه
 لانه صوم بل لانه في يوم العيد وانه وصف وانما ما تقدم من المعنى وهو التقسيم في مصلحة النبي والصحة
 وانما سئل وان لا الى اخره قالوا لول النبي عن الشيء لو وصفه على الفساد لتناقض النبي النصيح بالصحة ولا تنقض
 كاسم وايضا وجب ان لا يعتبر طلاق الحائض ولا تنكح ملكة الغير لحرمته اجماعا وهاهنا معتبر ان الجواب انه ظاهر في
 الفساد وقد علمت انه يجوز النصيح بخلاف ظاهر الدليل فعلم ما ذكرتم من الصور وخلفها الظاهر لدليل صرف النبي
 عنه الى وصفه **فوله** مسله النبي بمعنى **اقول** النبي بمعنى واما ترك النبي عنه عند التحقيق ايضا ظاهرا
 فيجمل عليه الا اذا صرف عنه دليل وقد خالف في ذلك شد وذلك لانه لم يترك العمل استدلون النبي على تركه مع
 اختلاف الارقان لا يخصونه بوقت دون وقت ولو انه للدوام لما صح ذلك قالوا لو كان للدوام لما انفك عنه
 وقد انفك فان الحائض هي عن الصلاة والصوم ولا بد من الجواب ان كلامنا في النبي المطلق وهذا مختص بوقت
 الحيض لانه مقيد به فلا يتناول غيره الا ترى ان عام لجميع اوقات الحيض **فوله** العام والخاص **فوله** استفساره
 المتن العام والخاص في حكمهما وبما يجد العام قالوا ليس النبي في العام هو اللفظ المستغرق لما يصلح له وزاد
 فصل المتأخرين بوضع واحد احترازا عن خروج المشترك اذا استغرق جميع افراد معني واحدا واعتبر عليه بانه
 ليس مانع لان محو ما به وعشره يتخل فيه وكذلك ضرب زيد بغيره لانه مستغرق ما يصلح له اذا لم يخرج غيره من
 السعد الذي لم يكن ان يفيد وهو معنى الاستغراق مع انه ليس عام ولا محلي عليك ان ما يصلح له عشره جميع

العام والخاص

الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور

العشر لا ما ستمنها من الحاد وعشرة لا ستمنها انما ستمنها ما اول صلوة على المبدل والخلقة لا صلوة على
اجزائها والاشارة الى العام اللفظ الواحد لذلك من جملة واحدة على سبيل تصاعدا وفي ابدل الصلوة ظاهرة واضر عليه
بانه ليس جامع ولا مانع اما انه ليس جامع لخروج لفظ المعلوم والمستعمل فانه عام ومطلوبه ليس شيئا والاصل في
بصلتها من العام وليس لفظ واحد واما انه ليس مانع فلا كل شي يدخل في لفظه عام واما ان لا يرد عليه
المعهود لانه يدخل فيه وليس عام لان العرف لا يميز بين شيئا من المعهود والمنكر عامان فلا يرد عليه
خارج عن الاول بان المستعمل والمعمود شيئا واحد وان لم يكن شيئا بالمعنى المتعارفين في الكلام وهو كونه مستعرا حال
العدم وعن الثاني بان الموصول لا يثبت لها العمود والصلوات متبينة لا يعلمها ما اذ هي لا الصلة او المراد
باللفظ الواحد ان لا يتعدى بعد المعاني عن الثالث بان المتني يتاوه لكل امير يتاوه الاحوال لا يتولد لانه لا
يقرب فلا يكون هو الدال بل هو ما واصل لا يصدق عليه انه بدل على محض تصاعدا اذ لا يصلح لما في الالهي
وعن الرابع يعلم ما ذكرنا او لم يرد كما مر ذكر المصنف ان الاول ان يقال للعام ما دل على مسميات باعتبار امر مشترك
فيه مطلقا صريحا فهو له ما دل على كماله في قوله على مسميات يخرج كونه له باعتبار امر مشترك فيه يخرج
عشره فان العشره دلت على ايجادها باعتبار امر مشترك فيه لان ايجاد العشره اجزا العشره لاجزائها فليصدق
على واحد واحد عشره وقوله مطلقا يخرج المعهود فانه يدل على مسميات باعتبار امر مشترك فيه مع بقية
المعهود بن قوله صريحا اي دفعه واحدة يخرج كونه له باعتبار امر مشترك فيه لانه لا يدفع بل دفعت على المبدل
قوله العمود من عوارض الالفاظ **اول** العمود من عوارض الالفاظ حقيقة ما قبل هذا لفظ عام يصدق
على سبيل الحقيقة واما في المعنى فاقبل هذا المعنى عام فهل هو حقيقة فيه مذهب انما لا يصدق في الحقيقة
ولا يحار انما لا يصدق بحار انما لا يصدق وهو اختيار يصدق حقيقة كما في الالفاظ لانا ان العمود حقيقة في عموم
فما صح في الالفاظ باعتبار قوله لعمان متعدد بحسب الوضع يصح في المعاني باعتبار قوله لعمان متعدد في المعاني
فما ياتيه انه تصور عموم لمعنى لعمود متعدد في عموم المظهر والمحب واللفظ للبلاد ولذلك يقال في المظهر
وعلى الخط وغير المحب ويحوى وكذلك ما يصوره الانسان من المعاني فكذلك فالحاشا لغيرها المتعدد في الداخل
تحتها ولذلك يقول المظهر في العام ما لا يمنع تصوره من التشارك فيه والخاص بخلافه فان قبل المراد بالعام امر واحد
سامل متعدد وشمول المظهر والمحب ويحوى ليس كذلك اذ الموجود في كل مكان غير الموجود في المكان الاخر وانما هو افراد
من المظهر والمحب لاجل ان لا يشارك في اللغة في العمود هذا القيد بل يكفي التناول سواء كان هناك امر واحد او
لم يكن لعمان فالعمود بذلك المعنى ثابت في الصوت بجمعه طائفة وهو امر واحد بجمعه وكذلك الامر والشيء
قد يعان خلقا كثيرا وكذلك المعاني فكذلك تبصير العمود الواحد التي تحتها واعلم ان المظلال في المعاني امر سهل في النزاع
في احد معلق متعدد وذلك لا يتصوره الاعيان الخارجية انما يتصور في المعاني الذهنية والاصوليون يذكرون
وجودها **قوله** سبيل الشافعي **اقول** دهنا شافعي وجميع المحققين الى ان العمود له صيغة موصولة حقيقة
وتخرج من النزاع كما في الامر وحاصله راجع الى الصيغة الموصولة التي سندها هل هي للعمود ام لا فقال لاكثر صيغة
هي حقيقة فيه وقال العمود الصيغة حقيقة المخصوص وهي في العمود مجاز وقال لا شافعي انه باها مشتركه وانه بالوقت
وقال لا شافعي

وقيل ان الالفاظ
الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور

الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور

الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور

وقيل الوقف في الاحبار دون الامر والشيء وقال الشافعي الوقف اما على الالفاظ او على وضعها او لا او يندري له وضع
لها ولا يندري حقيقة سندها او مشتركا ام حائزا للصيغة الموصولة له هذا المحقق هذه فنها اسم السطر
والاستفهام محض وما وما واما ومنها الموصولات بخمن وما والذي ومنها المجموع المعرفة بغير جنس لا عهد
والجمع المضافة عوارض العباد او منها اسم الجنس كذلك اي حروفه بغير جنس او مضافا ومنها المدة في
سبيل التقييد والاشارة الى ان السبيل لا زال السبيل اذ قال الحيد لا يضرب احد اخر منه العمود حتى يوصف
واحد احد محال والاشارة الى ان السبيل لا زال السبيل اذ قال الحيد لا يضرب احد اخر منه العمود حتى يوصف
العلماء لا زالوا يستدلون بمثل السارق والسارقة في السارق فالتدبر في النبي للعمود حقيقة وللعمود صيغة واصلا انما لا يقطع بان
ومنه احتجاج عمده قضية قال كبر ما في الزيادة بقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
الا الله فاذ قالوا لها فقد حقنوا مني دما هو واسرارها الاحقة وهو انه منعه عن القتال واجمع عليه بذلك وقوله
وعلمنا بالاحتجاج بقوله الاحقة والركوه من جهة ذلك انها فها منها العمود في وجوب القتال قبل ان يقولوا لا اله الا الله
الا الله وعدمه بعده ومنه احتجاج ابي بكر رضي الله عنه بقوله لا اله الا الله من قوله وقوله الصلوة ومنه احتجاج علي
بقوله من معاشر الامم لا امرت وساع ذلك وذاع ولم يكن له احد ولو ان الصيغة للعمود لا كان صيغة في الصورة
الجزئية لانك اذا اقبلت بعض الخيمة من فرس لم يزل منه الا يكون من غير انما كان نكر الاحتجاج به عادة واعتد
عليه بان ذلك انما هو الفرائض والخراب ان في هذا الباب يودي الى ان لا يثبت للفظ مظهر ظاهر لانا انهم
بالقرائن ان السارق والسارقة الموصولة بالاحد والاكبر من مجمع هو اذ الاستعمال والخصم ان الموصولة
بنا في الظهور وصيغة مثل السارق والسارقة فانه قصر العمود لغيره على الوصف المشعرا عليه او يانه علم انه
لم يثبت قاعدة كاحتمالها في العمود لانه شاع واما قوله حكم على الواحد على الجماعة واما السبيل المظالم وهو
الخاص بالخصوصية وعليه يفتقر واصلا لانا انما لا يشاركه اذ قاله من دخل اري فهو حرا وفي طائف انما يعرف العبد
والنساء واصلا لانه اوقاف التي اسعمل فيها الصنيع للعمود واستدل بها على العمود ما ذكرناه وما لم
ندره وهي بعيد عن شيعها العلوية فها ظاهرة في العمود وذلك بحرفه لعمان التاسع وكل من لا يحال له راي لا يشارك
بهم اهل الجنة لا يزل ويحولا له الا الله فانه فهم منه في جميع ما سوى الله ويحوا اعتراض الرعي في قوله
العمود وان يندون من ذلك حصصهم بقوله ليس بعدد الملائكة والمسيح ورد قول اليهود ما انزل الله على سائر
من شي بقوله من انزل الكتاب الذي جاء به موسى وذلك اكثر من ان يحصى بمفصلا فذلك اجل واشد بان العمود معنى
ظاهر عقله الاكثر والحاجة ما منه الى التعبير عنه فوجبا الوضع له عادة ككثر من المعاني التي وضع لها
لظهورها والحاجة الى التعبير عنها مما لا يحصى كالوحد والاشياء والجن والاشجار والحيوان والاشجار والاشجار
الوضع لها خاصة بالاجار والمشارك فلا يكون ظاهرا في العمود وذلك لخصوص الروايع والظهور استغن بها عن الوضع
بالصيد بالاضافة كحرار الجود والمساك ولم يرد ذلك الى اياه **قوله** المخصوص صيغ **اول** هذه هي
فالقابول بان هذه الصيغة حقيقة في المخصوص فالاول ان المخصوص مشتق لفظا ان كانت له شراد وان كانت
لعمود فداخل المراد على التقديرين يلزم بونه خلاف العمود فانه مشكوك فيه اذ كان المخصوص وكان العمود

وقيل ان الالفاظ
الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور

الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور
الاشارة الى ما سبق من الامور

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing several lines of text written in a cursive style. The text is oriented vertically along the left edge of the page.

الحمار وبيان العلة فيه
الانسان هو من باب الحمار
في كل ما يتعلق به من مشروط
له من الحقيق وكونه اذا
الحمار اتقى للاهم من الحمار
كالرغبة في جميع الانسان
الطغى وكنز الارض على
لسموات والارض على
له البرهان

من الاعمال فلا تترك عام في وجهه الاكل ولا اضرب عام في وجهه الصرب وقال ابو حنيفة لا يقتضيه من جرح قتل
السلمو الذي لنا انه نكره في سياق النفي لان الجملة نكرة باعيا والخافق لذلك توصفها النكرة دون المعرفة وجب
النهي كغيره من النكرات وليس هذا قياسا في اللغة بل استدلالا لوجه الاستفهام وجهه فالاول المساواة
مطلقا اي في الجملة اعم من المساواة وجه خاص وهو المساواة من كل وجه فلا يلزم عليه لان العمل لا اشعاره
بالاحص يوجه من الوجه فلا يلزم من نفيه نفيه الجواب انما ذكر من عدم استعاره الاخر بالاحص انما هو طرف
الاشياء لا طرفا التي فان في الاعم يستلزم في الاخر لولا ذلك لما مثلت كل نفي لا يعرف ايدا اذ شاع للاجل
الرجل اعم من الرجل بصفته العموم ولا يستلزم وهو خلاف ما ثبت بالدليل قالوا انما لو كان عاما لما صدق لانه لا بد من
كل امر من مساواة من وجوده واثله المساواة في سلب ما عدلها عنها الجواب انما اذا قيل المساواة فاعلم انما بد في
مساواة يصح انما هو وان كان ظاهر في العموم وهو من قبيل ما يخصه العقل عوا الله خالق كل شيء اي خالق كل شيء
خالق قالوا لنا المساواة اذ وقعت في الاشياء تفصيل يستوي هذا وان كان افا في العموم والامر يستلزم احدا مساواة
بين شيئين لان المساواة بوجه ما يخصها بل كل شيئين كذلك لما تقدم واذ انما يخص وكان عمومه لكل شيئين معلوما
لو لم يكن كلاما مقيدا فابينة حديثة وكان قولنا المساواة في الارض حتمنا واذ ثبت ذلك فقولنا يستوي معناه
ان كل وجه استوائا ثابت وهو كل وجه موجب وقولنا لا يستوي بقبضه للكاذب في الجاهل فاق بقبض الكلي الوجه جريه بال
فيكون معنى قولنا لا يستوي بعض وجه الاستواء ثابت وهو المطلوب الجواب المحارضة بالمثل ان يقال
المساواة في الاشياء ليس للعموم بل للخصوص وهو بعض المساواة والامر يصدق اثبات مساواة لشيئين ايراد
ما من شيئين الا وبقية مساواة ولو لم يقسمها فليكون قولنا يستوي هو جازيا بمثابة بعض وجه المساواة ثابت
وقبضه سالب كل يجوز قولنا لا يستوي بمثابة لاشي من وجه المساواة ثابت وهو المطلوب وعلى المعاد
بوجه اخر اخص من هذا وهو انه لو كان في المساواة للخصوص لما صح الاخبار به لعدم اختصاصه كغيره
وباطنه يقتضيه عدم الصدق وعدم الاقامة في طرفة الابصار والاشياء التي فيها اربع شبهة ستارة وخصه من
ان المساواة لا دلالة له على العموم وانما يقيد حملها لقرينة ولولا ذلك لكانت المساواة كذا في العموم انما يشاهدنا من
النفي بالاطل على النكرة وانما صدق بغيرها لقرينة ولولاها لما صدقت كما مر **قوله** مسله المصطفى **اول**
المصطفى بصفه الفاعل ما لا يستقيم كلاما الاستدلال وذلك التقدير هو المصطفى بصيغة المفعول والمصطفى
اذا كان في تقدير ان متعدد مستقيم الكلام بكل واحد منها فالعموم له في مقضاه فلا بد ان يجمع بل يقدّر
واحد دليل فان لم يوجد دليل بعد لا جدوا كان في الجملة وانما المقضي اذا عين دليل فهو كطهره اذ قد
من الملقوط والمقدرة افا في المعنى فان كان ظاهره عاما فهو عام والا فلا فقلل اضرارا له عموما وذلك انما
اختلف فيه وقد ذكره مثاله قوله عليه السلام رفع عن امي الخطا والسيان ولا يستقيم بالانقضاء لوقوعها
من الامة وتقريرات متعددة بحسب كل جهة سوى كالعقوبة والسيان وعيها واخرى كالحساب
والعقاب وغيرها فالواحد اعم الجميع لا يجمع مع الاستثناء واللامر بالاطل اما الملازمة فلان الجملة تدفع البعض
دون الاخر فكان لا اخر مستعني عنه وانما انما الملازمة فلان الاصل لما كان للصورة وجب ان يقدّر
فان لا اجمال اقرب

الاشياء لا طرفا التي فان في الاعم يستلزم في الاخر لولا ذلك لما مثلت كل نفي لا يعرف ايدا اذ شاع للاجل

فان لا اجمال اقرب

فالاول اقرب مجازا الى الخطا والسيان باعتبار الرفع المستوي لهما المعنى ارتفاع خالفها انما هو عموم احكامها
فان في جميع الاحكام محلهما كالمعنى ان اللغات قدما رفعت خلاف في البعض فوجب حمل عليه للاتفاق عليه
اذا قدرت الحقيقة وتعدر المجاز الى اقرب وذلك معنى اضرار الجميع الجواب ان باب غير الاضرار المجاز
اكثر من باب الاضرار فوجب المصير اليه وعدم اضرار شي من المقدمات بفتح الغارضين وبذلك المذهب للجميع
ودليلنا الثاني للجميع وبقي دليلنا الثالث لبعضها البعض بما يجب العمل به قوله باعتبار الرفع اشار الى ان المجازات
ربما تساوت بسببها المعنى الحقيقي باعتبار ذاته فلا يكون بعضها اقرب ويصير بعضها اقرب وموضع محصور
باعتبار امر ما ينسب اليه او غيره وههنا صار المجاز اقرب باعتبار ما نسب اليها وان لم يكن اقرب باعتبار عموم
الخطا والسيان وبكفا في الترجيح هذا القدر والحب بالقرب بالنظر الى انه قالوا انما اذا قيل ليس
للدليل سلطان فخصر في جميع الصفات المعنوية فيه من العدل والسياسة ونقادا على غير هذا كلفها
الجواب انه قياس في الحرف فلا يصح اذ قد حصل في الحرف في عبارة دون عبارة ولا حاجة مثله قالوا لنا
ليس بعض المقدرات اولي بالاضرار من البعض يجب تقدير الكل والافضل والعصر اما معينا وبليزما لمحمك
اوسما وبليزما لاجال وكلاهما محذور الجواب المقدر بعض غير معين والمعبر الى الشارع والاحمال وان كان
خلاف الاصل وجب المصير اليه لانه واحد وانما النعم فيه زيادة الاضرار على الواحد وفيه اضرار تعدد
كل واحد منها خلاف الدليل فكان لا اجمال اقرب من المعنى لقوله كما لفة الاصل معه **قوله** مسله مثل الاكل
اول الفعل المتعدي اذ وقع في سياق النفي مثل الاكل او ما في معناه مثل ان اكلت فانما هو اذ ينبغي
الاطلاق ان لا ياكل واقصر عليه غير مصرح للمفعول فهو عام في مفعوله لا يقتضي تخصيصه حتى لو اراد
به ما كره لا خاصا قبل منه وقال ابو حنيفة انه لا يقتضي تخصيصا ولو خصه بما كره لم يقتضيه لانا لا اكل النفي
حقيقه الاكل وانما تحقق بغيره بالنسبة الى كل ما كره ولذلك يجب انما اكل انفاقا وذلك هو معنى العموم
فوجب قبوله للخصيص كما لو صرح به قالوا وبما اولا لو كان عاما في مفعوله لكان عاما في سائر التعلقا
كالزمان والمكان فكان يقتضي تخصيصها واللامر من متف انفاقا والجواب اما اولا فبالاثر انما في حقيقه
الاكل يكون بغيره في كل زمان وكل مكان وانما انما يمنع الملازمة لان اكلت لا تعقل معناه الا متعلقا بما كره
ولذلك قبل المتعدي لا يعقل الاستعانة وطرف الزمان والمكان ليس كذلك الجواب ان لا يحظر بالبالا اصل وان
كان لا ينفك عنها في الواقع فاذا المفعول به كالمذكور وهو كونه لا اكلت شيئا ولا تراعى في انه لو فكر كان عاما
وقال بالاختصاص وطاصل الجواب ان المفعول به بقدر وجوب تحمله فكان كالمذكور لم يحظر عند الذكر في ما راد
به بعض دون بعض وغيره كالمحذور لا يلزم عند الذكر وانما الملازمة من الحقيقة ثبت ما يلزم غير محذور
ويعلم ما ذكرنا ان ما خلا النزاع ان المفعول به محذور في سائر اشغالات او مقدر له ضروري للفعل المتعدي
دون غيره والاشياء انما في فصح الكلام انما الظهور وهذا هو ان دليل المصنف ليس محل النزاع
وانما الزامه في الزمان والمكان لان الاتفاق قالوا انما اكل وان اكلت عامر مدان على اكل مطلق ولا يصح
تفسيره بخصص لانا فيها اذ لاشي من المطلق بخصص والعكس فان الاطلاق عدم القيد والخصص وجود قيد
ما علمت من خبر جرحه

الاشياء لا طرفا التي فان في الاعم يستلزم في الاخر لولا ذلك لما مثلت كل نفي لا يعرف ايدا اذ شاع للاجل

فان لا اجمال اقرب

[illegible][illegible]

في الجهاد والجمعة وغيره العدم الدليل الخارجي في ما قالوا بالثبوت او في حال وسماحية درهمهم فالدرهم
كذلك داخل السابعة فربما وهو معنى الضعيف فيكون ضعف في الرضا والرضا طاهر فيها وهو المطلوب الجواز مع
المبادرة منه بالثبوت فان الوصية المدفوعة فربما داله على ارادتها **قوله** مسئلة من الشبهة **الاول**
ما لا يعرف منه من المذكور الوصية من وما وان كان لها دليله من ذكره فان يدور المذكور الوصية على ذلك
وقال فور ان يخص بالذكر لما قال من دخل دار في هجره فمظنها المسامحة بالاجماع ولو لم يظهر في الجمع عليه
عاده **قوله** مسئلة الخطاب **الاول** خطاب السامع بالاحكام يصحجه تناول العبد لغيره مثل ما قالوا في الجاهلية
الذي تناول العبد تناول العبد من عاين بهما ولا يلحق بالاحكام لان تناول العبد وقال ابو بكر الواري
بغيره ان كان الخطاب من غير حق وانما يتناول من غير حق لان تناول العبد من الناس والمؤمنين في ذلك الخطاب
العام فاحتجوا بكونه عينا لا يتصلح ما عدا ذلك قالوا اول ما ثبت بالاجماع صرف ما يقع على سببه ولو كان
بالخطاب كان صرفا لما فيه الى غير سببه وذلك ما يخص من اجماع ويرك الظاهر الجواب لا نسلم في مقامه
الى سببه عموما بل لا يستلزم من ذلك وفصايق العبادات حتى لو امره السيد في آخر وقت الظهور حتى يصار عليه
الصلوة ولو اطاعه فقامه وحب عليه الصلاة وعدم صرف منفعته في ذلك الوقت الى السيد وانما شهد
فالتعبد بالعبادة ليس من انصافا لغيره في ما يقع على سببه في الصلاة وقت يصايق العبادة فان منع ما ذكره
قالوا انما يخرج العبد عن خطاب الجهاد والجمعة والعمرة والحق والبركات والافارير وهو لو كان الخطاب صاولا
له فهو من المخصص والاصل عدمه والجواب ان خروج بديل امضي حرج وهو ذلك كخرج المريض والمسافر
ولما خرج عن العورات الدالة على وجوب الصوم والصلوة والجهاد وذلك لا يدل على عدم تناوله لها اتفاقا غايه
خلافا لاصل ان يترك بديل وهو **قوله** مسئلة مثل ما قالوا في **الاول** ما ورد في لسان الرسول من العورات
المتناولة له فنه هل يترك الرسول او كونه واردا في سببه من قوله فيها مثل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا يا ايها النبا
يا عبادي وغيره فلا يترك الرسول مطلقا وقيل لا يترك مطلقا لان ما ورد في قوله يا ايها الذين امنوا يا ايها النبا
بالقول للامانة عوقل يا ايها الناس لا تسجدوا للشمس ولا للقمر لئلا تسجدوا لله فاعلموا انما تسجدوا لله فاعلموا انما تسجدوا لله
التركيب ولنا اجماع انما هو قوله عليه السلام فيها وذلك ان الذي فعل بمقتضاه سألوه عن الموضع وذكر
موجب المخصص وذلك في قوله من له قوله فيها قالوا اول ما عليه السلام امر او يبلغ فان كان امرا فلا يكون يا ايها
لان الواحد بالخطاب لا يكون امرا وما موراعا وان كان مطلقا فلا يكون مطلقا اليه من ذلك فان قيل قد يكون
امرا ما موراعا من قبلنا الامر على سببه من المامور فلا بد من المعايير الجواب لا نسلم انه امر او يبلغ بل الامر
هو الله والسلم هو جبريل وهو حاك لتسليم جبريل ما هو داخل فيه قالوا انما عليه السلام مخصوص بالحكام
من وجوب شياخوخة الفجر وصلاحه الصحيح والاصح وغيرهم اسبابا كتركوه وخاينه الاعتراف اياها كالتحج
من غير شهود وولي بلا مهر والزينة على اربع نسوة والتزوج بلفظ الطهارة الى غير ذلك مما يطوق به منعه
فدلي على عدم مشاركته لامتته في عموم الخطاب الجواب ان افراده في ذلك بديل لا يجب عدم المشايركة مطلقا
فان عدم الظاهر قد يكون مانع كما يكون لعدم المقتضى وذلك كاجح المريض والمسافر وغيرهم من عورات مخصوصة

ولا يجب

في الجهاد والجمعة وغيره العدم الدليل الخارجي في ما قالوا بالثبوت او في حال وسماحية درهمهم فالدرهم
كذلك داخل السابعة فربما وهو معنى الضعيف فيكون ضعف في الرضا والرضا طاهر فيها وهو المطلوب الجواز مع
المبادرة منه بالثبوت فان الوصية المدفوعة فربما داله على ارادتها **قوله** مسئلة من الشبهة **الاول**
ما لا يعرف منه من المذكور الوصية من وما وان كان لها دليله من ذكره فان يدور المذكور الوصية على ذلك
وقال فور ان يخص بالذكر لما قال من دخل دار في هجره فمظنها المسامحة بالاجماع ولو لم يظهر في الجمع عليه
عاده **قوله** مسئلة الخطاب **الاول** خطاب السامع بالاحكام يصحجه تناول العبد لغيره مثل ما قالوا في الجاهلية
الذي تناول العبد تناول العبد من عاين بهما ولا يلحق بالاحكام لان تناول العبد وقال ابو بكر الواري
بغيره ان كان الخطاب من غير حق وانما يتناول من غير حق لان تناول العبد من الناس والمؤمنين في ذلك الخطاب
العام فاحتجوا بكونه عينا لا يتصلح ما عدا ذلك قالوا اول ما ثبت بالاجماع صرف ما يقع على سببه ولو كان
بالخطاب كان صرفا لما فيه الى غير سببه وذلك ما يخص من اجماع ويرك الظاهر الجواب لا نسلم في مقامه
الى سببه عموما بل لا يستلزم من ذلك وفصايق العبادات حتى لو امره السيد في آخر وقت الظهور حتى يصار عليه
الصلوة ولو اطاعه فقامه وحب عليه الصلاة وعدم صرف منفعته في ذلك الوقت الى السيد وانما شهد
فالتعبد بالعبادة ليس من انصافا لغيره في ما يقع على سببه في الصلاة وقت يصايق العبادة فان منع ما ذكره
قالوا انما يخرج العبد عن خطاب الجهاد والجمعة والعمرة والحق والبركات والافارير وهو لو كان الخطاب صاولا
له فهو من المخصص والاصل عدمه والجواب ان خروج بديل امضي حرج وهو ذلك كخرج المريض والمسافر
ولما خرج عن العورات الدالة على وجوب الصوم والصلوة والجهاد وذلك لا يدل على عدم تناوله لها اتفاقا غايه
خلافا لاصل ان يترك بديل وهو **قوله** مسئلة مثل ما قالوا في **الاول** ما ورد في لسان الرسول من العورات
المتناولة له فنه هل يترك الرسول او كونه واردا في سببه من قوله فيها مثل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا يا ايها النبا
يا عبادي وغيره فلا يترك الرسول مطلقا وقيل لا يترك مطلقا لان ما ورد في قوله يا ايها الذين امنوا يا ايها النبا
بالقول للامانة عوقل يا ايها الناس لا تسجدوا للشمس ولا للقمر لئلا تسجدوا لله فاعلموا انما تسجدوا لله فاعلموا انما تسجدوا لله
التركيب ولنا اجماع انما هو قوله عليه السلام فيها وذلك ان الذي فعل بمقتضاه سألوه عن الموضع وذكر
موجب المخصص وذلك في قوله من له قوله فيها قالوا اول ما عليه السلام امر او يبلغ فان كان امرا فلا يكون يا ايها
لان الواحد بالخطاب لا يكون امرا وما موراعا وان كان مطلقا فلا يكون مطلقا اليه من ذلك فان قيل قد يكون
امرا ما موراعا من قبلنا الامر على سببه من المامور فلا بد من المعايير الجواب لا نسلم انه امر او يبلغ بل الامر
هو الله والسلم هو جبريل وهو حاك لتسليم جبريل ما هو داخل فيه قالوا انما عليه السلام مخصوص بالحكام
من وجوب شياخوخة الفجر وصلاحه الصحيح والاصح وغيرهم اسبابا كتركوه وخاينه الاعتراف اياها كالتحج
من غير شهود وولي بلا مهر والزينة على اربع نسوة والتزوج بلفظ الطهارة الى غير ذلك مما يطوق به منعه
فدلي على عدم مشاركته لامتته في عموم الخطاب الجواب ان افراده في ذلك بديل لا يجب عدم المشايركة مطلقا
فان عدم الظاهر قد يكون مانع كما يكون لعدم المقتضى وذلك كاجح المريض والمسافر وغيرهم من عورات مخصوصة

ولا يجب ذلك حرجهم عن العورات مطلقا **قوله** مسئلة مثل ما قالوا في **الاول** ما وضع خطاب المشاهدة
يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا السري خطابا من بعدهم وانما ثبت حكمه بغير دليل اخر من اجماع او قياس او ضرورة
بحر الصيغة فلا وفاء لثبوتها هو عام من بعدهم لئلا نعلم قطعاً انه لا يقال للعد ومن يا ايها الناس وجوه
وانكاره مكابرة ولنا ايضا انه امتنع خطاب الصبي والمجنون بحجوه واذ المبرهنة بخبرهم مع وجوده لصوره
عن الخطاب فالعد ومما حدان منع لان تناوله ابعد قالوا اول ما لولم يرس الرسول خطابا من بعده لم يكن سببا
السبب الا في صيغة ما الملازمة فاذ لا معنى لاساله الا ان قال له بلغة احكامي ولا يبلغ الا هذه العورات
وهي لا تناوله واما استفا لا لزوما لاجماع الجواب لا نسلم انه لا يبلغ الا هذه العورات التي هي خطابا للمشاهدة
اذ التبليغ لا يقتضي فيه المشاهدة بغير دليله في الجملة وانما يحصل بان يحصل لبعض شياهاا وبعضه نصيب
الدليل والامارات على حكمه حكم الذين شاهدوا قالوا انما لا يترك العلم بحضور على اهل الاعصار من قول الضم
تمثل ذلك وهو اجماع على عموم الجواب لا يقتضي ان يكون ذلك تناوله بغير دليله لكونه اهل الاعصار انما كانت
عليهم دليل اخر مما يزيل الالة اي هذا الدليل الدالة على المشايركة في الحكم ودليها الدالة على عدم الدخول في الخطاب
قوله مسئلة الخطاب **الاول** من خطابا كلفه خطاب هو داخل عموم متعلقه فاحتجوا بغيره هل يصل ذلك
الخطاب لتناوله له صيغة او لا يدخل لفرقة كونه خطابا مثله في المبرهنة على كل شيء علم وفي الامر قوله من ذلك
فاكرمه فانه امر عام لا يختص بخطاب وخطاب وفي المبرهنة قوله من كرمك فلا ضمه فانه في عام فلا كثر في انه
يدخل وقيل لا يدخل لانما يقتضيه تناوله لغة فوجب تناوله في التركيب قالوا فالله تعالى قال في كل شيء
فيلزم ان يكون خالفا لنفسه الجواب ان ظاهره فيه وقد حضر دليل العقل **قوله** مسئلة مثل ما قالوا في **الاول** مثل قوله
خدم من امره صدقة لا يقتضي اذ لا صدقة من كل نوع من انواع امره بل يقتضي اذ صدقة واحدة من جملة الاول
والاكثر خلافه لنا انه اذا خدم من امره صدقة واحدة صدق انه اخذ من امره صدقة واحدة
ذلك ففلا تسئل ولنا ايضا الاجماع على ان كل ما يروى كرهه وانما لا يجب اذ الصدقة منه اجماعا فليجوز
كل مال واذا لم يجب من كل نوع اذ لا يقتضي له الا اخذ من عموم الخطاب وقد كان من الاول منع صدق
اخذ من امره صدقة على ظاهره او معناه بعضه القوم خدم من كل مال صدقة من الثاني انه ظاهره القوم
وعارضة الاجماع في بعض متنا ولا تخرجها من مقياس فيما عداها فلو قالوا ان امره القوم لا يجمع مصاف تمام يكون
المعنى خدم من كل واحد من امره صدقة اذ معنى القوم ذلك وهو المطلوب الجواب منع ان معنى القوم ذلك
فان الكل وضع لا يستغرق كل واحد واحد مفصلا وهو امر لا يدخل القوم وذلك فرق من الرجال عند حرجهم
وبين لكل رجل عند حرجهم في الاول درهم واحد وفي الثاني درهمين **قوله** مسئلة العام **الاول**
قوله العام قد صرح معنى المدح والذم مثله ان لا يبرار في نعم وان الفاجر في جميع مثل هذا العام هل هو عموم
منتهى به الحكم في جميع متنا ولا انه الا اكثر على انه للعموم ونقل عن الشافعي في حله خلافا على حال بعض
الشافعية العلق بقوله والذين يكرهون الذهب والفضة ولا تنفقوها في سبيل الله في وجوب تركه في الخلق
الصدق بذلك الحاق الذم من كثر الذهب والفضة لئلا يعم صيغة وضعا ولا سافاه بين المدح والذم

في الجهاد والجمعة وغيره العدم الدليل الخارجي في ما قالوا بالثبوت او في حال وسماحية درهمهم فالدرهم
كذلك داخل السابعة فربما وهو معنى الضعيف فيكون ضعف في الرضا والرضا طاهر فيها وهو المطلوب الجواز مع
المبادرة منه بالثبوت فان الوصية المدفوعة فربما داله على ارادتها **قوله** مسئلة من الشبهة **الاول**
ما لا يعرف منه من المذكور الوصية من وما وان كان لها دليله من ذكره فان يدور المذكور الوصية على ذلك
وقال فور ان يخص بالذكر لما قال من دخل دار في هجره فمظنها المسامحة بالاجماع ولو لم يظهر في الجمع عليه
عاده **قوله** مسئلة الخطاب **الاول** خطاب السامع بالاحكام يصحجه تناول العبد لغيره مثل ما قالوا في الجاهلية
الذي تناول العبد تناول العبد من عاين بهما ولا يلحق بالاحكام لان تناول العبد وقال ابو بكر الواري
بغيره ان كان الخطاب من غير حق وانما يتناول من غير حق لان تناول العبد من الناس والمؤمنين في ذلك الخطاب
العام فاحتجوا بكونه عينا لا يتصلح ما عدا ذلك قالوا اول ما ثبت بالاجماع صرف ما يقع على سببه ولو كان
بالخطاب كان صرفا لما فيه الى غير سببه وذلك ما يخص من اجماع ويرك الظاهر الجواب لا نسلم في مقامه
الى سببه عموما بل لا يستلزم من ذلك وفصايق العبادات حتى لو امره السيد في آخر وقت الظهور حتى يصار عليه
الصلوة ولو اطاعه فقامه وحب عليه الصلاة وعدم صرف منفعته في ذلك الوقت الى السيد وانما شهد
فالتعبد بالعبادة ليس من انصافا لغيره في ما يقع على سببه في الصلاة وقت يصايق العبادة فان منع ما ذكره
قالوا انما يخرج العبد عن خطاب الجهاد والجمعة والعمرة والحق والبركات والافارير وهو لو كان الخطاب صاولا
له فهو من المخصص والاصل عدمه والجواب ان خروج بديل امضي حرج وهو ذلك كخرج المريض والمسافر
ولما خرج عن العورات الدالة على وجوب الصوم والصلوة والجهاد وذلك لا يدل على عدم تناوله لها اتفاقا غايه
خلافا لاصل ان يترك بديل وهو **قوله** مسئلة مثل ما قالوا في **الاول** ما ورد في لسان الرسول من العورات
المتناولة له فنه هل يترك الرسول او كونه واردا في سببه من قوله فيها مثل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا يا ايها النبا
يا عبادي وغيره فلا يترك الرسول مطلقا وقيل لا يترك مطلقا لان ما ورد في قوله يا ايها الذين امنوا يا ايها النبا
بالقول للامانة عوقل يا ايها الناس لا تسجدوا للشمس ولا للقمر لئلا تسجدوا لله فاعلموا انما تسجدوا لله فاعلموا انما تسجدوا لله
التركيب ولنا اجماع انما هو قوله عليه السلام فيها وذلك ان الذي فعل بمقتضاه سألوه عن الموضع وذكر
موجب المخصص وذلك في قوله من له قوله فيها قالوا اول ما عليه السلام امر او يبلغ فان كان امرا فلا يكون يا ايها
لان الواحد بالخطاب لا يكون امرا وما موراعا وان كان مطلقا فلا يكون مطلقا اليه من ذلك فان قيل قد يكون
امرا ما موراعا من قبلنا الامر على سببه من المامور فلا بد من المعايير الجواب لا نسلم انه امر او يبلغ بل الامر
هو الله والسلم هو جبريل وهو حاك لتسليم جبريل ما هو داخل فيه قالوا انما عليه السلام مخصوص بالحكام
من وجوب شياخوخة الفجر وصلاحه الصحيح والاصح وغيرهم اسبابا كتركوه وخاينه الاعتراف اياها كالتحج
من غير شهود وولي بلا مهر والزينة على اربع نسوة والتزوج بلفظ الطهارة الى غير ذلك مما يطوق به منعه
فدلي على عدم مشاركته لامتته في عموم الخطاب الجواب ان افراده في ذلك بديل لا يجب عدم المشايركة مطلقا
فان عدم الظاهر قد يكون مانع كما يكون لعدم المقتضى وذلك كاجح المريض والمسافر وغيرهم من عورات مخصوصة

قالوا يا رسول الله انما نرى في
 هذه النجوم ما نرى في
 النجوم التي في السموات
 قالوا يا رسول الله انما نرى
 في هذه النجوم ما نرى في
 النجوم التي في السموات
 قالوا يا رسول الله انما نرى
 في هذه النجوم ما نرى في
 النجوم التي في السموات

در کتب تراجمیه لغوی
مستطاب کان بعض السهمه

المشغل

المتنقل وقوله دال على آخره من المتصلات المخصصة وبعبارة ليس بشرط ولا عطف ولا غاية عن الثلاث وقد
اعتبر على ما به فاسد من جهة الطرد والعكس في وجود اللغوية أما الطرد فلأن قوله قام القوم لم يصدق
عليه الحد وليس استثناء وأما العكس فباللأن الاستثناء المخرج نحو ما حال الأرباب استثناء ولا يصدق عليه الحد
لأنه لم يصلح لحد لا ما قبله ليس محله فانه هو الفاعل والعقل وحده مخرج لحد ولا لحد ولا لحد ولا لحد ولا لحد
أن كل استثناء متصل مراد بما تقدم ثم يخرج عنه ثم يستدل بالماضي وأما اللغوية فان قوله وليس بشرط ولا عطف
لا حاجة اليه فانه لا حاجة لمطرحها وهو لا خلاف لا بد من أن يطرحها غير مراد بل على المراد من قوله لا حاجة
وقد يقال على الأول أن لا بد من وضع الشيء لا لإعلام عدم الإرادة بل لبيان عدم الإرادة على الثاني أن المراد بالحد
أو ما تقدمه وما اتصل به المخرج فقد رجع عام فبما أنه لم يرد عليه معنى وعلى الثالث أن المستثنى غير مراد
في الجملة حيث لم يرد الاستناد اليه وعلى الرابع أنه لا بد من طرح كل شرط وصفة بل نحو لو كان في الجملة الاستثناء
وأكرم الناس لم يكونوا أحيا لافانه دل على عدم إرادة الله تعالى وعدم إرادة الجهال وإذا عرفت أن شيئا مذكور
لاخلو أعرض عن ذلك فلا يلزم أن يقال أنه إخراج بالآخر أو إخراجا ولا يخفى أن هذا محال لفظا لأنه إن أراد إخراجها
ما يدل على الإخراج ورد الغاية ونحو ما في القوم لا بد من إخراجها إخراجا لا لفظا المشهوره والأولى أن يقال
إخراج حرف وضع له ولا بد من الغاية ونحو ما في القوم لا بد من إخراجها إخراجا لا لفظا المشهوره والأولى أن يقال
لذلك **قوله** واختلف **القول** بتبادر المخرج الاستثناءات متناقض لأن قوله على عشرة الاثلاثه اثنا عشر
في ضمن العشرة ونفي للثلاثة صرحا ولا شك أنها لا يصدقان والتناقض غير جائز سيما في كلام الله تعالى فاصطوا
الم يتقدم دلالة على وجود آخر غير ذلك دفعا للتناقض وقد اختلفوا فيه فقال الأكثر المراد عشرة ونحوها
في قوله على عشرة الاثلاثه اثنا عشر وسبعة والاثلاثه قريبة لإرادة السبعة من العشرة وإرادة الخبر اسم المثل
كما في المحصر عنده حيث يقولون المشرقين والمراد الحرس في دليل يخرج الذي وقال الفاضل لو ذكر المحصر
وهو عشرة الاثلاثه باز سبعة كانه وضع لدا سمان مفرد هو سبعة ومركب هو عشرة الاثلاثه وقيل المراد
عشرته في هذا التركيب هو معنى عشرة باعتبار أفرادها لرفع بقدرتها ولا لسبعة والاثلاثه معان أخرجه
منها الثلاثه بقوله الاثلاثه فذلك لا على الإخراج وثلاثة على العدد المسمى لها حتى بقي سبعة ثم استدل به فلم
يستدل إلا بسبعة فلازم الاثلاثه ولا يفي صلا فلا ينافي لانه انما تصور شعارا ثلث ونفي وهذا هو
الصحيح لما أنه لا بد في دفع التناقض من أصل القديرات الثلاثه لانه إن أريد عشرة واستدل به فالثلاثه
ظاهر واستفاده بالبراد العشرة أو براد ولا يستدل به وإن لم يرد العشرة فان أريد لها السبعة فهو الأول
وإن لم يرد السبعة وهي مرادة قطعا فيكون مراده بالتركيب وهو الثاني وإن أريد العشرة لم يستدل به فالثلاثه
وإذا نفي أصل الثلاثه فافا اطلبنا معنى غير الباقي فنقول الأول أن اطلبنا معنى الثالث أما الأول فلا نسقم
لوجه أحد هاتين قطع أن مرادنا الشرب الجارية الأصغر المراد بالجارية صفها والآخر استثناء صفها من
صفها وهو غير مراد قطعا مع أنه لو أراد ذلك لزم التسلسل لأن المراد هو الباقي بعد ما يكون المراد الباقي من الصف
بعد إخراج الصف منه وهو الريح وهو غير ما نسبنا اننا قطع أن الصبر عابدا في الجارية كما لمحال إذا المراد نصف

[illegible]

كالحجارة قطعاً نالها ان اهل العربية اجمعوا ان الاستئناس المصلح اخرج بعض من كل ولوارب الباقي من الحارة
لكن شئ كل وبعض اخرج رابعها انه بطل النصوص كلها اذا ما من لفظ الامكن الاستئناس لبعض مدلوله فيكون المراد
هو الباقي فلا يبقى بضاً والكل ونحن علم ان عشره بصر مدلوله وحاسها انما نعلم اناسقظ الخارج من العشرة
عنها وان المستدل به هو الباقي بعد ذلك لهذا المعنى معقول واللفظ دال عليه ويجب بقوله عليه ادخل بها الاصل
المعزى على وجهها المكن اما انما في الاستئناس اوصاف الوجه اولها العلم بانها خارج عن فائز اللغة اذ ليس لغتهم
مركب من ثلاثة الفاظ ولا من اربعة الفاظ والركب وهو غير متضاف كل ذلك علم بالاستئناس انما لم يذكر احد من
الصحة على الاسم وهو الجارية في خواص شرب الجارية الاصلها مع عدم دلالة صحتها فهو كما يرجع الى الجارية
من باطنة او مجرد من ربحه علم وانما سمع ثانياً اجمع اهل العربية الى اربعة وهو انه اخرج بعض من كل
وانه سطل النصوص لاصحابه من هذه في المركب وانما علم اناسقظ مع خرج كما تقدم الاولون قالوا لا بد ان يكون
يريد بصره كاشاً او سبعة لانه في كل الاول باطل لاناسقظ قطعاً انه ما في الاستئناس من الباقي وهو المطلوب في قوله
الافراد انما هي ما عدا الاستئناس ولا اسناد الاول اذ لا يخرج فيكون لقرارها الباقي بعد اخراج وهو السبعة لانه في قوله
المراد بالعشرة سبعة قالوا انما لو كان المراد بعشرة كانها اسمع من الصادق مثل قوله ثبت فيهم الف سنة المتسير
عاماً لما لم يرد من اثبات السبعين وسبعة وهو متافض الجواب ما تقدم في صورة الافراد ان لم يكن البتة لها بعد
اخراج السبعين على الباقي قال الفاضل اذا طلل ان يكون المراد عشرة لدليل الخولين وان يكون سبعة لما ذكره ابطال
المدح الاول عين ان يكون المجموع سبعة لما مر انه لا بد من احد الثلاثة واجب ما تقدم ثم ذكر الصنفين
وهو انه قد بين ما ذكر ان الاستئناس قول الفاضل ليس يخصيص فان الخصيص فصل العام على بعض سميانه وهما
لورد العام بعض سميانه بل يريد المجموع نفس سميانه وعلم قول لاكثر من هو خصيص لانه فصل للعام على بعض
سميانه وعلى المدح المختار جعل ان يقال انما خصيص نظراً الى طوفان العام في الظاهر والمراد بالخصيص وان
قال ليس يخصيص اذ المفرد لم يرد به الا العموم كما كان عند الافراد لم يعرف الى خصيص فهذا كلام المصنف ولا بد
ههنا من التمسك بحقيقة الحال علم هذا ان الله القصد ان عشره اخرج منها ثلاثة للسبعة مجاز لا العشر
التي اخرج منها ثلاثة عشره ولا شيء من السبعة بعشرة والعشرة بعد اخراج الثلاثة وقبلها مفهوم واحد
ولست السبعة بعشرة على حال طلقها او قيدتها انما هي الباقي من العشرة بعد اخراج الثلاثة كما يقال
انما اربعة صحت لثلاثة والها ليست باربعة اصلاً انما هي الحاصل من ضم الاربعة الى الثلاثة ثم ان السبعة
مراده في هذا التركيب فان لنا هذا التركيب في عشره وصفت باها اخرجت منها ثلاثة كان مجازاً في
السبعة من باب الخصيص وهو المذهب الاول وان لنا هو موضوع للباقي من العشرة بعد اخراج الثلاثة
ولا ينهم منه عند الاطلاق الا ذلك وليس مدلولها عشره مفيداً فهو موضوع للسبعة لا على انه وضع
لها وصفاً واصلاً كما يتصور بل علمانه بعد عنه بلان مركب وقد يعبر عن المعنى باسمه الخاص وقد يعبر عنه بمركب
يدل على بعض لوازمه وذلك في العدد ظاهر فانك قد نقصت عنه امر عددي في المقصود وقد تضمن عدد الى
عدد حتى يحصل ذلك كما قال الشاعر بنت سبع واربع وثلاث هي حفا الميم الشناق والمراد بتاربع عشر

فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله

فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله

فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله

فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله

وبعد هذا عن غيرهما كما يقال العشرة حذر الماء وضعف الحشمة وريح الاربعين وغيرها وعلمنا ان
يجل هذا الفاضل ويختار المصنف يرجع الى احدها وانتبهت ذلك خير مما يرد على الوجه الذي ابطاله المذكور
فلا طول بتفصيل ذلك **قوله** مسألة شرط الاول شرط في الاستئناس اتصاله بالاستئناس منه لفظاً او ماثلاً
في حكم الاتصال فلا يضر قطعه بنفسه وسواء وجوهاً ما لا يضره الا في قوله وروي عن ابن عباس انهم اجمعوا الاستئناس
وارطال الزمان شهر او قبل لا يحل الاتصال لفظاً بل يجوز الاتصال بالسمية وان لم يتلفظ بها كالحصيص بعد الاستئناس
وحمل بعضهم مدحها بن عباس على هذا لوقال عبد بن ابي رباح لا بد ان يسمع من قوله لان هذا ليس بمعقول ولا في الاستئناس
حل ظاهر قوله وهو جواز مطلقاً انه لا يمكن ان يسمع من قوله ليعلم ان اتصاله بالاستئناس في كتاب الاستئناس لئلا
يصح اتصاله بالاستئناس ما لم يسمع من قوله على غير وجهه وروي عن ابن عباس انهم اجمعوا الاستئناس
فوجب التكفير بعينها قال في المسئلة او كبر وادجيا حدها ليعلم انه لا بد من الاستئناس كونه اسهل
كان ذكره اولي واذا لم يذكره معناه فلا اقل ان يحتمل عدم وجوب سميانه وكذا جميع الافراد في الطلاق
والحق كان ينبغي ان يستثنى منها بقا احكامها باسفل الطرق والاجماع بخلافه كيف ولو صح لقوله احدوله
يقول كيف ونحن نعلم ان قوله على عشره وقال بعد عشره لا ثلاثة لانه بعد سطلها وكبر عليه بانه لغو ولنا ايضا
انه يودي الى ان يعلم صدق ولا كذب لاجل استئناسه عليه فبصرفه عن ظاهره الى ما يصير صادقا وان كان
ظاهره كادباً والعكس فالوا لا يروي انه صلى الله عليه وسلم قال لا عزون فرشام سكت ثم قال ان الله
ولو لا حجة لما اركبه الجواب محل على السكوت العارض بما تقدم من نفس او سعال حاشية وفيه انما قالوا لا بد ان يسمع من قوله
ثانياً سأل اليهود عن مدح لبت اهل الكعبة كقولهم فقال على اربعة عشر يوماً في قوله ولا يسمع من قوله
لست ابي فاعل ذلك عدا الان سأل الله فقال لا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله
اليه مع الاصل السبعة عشر يوماً وفيه المطلوب الجواب لا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله
ان سأل الله اي اعلم كل ما اقول له في افعاله عدا سميانه الله وذلك كما يقولون لعل الله ان سأل الله اي اعلم كل ما اقول له في افعاله
ان سأل الله او المراد اذكر ان سأل الله قالوا ان سأل الله قالوا ان سأل الله قالوا ان سأل الله قالوا ان سأل الله قالوا ان سأل الله
مطلقاً لانه ممول مما تقدم من انه تسع دعوى بغيره او بان الاستئناس المأمورية في قوله ولا يقول لست ابي فاعل
ذلك عدا الان سأل الله لوانه اخره الى شهر من قوله في افعاله عدا سميانه الله وذلك كما يقولون لعل الله ان سأل الله
فقال في افعاله عدا الان سأل الله لوانه اخره الى شهر من قوله في افعاله عدا سميانه الله وذلك كما يقولون لعل الله ان سأل الله
كان مثل المستثنى منه او اكثر باطل لا يوافق ولا اكثر على حوار اسواي الباقي بعد الاستئناس اعني بعض الاستئناس سمي
يعني النصف على حوار لا اكثر حتى يفي اول من النصف وقال طائفة من الفاضل انها في قوله ولا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله
وقيل معهما اذا كان العدد خمسة عشره او اربعة ولا يجوز عشره الخمسة او سبعة خلاف ما يروي عن ابن عباس
فيجوز ان يسمي نيم الابل والحصاة والعالم فيهم واحد لئلا يوضع في القرآن استئناس لاكثر من قوله ولا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله
ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا ان يقرضوا من هاهنا سميانه لان العاوين كلهم سبعة فاستثنى العاوين في قوله ولا يسمع من قوله ولا يسمع من قوله
وهو اكثر من غيرهم بليل قوله وما اكثر الناس ولو حرص بجمع من يدعي الاكثر ليس ممن وكلهم ليس ممن وكلهم ليس ممن وكلهم ليس ممن

فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله

فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله
فانما هو ما في قوله

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including the date '1142' and various Arabic script.

عالمه الاكثر عاوا واذ ثبت جواز استئنا الاكثر ثبت جواز استئنا المساوي لطريق الاولى لانه اقرب ولنا ايضا
لوقال كطرح طبع الامن اعطيه وطهر الاكثر صح فطحا ولنا ايضا انهما الامصار انفقوا على انه لو قال له على عشرة
الاستغناء لم يلزم الا واحد ولو ان استئنا الاكثر طهر في وضع اللقعة في معادل لا يستلزم الاتفاق عليه عادة
ولصار قومه ولو قلنا لا الى اية يلزم العشرة تكون الاستئنا لولا انه غير صحيح كما في المستغرق المشروط بكونه اقل
فالوا لا الدليل مع الاستئنا لانه انكار بعد اقراره الفاضل لانه قد ينسب في معموله في غيره الجواب لا
يسلم الدليل صحة ولا انه انكار بعد اقراره لانه حكمة واحدة لما رآه اسناد بعد اقراره فليس فيه حكاية حكمة
فالوا لا لوقال على عشرة الاستغناء وهو نصف وثلث درهم بعد استئنا كيكما وما هو الا الاستئنا الاكثر
فدلي على عدم جواز الجواب ان استغناحه لاستئنا عدم صحته كما لو قال على عشرة الادانق وادانقا الى
ان عشرة من ادانق والجميع ثلث العشرة فانه يستقيم ويقال كان الواجب ان يقول لا عشرة من ادانق ومع ذلك
فالعبارة صحيحة وسقط عنه عشرة من ادانق والجميع ثلث العشرة مع اسكان الاحصاء اسهل بصلطه

قوله سلب الاستئنا **اقول** اذا تعاقب حمل عطف بعضها على بعض بالوازم ورد بعد استئنا فيكون ان
رد الى الجميع والى الاجرة خاصة ولا نزاع فيه وانما الخلاف في الظهور فقال الشافعي ظاهر رجوعه الى الجميع اي كل
واحد من اجل وقالت الحنفية الى الجملة الاجرة وقال القاضى والغزالي وغيرهما بالوقت بمعنى ان يستغنى عن اقراره
في الجواز والبرص في انه مشترك بينهما في حق الظهور والبرص في هذه وفان الحنفية في الجواز والبرص في هذه
لانه رجوع الى الاجرة حيث حكم فيها ولا يشترط غيرها كالحنفية لكن هو لا بعد ظهور ثبوتها وظهور الحنفية لظهور
عدم تناوها وظهور الجواز في البرص كان بين استقلال التناهي عن الاول والاضراب عن الاول والاضربة والاضرب
الاول والاضرب لظهور الاضرب بان يختلفا في عاوا واسما مع انه ليس فيهما الاسم الثاني في صير الاسم كما مع ان الجملة في الاسم
الثلاثة غير مشتركة في عرض الاول لان مختلفا في عاوا واسما مع انه ليس فيهما الاسم الثاني في صير الاسم كما مع ان الجملة في الاسم
المراد الاخرى جواز الثاني في اختلاف اسم الاحكام اكرمي يتم ورعيه الادب الثالث ان يختلفا في الاسماء اكرمي
يتم واستاجر في يتم الاخرى بل الرابع ان يختلفا اسم احكام اكرمي يتم واستاجر رعيه الادب وهو لا يخلو الاضرب
ويجوز اختلاف كون الاسم الثاني في صير الاول للحدود عاوا كما اختلفا فيهما اية احكام اكرمي يتم واستاجر رعيه الادب وهو
اول اكرمي يتم وهو طول ما بهما ان يشتركا في عرض جوازهم في يتم واستاجرهم واطع عليهم ايوهم بقدرين فالبرص
هو النظم فيما وسنه قوله تعالى فاطلده وهم ثمانين حلة ولا يقبلوا اهر شهاده ابد او اولئك هم القاسمون اختلف
حكاوي وزعاو الثاني في صير الاول والبرص واحد وهو الاضرب والاضرب واحد وهو الاضرب والاضرب واحد وهو الاضرب
فلهما ما بهما فلا جرة وارطهر الاضرب والجميع وانظر احدى وجوه الخوف ومرح هذا المذهب الى الوقت
لان الغالب به انما يقول به عند غير البرص وجه ما اختلفا في ظاهره في ذكره وهو انما يشال جعلها كالجواز
والاضرب جعلها كالجواز كالاكسكال يوجب الشك **قوله** الشافعية **اقول** الشافعية وهم القائلون
بعوده الى الجميع قالوا الاول العطف بصير المصدق كالمصدق فلا فرق بين قولنا اصرب الذين قتلوا وسروا والاول
من اب ويمن قولنا اصرب الذين قتلوا وسروا والاول العطف بصير المصدق كالمصدق فلا فرق بين قولنا اصرب الذين قتلوا وسروا والاول

Handwritten marginal notes on the right side of the right page, continuing the discussion in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, including the date '1142' and various Arabic script.

الحمل المعطوفه الجواب ان ذلك في المفردات واما في الجمل فمخرج فان قولك ضرب سونيم وقيل مصر وكرهجان ليس
كالمصدق فطحا قالوا انما لو قال والله لا اكلت ولا شربت ولا ضربت ان شاء الله تعالى عاد الى الجميع اتفاقا الجواب لا شرط
لا استئنا وهو حمل النزاع فان قال واذ كان الشرط للجميع فكذلك الاستئنا لانه محصور بصل من قبل اقراره فان
في اللغة وفعله طلاءه ولو سلم فالفرق ان الشرط وان اخرج لفظا فهو مقدم بقدر اولوسم هذا المخرج الى الجميع
للقرينة الدالة على ان الصل الحمل وهي الجمل عليها وذلك مما يقول به انما الكلام في القرينة فيها وفي الظهور جديده وقد
يقال على الثاني ان الشرط مقدم بقدره على ما رجح اليه فلو كان الاجرة قد عطف على شرطه وان الجميع فلا يصح فارقا
قالوا انما لو كرر الاستئنا في كل جملة قبل الاخرى فقال اصرب من سروا الادب ومن را الادب ومن قتل الادب
على استئنا ولو ان المذكور بعد هاهو يرد الى الجميع فكان معيار التكرار انما استغنى عن تعاقبها فلو قلنا انما استغنى عن
من الطول مع اسكان عدمه بان يقول بعد الجمل الاكل في الجميع فمخرج بعوده الى الجميع قالوا انما هو صليح الجمل
بالعود الى البعض فمخرج بعوده الى الجمل الجواب ان صلاحية الجميع لا توجب ظهوره فيه كالمخرج التكرار فانه صالح للجميع
وليس بظاهر فيه ولا في شيء مما يصلح له من ان الجميع فالوا حاسا لوقال على خمسة وخمسة الاستغناء كان الجميع
اتفاقا فكل في غيره من الصور فدعا للاستئنا كالمخرج الجواب اولاه انه عمل النزاع لان كلاهما في الجمل وهذه
مفردات وثانها انه انما رجح الى الجميع لتستقيم اذ لو رجح الى الاجرة لم يستقم وثانها ان مدعا كالمخرج الى كل
واحد لا الى الجميع لتستقيم اذ لو رجح الى الاجرة لم يستقم وثانها ان مدعا كالمخرج الى كل

المصنف **اقول** القائلون بان الاستئنا يخص الجملة الاجرة مطلقا قالوا اولاه لو رجح الى الجميع لرجح قوله في اية
العطف الا الذي نابوا الى الجميع كان يجب ان يسقط الخلافة التوبة ولا يسقط اتفاقا الجواب لا يلزم من ظهوره للجميع
العود اليه ايا ما لم يصرف عنه الدليل وهما كذلك لان الجملة لا تسمى ولا يسقط بالتوبة انما يسقط باسقاط
المستحق والاحل بظاهره العوم وقد عطف به في الجملة دليل على عدمه من رد السكاهة والمعسوق اتفاقا ولو
احصى الاجرة لما كان كذلك قالوا انما لو قال على عشرة الادب عاوا الاسمين الى الاجرة وهو الادب
فيعد استئنا الادب من الاجرة حتى يرد ثمانية الجواب اولاه ان الكلام في المقعد المعطوف بعضا على بعض
بالواو فان الواو هنا وثانها ان الكلام في الجملة هذه مفردات وثانها انهما يتبعان بعوده الى الجميع والاكسكال
الاشان متباينان كما كان لهما اذ معه يلزم السكاهة كما يلزم من ادانق من ان يستغنى منه اربعة وان يستغنى
منه اربعة الادب وثانها وان ادانق الجميع ترد بين الاول والآخر فحله للاجرة او في الاضرب وهو جديده
القرب في غير موضع ولو بعد بعوده الى الاجرة بعد بعوده الى الاول نحو على عشرة الادب لانه يكون
اللازم خمسة قالوا انما الجملة الثانية حايلة بين الاستئنا وبين الاول في كان مانعا من تعليق الاستئنا كما كان كالمخرج
والجواز مع كونه حايلة وانما يكون حايلة لولم يكن الجميع متباينة جملة واحدة وانما مع جواز ادانق الاول كالمخرج
متفق ورعيه رعيه البعض بالاستئنا مشكوك فيه لجواز كونه للاجرة فلا يعارضه الجواب اولاه لا تسلم ان حكم
الاول مشكوك في لا يشترط مع جواز كون الاستئنا للجميع وثانها فلا جرة كذلك لان حكمها ثابت بالبرص والرفع مشكوك
فيه لجواز رجوع الاستئنا الى الاول دليل على عدمه فالوا حاسا لوقال على خمسة وخمسة الاستغناء كان الجميع

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including the date '1142' and various Arabic script.

Handwritten marginal notes at the top of the left page, including the date '1142' and various Arabic script.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page, continuing the discussion in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including the date '1142' and various Arabic script.

ولواراد

ولو اراد به نفسه لخطي لغة الجواب ان الخصيص المقدر وهو كل شيء يصح ارادة الجميع به لغة فاذا وقع في التركيب
سبيلية وهو المحفوظة والمقدورة به هو المانع من ارادة الجميع وقصر على البعض وهو غير نفسه والعقل هو العاكس
بدلك ولا يلحق بالخصيص عقلا الا ذلك والحقيقة يصح في التركيب الجميع ايضا لغة ولو اراد الخط لغة وانما ذلك
العني والخط لغة غير الكذب في الخبر قالوا انما لو كان العقل مخصصا كان متاخرا والارادة متقدمة اما الملازمة فلان
خصيص الشيء يار للمراد منه والبيان متاخر عن الميزان لا متاخر البيان ولا مبين واما انفسا اللان فليفسر العقل بالخطاب
صزورة الجواب لعقل له ذات وله صفة وهوان بيان فان اردت متاخرا فاردته فلا يلزم وان اردت متاخر كونه بان
فلا يمنع قالوا انما لو جاز الخصيص بالعقل جاز التسخ بالعقل لا تسيان مثله واللان متقدم لا اجماع الجواب لا تسلم
الملازمة لان التسخ اما بيان تلك الحكمة واما رفع الحكم على التفسير وكلاهما محصور عن نظر العقل بخلاف الخصيص فان
خرج البعض عن الخطاب فادركه العقل كما في الصور المذكورة قالوا انما يتاخر متاخر عن دليل التسخ ودليل العقل
ويخرج احداهما بالمرجع تحكم الجواب لا تسلم الحكم فالحق المتاخر متاخر وحيثنا وبالحتمل وهو دليل التسخ لا يستعمله ابطال
القاطع وهو دليل العقل **قوله** مسئلة يجوز **اقول** خصيص الكتاب باكتساب جابر على لغة العام او بقدر الخاص او
جميع المتاخر ومعه بعض طلقا وفصل ابو حنيفة والقاضي واما الجمهور فيقالوا ان علم المتاخر فالحاصل ان كان
متاخرا خصيص العام وان كان متقدما فلا يلزم كان العام نا سخا الخاص والمجمل المتاخر مساويا لاحتمال اطلاق حكم
الخاص لتاخر العام وبوت حكمه لتقدمه فتوقف مورد الخاص ويطلب فيه دليل اخر لما لو لم يحزم لم يقع وقد وقع
كثير منه قوله تعالى وادع الى الاحوال الطيبة ان يصح بيان خصيص لقوله والذين يؤمنون منكروا الذين يؤمنون به
بانهن اربعين اشهر وعشرا ومنه قوله والمحصات من الذين اوتوا الكتاب بخصيص لقوله ولا تسكروا المشركين
الذين هم مشركو للتبليط وغيره ولما نصاته لولم تخصص لفظا بالمتاخر واللام متقدم اما الملازمة فلان
دلالة الخاص على مدلوله قاطع ودلالة العام على العموم محتمل الجواب ان اراد به الخاص فليخصص العام متاخرا بل اطلاقا
به الخاص كما اطلقنا القاطع بالمحمول واما اطلاق اللان فاعني بمقتضا اوليا قالوا الا اذا قال اقل زيد
ولا عمر الى ان ياتي على الافراد واحدا بعد واحد وهذا احصاء لذلك المطول واحمال لذلك المفضل ولا شك انه لو
قال لا تقبل زيد كان نا سخا لقوله افضل زيدا فكذلك ما هو متاخر الجواب ان خصوصية زيد في الاثبات اذا كان
مذكورا خصوصية غيره بالخصيص مصارا الى التسخ بخلاف ما كان مذكورا العموم المشترك فان خصيصه ممكن فلا
يصار الى التسخ لان الخصيص اول من التسخ اما انما قلنا غلب واكثر والاخطا والغلب على الطرفين من جهة مدنية
اغلبها السلوك فان من يراه بظنه مسلما وان جاز خلافه اما بانا فلان التسخ رفع والخصيص لا رفع فيه واما قوة
دفع والدفع اهون من الرفع وكلاهما كالواحد الخاص فانه محل على الخصيص وان كان التسخ محتملا بان يقرر حكم العام
ثم يرفع ولا يصار اليه بل بحزم والخصيص الوجهين المذكورين قالوا انما لو كان الكتاب مخصصا للكتاب كان محتملا لقوله
لذين للناس من الله ان يحكموا بالحق لا بالرجال ولا بالرجال ولا بالرجال ولا بالرجال ولا بالرجال ولا بالرجال ولا بالرجال
الجواب انه معارض بقوله في صفة القرآن نبيا ناكل شيئا والكتاب شيء فيجدل يكون نبيا ناكله والحق ان اكل ورد على السأ
كان هو المبين تارة بالقرآن وتارة بالسنة فلا يخلو لغة ولا معارض قالوا فالذين عباس كانا خاضا بالاحداث فالاحداث

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

5. *Sp. 18*

والله اعلم بالصواب

قالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما فما حلال ما ذكر الله حلالا وما حرام ما ذكر الله حراما وما لم يذكر الله الا ان الله هو الغني عن العالمين

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

عليه السلام
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا
فالحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

لا يملكه الا الله تعالى ولا احد الا به
الامر والامر لله تعالى ولا احد الا به
الامر والامر لله تعالى ولا احد الا به

ادوار افقہ

لوقال بهي
عنه طاسي
فعود و
لكنه

المطلق والمقصور

بالقياس مثله بمعرفة قدر المهر صدقة المدون وغيره فخص المدون منه فقياسه القدر المشغول
الاية والاشعري وايها ثم والي الحسين جواز وقال ابن سراج ان كان القياس طباحا جاز والافلاوقا ليس بان

عمل عموم الحملنا ان القياسات اذا كانت كذلك اي ثبت عليها نصر او اجماع او كان الاصل محرجا بقدر
مترلة نصر حاصصة افادة الظن فكانت محصصة معاين الدليلين ولا تستدل على ان غيرها الانحصار بالادلة
اذا كانت مستطرفة ان الزيادة - اجماعا او اجماعا مساوية وان انحصار اذا كانت

منها ولا شك ان موضوع احتمال من اعتبار اقرس وبيع واحد معين فيكون عدم التخصيص ارف وفي النفس الواج
في النظر فوجه العمل به وهو المطلوب الجواب ان هذا يعينه كحري كل تخصيص وقد جزم الاحتمال الواحد فيها
على الاحتمال نازبه محال للثبوت فافهم انه قد خصه اساهل احدها بانه لو قدم القاصر على غيره

السند والادلة والقصاص تحتل فيه في ستة امور حكم الاصل وعلته ووجودها فيه وظواهرها في المعارض فيه
ووجودها في الفرع وظواهرها في المعارض فيه مع الامر من ان كان الاصل الجبر للحوادث ولا يتقدم ان هناك امر الصور
مشابه بضر حاصر وثاناً ان الامر ما ذكره لا رد علماً لان ذلك ما تمحور عند راطل الصالحين لان رطل الاجماع

الكتاب بالسنة ويخصص المهرم لمطوحي الكتاب والسنة مع انه اضعف وقد اسند على من قبله الهاي وهو
مقدم الخبر على القياس مطلقا بحيث قال له عند منتهى الى الامم ثم قال وقال له فقال ان
رواه احمد وابو داود والترمذي وقال الشيخ لا يرويه
لنجد قال بسنة رسول الله قال فليس الامر بالامم فقال له الجدل الذي هو رسول رسول الله عليه السلام

لا عبرة بالقياس مع وجود المخير خالفه او وافقه الجواب اولاً انه احد السنن عن الكتاب مع جواز تخصيص السنن للكتاب اتفاقاً وثانياً انه ليس خبره ما يدل على استماع محقق خبره بالقياس غايته انه لا يسلط المخير بالقياس واما العمل بها لاجل الدليل فلم يسمع انتفاء هذا السند عليه ايضا والرد على حجب العمل بالقياس اما

فما هنا ما زاد العمل المطلق والمفيد. وانه ما زاد نسخ اما ان العمل المطلق والمفيد ولا ينفصلان في العمل
المفيد بل هو منه العمل المطلق والعمل المطلق لا يزم منه العمل المفيد لانه في بعض هذه تلك المفيد وانما ما يخرج
من العمل المفيد عن العهد بقينا هو ان كل مفيد المطلق او المفيد المطلق او المطلق قد يكون مفيدا بالمفيد لا
يعمل به في العمل والمفيد. واما انه ما زاد نسخ فلانه لو كان التقييد سحا كان المحصر فحالا انه نوع من افعال مثله
لا عمل

الا عمل المطلق والمفيد. وانه ما زاد نسخ اما ان العمل المطلق والمفيد ولا ينفصلان في العمل
المفيد بل هو منه العمل المطلق والعمل المطلق لا يزم منه العمل المفيد لانه في بعض هذه تلك المفيد وانما ما يخرج
من العمل المفيد عن العهد بقينا هو ان كل مفيد المطلق او المفيد المطلق او المطلق قد يكون مفيدا بالمفيد لا
يعمل به في العمل والمفيد. واما انه ما زاد نسخ فلانه لو كان التقييد سحا كان المحصر فحالا انه نوع من افعال مثله
لا عمل

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

له انه ان لم يغير في عرف المراد وان لم يغير في المرادة منه بل من البيان في الجاهل بعد في انه لا يعل معرفته المراد منه
في حال من الاحوال **قوله** وقد يكون في **اول** الجمل وقد يكون لاجاله في مفرد وفي التركيب اما في المفرد فكل مشترك
تزدده من معانيه اما بالاصالة كالعين واما بالاعتلال كالمختار المتعدد بين الفاعل والمفعول ولولا الاعتلال كان
مختبر كسرها ليا للفاعل ونسخة للمفعول فاستثنى لاجال واما في التركيب فانواع منها في التركيب مجتمعة نحو ويعقوب

كراد منه وبعين القائل
 في نفسه واللفظ لا يعينه
 ابن السكيت

[illegible]

قوله مسأله ما له في **الاول** اللفظ قد يراد من التسرع وله مجملان احدهما امر لغوي والآخر امر شرعي فانه الطوارئ التي صلاة فانه مجمل انه يسمى صلاة في اللغة وانه كالصلاة في استطراد الظهور مثال الخرافة انما هو الجماعة فانه مجمل انه يسمى جماعة حقيقة وان حصل بها فصيلة الجماعة مثل هذا اللفظ اذا صدر من الشارع لا يكون مجزئاً بل مجزئاً على المحل الشرعي كما في التسرع في الشارع ان يعرف الاحكام الشرعية ولذا لم يثبت ولم يثبت في غير محله ان محله على احداهما انما هو معين واحدا وان محله على الاخرى غير معين وليس هو

[illegible]

[illegible]

A close-up photograph of a page from a manuscript. The page is filled with dense, handwritten text in a cursive script, likely Hebrew or Arabic, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in horizontal lines, with some words appearing to be written in a larger, bolder script than others. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration.

[illegible]

من رتبة الحاجه مسعود
بور كالحين بالانبا والي
ت الحاجه بحوز والصيرفي
الحققة مسعود والكروني مسعود
عنوا الكروني والوكسين مسعود
الاجايي والنفصيل مسعود
اد العود حصص والاطلاق مسعود
قيدوا الكروني مسعود والاجايي
غيره فان لم يمسعود

وین
طاک
بدل
ال
لود
اله
من
منا
فوق
نور

سهم لم مع لسه و ا
مح عا در اجه الح صحت ولو

وین
طاک
بدل
ال
لود
اله
من
منا
فوق
نور

٨
 ما كان من المدة مبيتة وهو حكم ولم يبد
 ولو الى الابد فليس المبيت واجب
 لم يمتد عند الله وهو وقت الصلاة
 كالاولى كان بينهما المدة الواجب
 وفاعله حكمه والباقي مبدد واجب
 يحد في كل شخص وقد رجع للمعروف
 في الدوام انه يغني القاصح وجوبه
 التخصيص عند الحاجة ولا حاكم
 ولا حالة
 واجب بيان الوجوه قبل العلم دونها
 والكل يعبر عنها خلاف التخصيص واجب
 وقد رقت ما كان من الواجب
 الواجب كان خطا في ما قبله ثم بين
 سره واجب ما قبله انه يعلم
 ما طلب باجمد اوله في العلم
 وبعض العلم خلاف الواجب
 واجب بيان التخصيص واجب
 الشك في كل شخص خلاف الواجب
 واجب ان كل العلم في العلم
 واجب الشك في جميع ما قبله
 غير المنع حيز واجب العلم
 يتبين العلم الواجب في الواجب
 لا في الواجب من الواجب
 كالواجب ما كان الواجب
 بعد كونه للوجوب والواجب
 الموجود لنا انه اقرب من الواجب
 مع الوجود والاضافان فاعلمه
 الواجب العلم في الواجب
 فكل الواجب في الواجب
 الواجب في الواجب

٨
 ما كان من المدة مبيتة وهو حكم ولم يبد
 ولو الى الابد فليس المبيت واجب
 لم يمتد عند الله وهو وقت الصلاة
 كالاولى كان بينهما المدة الواجب
 وفاعله حكمه والباقي مبدد واجب
 يحد في كل شخص وقد رجع للمعروف
 في الدوام انه يغني القاصح وجوبه
 التخصيص عند الحاجة ولا حاكم
 ولا حالة
 واجب بيان الوجوه قبل العلم دونها
 والكل يعبر عنها خلاف التخصيص واجب
 وقد رقت ما كان من الواجب
 الواجب كان خطا في ما قبله ثم بين
 سادس واجب ان يبين انه
 ما طلب باجمد او الالة في علم
 وبعض العلم خلاف الواجب
 واجب بيان التخصيص واجب
 الشك في كل شخص خلاف الواجب
 واجب ان يكون العلم في العلم
 واجب الشك في جميع ما كان اجدر
 من العلم حيز واجب العلم
 ما كان من الواجب في العلم
 كالواجب ما كان من الواجب
 بعد كونه للوجوب والعلم
 الموجود لنا انه اقرب من الواجب
 مع الوجود والاضافان فاعلمه
 بوجوب العلم في العلم
 فكلوا العلم في العلم
 لا يجوز

الظاهر انه مبادىء لا الواحد فيكون شهما منه ثم دلالة الظن به اما بالوضع كالاسد الحيوان المفترس وما يعرف
الاستعمال كالغايط للحاج المستفاد اذ غلب فيه بعد ان كان الاصل للكان العظيم من الارض والناول مشتق
من ال يبول اذ رج يقول للامر الى كذا اي رج البعوض والامر مرعده وفي الاصطلاح حمل الظاهر على الحمل المروج
هذا لسؤال العجوة والفساد فان اردت تعريف الناويل الصهر ردت في الحد بل بل بصره وانما لانه لا

امعة الملك سعود
قسم الخزانة
حادي عشر

قالوا المراد بقوله ايما امرأة ايما الصغيرة والامة والحكاية ويقولون من كل حال في كل حال انه
للمرأة الطلاق على الرق عليه وانما قلنا المراد ذلك لان المرأة عن ذكرنا لما لكانت لصاحبها
للعنف فيصبح كسبع مملوك فان قيل ان معنى لا يجوز للولي الاعتراض في بيع السلعة قلنا الاعتراض

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ومنها تأويلهم قوله عليه السلام لأصام لمن لم يبيت الصيام من الليل قالوا هو محمل على هذا الصوم ونذكر
 وقوله الإمام أحمد والبخاري والشافعي والحنابلة وأبو حنيفة ومالك بن أنس وغيرهم من أن يبيت الصيام
 وأما حملوه عليه لما ثبت عندهم من صحة الصيام منه من النهار وجه بعده القدر حملوه على النادر فصار أضيقا للغير من الليل
 وأصح المانع من الحمل على الظاهر وهو ما نوهه دليلنا على صحة الصيام منه من النهار فمتنع أن يطلب بهما من
 تأويل مثل نفي الفضيلة ومنها تأويلهم قوله تعالى ولذي القربى يحلوه على القصر افرامهم لمن المصنوع منه سد القربى
 ولأجله مع القربى وجه بعده أنه غلط القصر العموم مع ظهور أن القرابة ولو مع الغنى سبب مناسك الحرف
 ولذا في التفسير

قوله وعند عصم **المراد** حمل ما كتبه له تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية على أنه ليس المصرف في الاحتفاظ بقصده بعض العلماء من ذلك ما من الثوابات العبدية تكون للاراد طهارة في الملكية فقال المصنف ليس منه لأن سباق الآية قبلها وهو الراد على المراد وطهرهم في المعطين وصاهر عنهم إذا أعطوا وطهرهم عن عظم عليهم إذا معقروهم أصفي بيان المصرف لئلا يوهى في المعطين هو بخلافه في الاعطاء والمنع منه مع التزدد لأن ذلك هو المراد وقد يقال أن ذلك هو المراد وقد يقال أن ذلك محصا سائر الاسماء أيضا فالاصح ما فاعا الظاهر

قوله المفهوم **أقول** ومن أقسام المنطق والمفهوم وذلك أن اللفظ إذا اعتبر حسب دلالة فقد يكون دلالة باللفظ وبالمفهوم والمنطق يبادل عليه اللفظ في محل النطق أي يكون حكما للذكور وحالات من أحواله سوا ذلك الحكم ونظيره أولا والمفهوم بخلافه وهو ما دلالات في محل النطق بأن يكون حكما لغير المذكور وحالات من أحواله وما هنا مصدره في التصريح فتدلالة **قوله** والاول **أقول** المنطق ينقسم إلى صريح وغير صريح فالصريح ما وضع لللفظ فدل عليه بالمطابقة أو بالضرورة غير الصريح بخلافه وهو ما دلالاته ظاهرا بالادعاء

وضع له فبدل عليه بالانوار وغير الصريح بقصور الدلالة انتصا واما اشارة لانه اما ان يكون مقصود التكميل
اولا فان كان مقصود التكميل فذلك حكم الاستسقاء من ارجاء ان يوقف الصدق او الصحة العقلية لوانه
عليه ويسمى لانه انتصا اما الصدق فهو خورق عن امسي الخطا والفساد ولو لم يرد المواعدة وبحوها كان
كاديا لا يرد رعا واما الصحة العقلية فهو واسل الفرية ادلوى لم يرد رعا هل الفرية لم يصح عقلا لان سوال
الفرية لا يصح عقلا او الصحة العقلية هي صحة العقل في ذاته لا صحة العقل في غيره

اي ملك على الف لان العقود والملك لا يصح شرعا وانما هما اربق من حكم لولا ان الحكم للتعديل كان عبدا في نفسه واقية وادوية
والنفس تدور
اي ملك على الف لان العقود والملك لا يصح شرعا وانما هما اربق من حكم لولا ان الحكم للتعديل كان عبدا في نفسه واقية وادوية
والنفس تدور
اي ملك على الف لان العقود والملك لا يصح شرعا وانما هما اربق من حكم لولا ان الحكم للتعديل كان عبدا في نفسه واقية وادوية
والنفس تدور

ذلك كما نرى ومنها قوله اهل كوكبية الصمام الوقت الى سابلو الاله فان قوله حتى شبه كوكب الخط الاسود من
الخط الاسود من الحجر يعلم منه جواز الاصباح حيا وعدم افساده للصوم ولا شك انه لم يقصد في الابد كون
لزم من استغراق الليل الوقت والمباشرة انه الى التظاهر بكون حيا في جزم الحار فعا **قوله** ثم المذهب **الحال**
ما ذكرناه اقسام المتطوع واما القهزم فيقسم الى معهود وواقعه ومعهزم بخلافه لان حكمه غير المذكور اما متطوع
الحكم المذكور فبينا انما والا لاول معهود الموافقة وهو ان يكون المكثف عنه وهو الذي سماه عمر بن الخطاب

موافقا في الجملة المذكور وهو ما سماه محل النطق وهذا يسمى بحرق الخطاب وخطر الخطاب وحرب له اسماء منها قوله تعالى في قلائص الخراف ولا يهنرهما فاعلم من ان الثاني هو محل النطق حال الصرب وهو غير محل النطق مع الخلاف وهو اثبات الحرمة بهما ومنه قوله تعالى في محل انتقال خبر ابره ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره المذخور انتقال ذره والمسكون عنه ما قوفه وهو المحرك وحده وهو الخطر لما اذا الروية كناية عنه ومنه قوله تعالى ومن اهل الكتاب من ان آمنه بقلوبهم وبما في ايديهم من الكتاب فاعلم انه ما دون القطار وقوله ومنهم من اراد ان يمتد يدا الى اية

التي تعلم منه علمه نادر ما في الدينار وقوله وهو تشبيه بالاحتمالي مفهوم ما هو واقع تشبيه بالادبي على الاعلى
فلذلك كان الحكم غير المذكور وفيه في المذكور والحر اكثر من المثال السد مناسبة منه بالتقال والتاد به بالتد
اسب منه بالتقطار وعدمه التاد به بالتقطار اسب منه بالدينار ولا يمكن معرفه ذلكا اعني كون الحكم تشبيهه مناسبه
الحكم في المسكوت عنه منه في المذكور بالا اعتبار المعنى المناسب المقصود من الحكم كالاكرام في مع التنايف وعدمه
تصميم الاحسان والاساة في الحر والامانة في اداء التقطار وعلمها في اداء الدشارة له تشبيه بالادبي والادب

[illegible]

في الملزمة الاولى يناقشه فالواوضح النظر عن المعنى المشترك المناسب للموجب للحكم وعن كونه الكلي الفرع
في مفهوم الحافطة وشطران لا يظهر ولديه ولا ساداة في المكتوف فكون هو انفسه
الاولى في الملزمة الاولى يناقشه فالواوضح النظر عن المعنى المشترك المناسب للموجب للحكم وعن كونه الكلي الفرع
في مفهوم الحافطة وشطران لا يظهر ولديه ولا ساداة في المكتوف فكون هو انفسه
الاولى في الملزمة الاولى يناقشه فالواوضح النظر عن المعنى المشترك المناسب للموجب للحكم وعن كونه الكلي الفرع
في مفهوم الحافطة وشطران لا يظهر ولديه ولا ساداة في المكتوف فكون هو انفسه

[illegible]

هذا صريح في الاستدراك الاول في مضمون المواضع وتبديل
عقود من الامم من هو

Handwritten text in a script, likely Indic, with a prominent red diagonal line across the page. The text is written in a cursive style, and the red line is a significant feature of the document's layout.

10

Handwritten text in Voynich script, featuring various symbols and characters arranged in lines across the page.

تقدم منق
من عدد القو
مع التي فيها

في حللهم ان
لعل السامع
يقصد القوم

ان القرآن هنا
له عريف قصده فهو
لان الآية الاولى

وَأَنْ كُنْ أُولَٰئِكَ
مِنْ خَلْقٍ مُّشْبِهٍ

التي هي من
التي هي من
التي هي من

علمين والتجيد
وفوق هذا
الموضع من الترميم
التي...

وإما هو فرك
بعضه إلى تم نقص
الشيء

قوله تعالى وادخل
الاحبار اهلين
ان يضعون

11

لما ان ابا عبد الله سمع قوله عليه السلام في الواحد جعل عقوبته وعرضه اي مظل الغني على جسده ومطالته قال
هذا يدل على ان غير الواحد جعل عقوبته وعرضه ولما سمع قوله مظل الغني ظم قال يدل على ان مظل غير الغني ليس
بظلم وقيل في قوله عليه السلام لان مظل الرجل فما حبر من ان مظل المردا بالشرعهاها الظلم اطلاقا
او هو الرسول عليه السلام خاصة فسمعه فقال لو كان كذلك لم يكن لذلك الاستدلال لان قوله وكثيره سوانه
جعل الامتلاء من الشجر قوة الشجر الكثير يوجب ذلك ففهم منه ان غير الكثير ليس كذلك فاحتج به فقد ابرر
تقدير الصفة المفهوم وكيفية المصريح بها هذا وقد قالنا لشيء من مضمون الصفة وهو اعلان بلوغه بالظاهر
فهما ذلك لغيره ولو لم يكن بمقيد لغيره فمظهر افادته لغيره وهو المطلوب واعتبر عليه بان الاسم فيها
ذلك لغيره لحران ان يتبين على احداهما الجواب ان اكثر اللغة انما ثبت بقول الامية حتى الله عنهم محاذلك وهذا
الخير فافهمه وانه لا يقدح في افادته الظن ولو كان في ادخالها ثبت مفهوم مني من اللغات واعتبر عليه ايضا
بالمعارضة من هذا الاصغر فانه نفاه مع كونه عالما بالعربية وذلك انه ليس من مفهوم اللغة الجواب انه
لم يثبت في الاحتضار له كاتب اثبات اي عيب والشافعي له فان ابا عبد الله ذكر ذلك في مواضع كاعتل
مضار القدر المشترك مستقيضا والشافعي روي عنه اصحابه مع كونه فيهم والمحال القول له ولا كذلك
الاحتضار ولو سلم في ذكرناه وهو ابو عبيد والشافعي ارجح من الاحتضار لانها انسان اعظم منه في العلم والشهرة
ولو سلم في هذا لاثبات وهو شهادته والشافعي والاحتضار في الثاني لانه انما ينبغي لعدم الواحد
وانه لا يدل على عدم الوجود الاطلاقا والاحتضار في الواحد انما يدل على الوجود فقط ولنا ايضا لو لم يدل على
ان المرد مخالف المسكون عنه للمذكورة الحكم لما كان يتخصص المذكور بالذكر فائدة اذ المعروف عدمه فائدة غيره
واللازم باطل لانه لا يستقيم ان ثبت تخصيص احد البعا بغير فائدة فكذلك الله تعالى في رسوله احدا واعتبر بانه
اثبات لوضع المخصص على الحكم عن المسكون عنه بما فيه من الفائدة وانه باطل لانه لا ثبت الوضع بما فيه
من الفائدة وانما ثبت بالنقل الجواب لاسلام انه اثبات الوضع الفائدة بل ثبت بطريق الاستقراء ان كل ما ظن
ان لافائدة للوضع بحيث لا يكون مرادة وهذا كذلك فانه خرج في الفاعله الحكيم الاستقراءه فكان اثباته
بالاستقراء الالفائدة وانه بعيد الظهور فيه فكيف به ولنا ايضا انه ثبت دليل النسيه والايما وهو انه
يذكر المور بربه التعليل كان بعيدا والمفهوم ولو لم يثبت لزم ان لا يكون الكلام مقيدا ولا شدة ان التعريف
محدودا من عدم الفائدة فاذا اثبتا النسيه حذر من لزوم التعديل ان ثبت المفهوم حذر من لزوم عيب التعيد
احدا واعتبر عليه بمفهوم اللفظ ادعى فيه سئل ذلك وهو انه لو لم يثبت بمعنى الحكم عما عداه لم يكن مقيدا بل زور
ان يعتبر وليس غيرنا فالحجاب ان اللفظ لا واسطة لاجل الكلام فذكر لغير الاحتمال وهو اعظم فائدة
فلو صدق انه لو لم يثبت المفهوم لم يكن ذكره مقيدا وهو العنصر في اثبات المفهوم فثبت في دلالة على المفهوم واعتبر
ايضا باننا لاسلم انه لولا التخصيص فلا فائدة على فائدة تعريه دلالة على المذكور لئلا يتوهم حروجه على
سبيل التخصيص فانه لو قال في العلم ركه حار ان يكون المرد المعلومه محصيا لذكر السامية والالوهي الجواب
ان ذلك مخرج عموم مثل العلم في قوله في العلم السامية ركه حتى يكون معناه في العلم سيما السامية ركه وذلك ما

[illegible]

اللازم للعلم الصوري انه بعيد لخصائص الحكم المذكور وهذا مثل ما تقدم والجواب الجوهري فانه ان عتق
لفظ السامية وانه مشتق في المعنوية فهو غير محل النزاع وان عني بان يتعلق بالسامية من الحكم وانه مشتق بالمعنوية
فهو ممنوع بل لا دلالة للفظ عليه انا انا او بغيره ولا يلزم من لزوم اصل الامر من دلالة اللفظ على احداهما والاولى ان
يقال ان اراد به اختصاص الحكم النفسي فلا نزاع فيه وان اراد اختصاص متعلقه فممنوع اذ لا يلزم من عدم
الحكمية الحكم بالعدم فيه ثم ان الدليل على كونهما متعلقا باللعبة فالحق ان فيه مع بطلانها قافا
بيانه ان يقال للعبة لو لم تكن الحكم كان للاستدراك واللازم باطل ولو لم يقدح في بعيد لخصائص وانه بعيد
قطعا واستدل ايضا بان العلم انه اذ قيل الفقه المستقيمة فضلا ولا مقتضى للتخصيص مما تقدم فنقلت الشافعية
ولو لا فهم نفي الفصل من غيرهم لما نفروا الجواب للاستدلال بالامانة بل المقرة اما التصريح بغيرهم ونكرهم على الاحمال
كما سطر من التقديم في الذكر لاحتمال ان يكون للتفصيل وان جاز ان يكون لغيره واما لو فهم المعصية لاقادته انفي
عن الغير قصد ذلك في الصورة المذكورة فنقلت عن ان نكرهم عبارة يؤولهم منها بعض الناس في الفصل عنهم
او ان يفروا عنها هو المعصية في ذلك حسب اعتقادهم وانه يؤولهم واستدل ايضا بقوله تعالى ان يسعقرهم
سبعين مرة فلن يعجز الله عنهم فقال عليه السلام لا يريد في السبعين دلالة عليه السلام فهم منه ان اراد
على السبعين حكمه بخلاف السبعين في ذلك معقود والحد وكل من قال به قال معقود والصفة مثبتة معقود
واللهيب صحيح لا يمدح في رتبة الجواب مع فهم ذلك لان ذكر السبعين للباغض وما زاد على السبعين مثله في
الحكم وهو مبادره غير المعقود فكيف يفهم منه المخالفة ولعله علم ان عدم مرادهم ان خصوصية سلبه

العلم بالبر
 علمه وتبين انما هو
 خلافة للشافعي والرازي
 في الطوايف والرازي
 واجب ان الفائدة عدم
 انضامه لعدم الفا
 الساتر المعلوم
 في ذلك قالوا

البر بالبر
عليه وقد يشاء الله
ظلاله في السما والارض
في الخواص والافلاك
واجب ما في الافلاك

فالاول لانه مكافئه والثاني لما ان مثله استقرى لا يفسر والحق ان الخبر وان دل على ان السكون عند غير
محرره فلا يلزم ان لا يكون حاصلا في الخارج خلافا لما قد لا خارجي لمحي محرم فيه ذلك فان وجوب الزكوة
هو نفس قولها وجبت فاد استقرى هذا القول فيه فقد استقرى وجوب الزكوة فيه قال وهذا دقيق لكنه صريح
الى ان في المفهوم ولو انه سكونا وعدم حركه ونقص وهو عينه مذهب الخصم قالوا اننا لا نوافق القول بالمفهوم لما
صح ان قال ادركه الغنى السامية والغنى المعروفة لا يمتنعها ولا يمتنعها ولا يمتنعها ولا يمتنعها ولا يمتنعها
وزانته منافاة في مفهوم كل المفهوم الاخر وان قولك في مفهوم الموافقة لا نقل له ان واضربه ولا تنك ان ذلك
غير جائز فكذلك وانما لم يحز ذلك لوجهين احدهما ان المنطوق مع المفهوم من غير ان ينظر في المنطوق في من
المفهوم فيمنع المفهوم ان فلا يبقى لذكر القيد في ان لا يذ فائدة القيد المفهوم ويكون غايته ان
ركوه الغنى فيصير ذكر السامية والمعلومة خصوصها ثابته ان تناقض فان مفهوم كل مناص لظن في الاصل
لا سلب ان مفهوم الموافقة لطبيعة ذلك طبيعة هذا وامام ادركت في بانه فالجواب عن الاول ان القايده في
ذكر القيد في عدم تخصيص احد مع العام فان العام ظاهر في تناقض الخاص ويمكن ارجاع احدهما عنده خصصا
لعمود ادركها بالنسبة لم يكن ذلك وعن الثاني انه لا تناقض في الظواهر مع إمكان ان لا يصرف مع مقابلة الدليل
وعدم التناقض امري دليل عليه فالوارع لو كان المفهوم حاصلا من خلاف المفهوم والاربع باطل لما الملازمة
فلا يلزم للمعارض من المفهوم دليل خلافه والاصل عدم التعارض واما استعمال الملازمة فلا بد من ان لا
تأكلوا الربا اصنافا مضافا اذ مفهومه عدم التمسك عن القليل منه والى ثاب في القليل ولا كثير الجواب
فسلم الملازمة قوله يلزم التعارض مع بل القاطع منع في مقابلة الظاهر فلا نقوي الظاهر للمعارضه فلا يقع
تعارض من الطرفين مما لا يمكن التعارض وان كان خلاف الاصل وجب التصريح اليه عند تمام الدليل كما ان الاصل البراه
وتألفها بالليل وهو اكثر من ان تحصى واعلم انه قد ورد هذا على وجه سند في الجوابان وهو ان لو كان المفهوم ثابا
لزم التعارض عند الحاجة له وهو خلاف الاصل فاما لم يثبت له يلزم وما نص في خلاف الاصل مرجح الالتماس
عليه فان اقام عليه دليل صحيح دليلنا وكان ذلك معارضة **قوله** واما مفهوم الشرط **اول** مفهوم الشرط
من مفهوم الصفة وكل من قال مفهوم الصفة قال به وقد قال به بعض من لا يقول بمفهوم الصفة والقاضي
وعبد الجبار والصريح من الما بعد لمفهوم الصفة على المنع من مفهومه ايضا للقابل به ما عدا في مفهوم الصفة
مقبول ومرفق فسل الى ههنا عيناها وله انصاف دليل مختص به وهو انه اذا ثبت كونه شرط الزوم من ان يقا به استا
الشرط فان ذلك هو معنى الشرط وما يقال هو شرط لا يقع الحكم لا لثبوت وقيل غرض عليه بانه لا يمتنع
ان يكون شرط الجوار استعمال في السببه بل عليه فيها انما فالجواب لا يصح ذلك سواء قلنا بوجوب اتحاد السب
او بخلافه فاما ان قلنا لا اتحاد فلا بد ان استقرى السبب لا مناسع المسبب بدون سببه بل مع عدم السب
احد من الشرط لا يتقاربه مع وجود السبب واما ان قلنا يجوز التعدد فلا ان الاصل عدمه غيره وان جار
فاذا استقرى لا يتقاربه سبب مطلقا في السبب وقيل غرض عليه بابراد نقص وهو قوله تعالى ولا تكونوا صانعا
على البغال رذن خصنا فلو ثبت مفهوم الشرط ثبت جواز الاكراه عند عدم ارادة الخصم والاكراه عليه غير

في

هذا هو مفهوم الشرط
وهو ان لا يكون له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر

الاسماء

جابر

جابر بحال من الاحوال الجماعا الجواب اول انه ما خرج محجج الاعتقاد العالي ان الاكراه يكون عند ارادة الخصم
ولا مفهومه في مثله كما عرفت وثانيا ان المفهوم اصحي ذلك وقد استقرى معارض اقوى منه وهو الاجتماع وقيل جاب
عنه بانه يدل على عدم الحرمة عند عدم ارادة وان ثبت ان لا يمكن الاكراه حينئذ لا يردن الخصم
لم يكن البغاء والاكراه انما هو الزام فعل مكرره واذ المثل لم يتعلق به التحريم لان شرط التكليف الامكان ولا
يلزم من عدم التحريم الا باجتهاد الجواز ان لا يكون فيه حكم شرعي التحريم ولا الاكراه **قوله** مفهوم الغاية **اول**
مفهوم الغاية اقوى من الشرط فقال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لا يقا به كالقاضي وعبد الجبار معه
المعص من الفقهاء الحق القابل به بما تقدم في الصفة ويوجه خصه وهو ان قول القابل صوموا الى ان يعطس
معناه امر وجوب الصور عيوبه الشمس فلو لم يثبتوا الوجوب بعد ان غابت الشمس لم يكن الصبر بغيره
وهو خلاف المنطوق وقد يقال ان الكثرة في الاخر نفسه لا يما بعد الاخر في قولنا الى المراتق المرافق اخر وليس المراد
في دخول ما بعد المرفق **قوله** واما مفهوم **اول** مفهوم اللقب وهو في الخبر على ما وله الاسوس في الغنى
فيتمتع عن غير الغنى قد مضى الجواب في الاول بذكر الدقائق وبعض الجواب قد مضى ان المفهوم انما يعتبر لغيره فانه
لا حل لا يافده غيره واللقب فلا يتقاربه المصفي لاعتبار المفهوم اذ لو طرح لاختل الكلام ولما انصافه كان له
من قولنا محمد رسول الله لا يفرق لان مفهومه في رسالة غيره من الانبياء وكما من قولنا العالم موجود وريد
موجودا وكما قاله اوقاد راد بغيره من هذه الصفات عن الغير فيلزم بغيره عن الله تعالى لمكان بغيره موجودا ظاهرا
كذبه واللوا ومراطة اجتماعا واستدل بان القول بمفهوم اللقب يلزم من انما بطل القياس والقياس حق والمقصي
الى ابطال الحق باطل مفهوم القول بمفهوم اللقب باطلا لبيان ان لزوم ان النص الدال على حكم الاصل انما هو الصريح
من الحكمية بالنص والادل على انما الحكمية كمال ثابته بالقياس في ساق في مقابلة النص فلا يمتنع بطايل القياس
سند في مساواة فرع الاصل في المعنى الذي ثبت له الحكم اذ اصل ذلك دل على الحكم في الصريح مفهوم الموافقة بطل
مفهوم الموافقة كما علمت هذا في الصفة والشرط ما هو امري وقد استقرى على حقيقة مفهومه وكيف في اللقب وهو الاصل
المختلف فيه وقد انكره كثير من ائمت ذلك والحاصل ان موضع القياس لا يثبت فيه مفهوم اللقب انما
واد المرجحة في محل كلف يدفع القياس فالواو القائل في خاصه ليست امي ترابيه ولا حتى يتا دمر منه الى
الهم نسبة الزا الى ام المصنوع واجته ولذلك وجب عليه الحد عند ما كذا واجد ولولا مفهوم اللقب لما ياد ذلك
الجواب ان ذلك مفهوم من القرائن الحالية وهي الحصار و ارادة الايديا والمضيق ما يور فيه عالي وليس مما عجز
فيه من المفهوم الذي يكون اللفظ ظاهرا فيه لغة **قوله** واما الحصر **اول** مفهوم انما هو في غير المذكور
في الكلام اخر اشمل انما زيد قائم واما القايه ريد واما ضرب زيد عمار لمعه امام لا مرفقا بما وقد اختلف فيه في
صل لا ينفصل الحصر حيوان وما موكلة فقوله انما انت غدير في قوله فوك انك تدبر وقيل ينفذ به بالمنطوق فلا فرق
بين ما انت تدبر وبين ما انت لا تدبر وقيل ينفذ بالمفهوم والاول وهو القابل بانه لا ينفذ لافق ويران
ريد قائم واما ان زيد قائم وما ههنا ريد في كانه مرفقا لثاني وهو القابل بانه ينفذ بالمنطوق ولا فرق بين ما
الله وبين لا الله ولا الله وكلاهما مرفق المعنى واعادته بعبارة او صح لا استدلال والمنع عليها ظاهر وهو محجج في اذ

هذا هو مفهوم الشرط
وهو ان لا يكون له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر

هذا هو مفهوم الشرط
وهو ان لا يكون له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر

هذا هو مفهوم الشرط
وهو ان لا يكون له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر
فان كان له
مفهوم اخر

العكس

في الاسلوب المذكور
هو الدليل المذكور
عبر الامام عن اللفظ
له ولم يذكر اللفظ
لصديق عليه السلام
الذي هو من اول النسخ
لما انزل الكلام المتفق
على

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

كان حازم بن حمزة عندهم وكل ذلك لفساد الحجاب مع كونه سبحانه لا يرفع لأمور كانت مباحة بالأصل ورفع مباح
الأصل ليس يسبح كاعتك **قوله** قالوا يا **أول** هذه حج من نفي السبح قالوا لا نرفع شربنا لموسى ليطل قول
موسى هذه شريعة موبدة فماذا قيلت السموات والأرض والثقل باطل لكونه مساوياً فلا يمكن بطلانه متساوياً
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن بطلانه معي الحجاب التزم بطلانه ومنع كونه قول موسى ومتواتراً
بل هو مخلوق قبل أنما خلقه الله الرابدي والدليل على أنه مخلوق أنه لو كان صحيحاً عنده لقصه لعادة بأن
يقولوا النبي ويحجوا به عليه ولم يقل إلا الاستهزاء عادة قالوا ثانياً إن سبح الله الحركه ما لم تكن ظاهرة
له قبل ولا ولا كلاها باطل فالأول لأنه هو البدي وأنه على الله تعالى حال والثاني لأن ما لا يكون حكمه هو عبث
وهو أيضاً على السجالات الحجاب إنما تعبر المصلحة فإن عيبه بالعبث ما لا مصلحة فيه فهو ملغى وأما غيره فلا يلزم
سلبناه لكن النصيحة تختلف باختلاف الأحوال والأزمان كمنعه شرب الدوا في وقت أحواله ومضرة في حاله
أخرى أو وقت آخر فقد تجد مصلحة في تركه لا أنه محرم لأنه مصلحة في ذلك زمانه فلا يلزم بطلان الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله

فادامه

[illegible][illegible]

واصله على النسخ والتوزيع المحرم لولا الامرك وبذلك على خلاف قوله ان هذا هو الابدان ليس فيه وقت ولا ماض ولا مستقبل
عظيم ولولا الا مراكبان لا ماضيا ولما اخراج الى العدا وعلى اصله هو نور يطا لا يراه في المثل ما يظهر الامر وليس
باسم ذلك غير جاز ومما اننا لنسلم انه لم يبع بل روي انه ذبح وكان كما قطع سببا لمخرب عيب الفاعل القطع
وانه خلق صفحه مختارا وحيد فسمع النسخ وهذا لا يسمع اما اوله فلا خلاف لعادة والظاهر ولم يقل فلا ماض
واما ثانيا فلا بد من الحجة الى العدا ولو مع النسخ بالصيغة مع الامر به كان حلقا بالمال وهو لا يجوز منه
ثم قد سمع عنه والالا ثم تركه فليكن سحاحا من النسخ فالوكان الفعل واجبا في الوقت الذي عدم الوجوب فيه
كان ما موراه في ذلك غير ما موراه في ذلك الوقت ونور النسخ والاثبات على محل واحد وانما كان وان لم يكن واجبا
في ذلك الوقت فلا يكون في الوجوب فيه سحاحا له الحجاب بخلافه ليس ما موراه في ذلك الوقت فلو لم فلا يسمع فلما
سمع فانه ما موراه قبل ذلك الوقت ثم ورد بخلافه في وقت آخر متعلقا بالفعل الوقت الذي كان الوجوب
متعلقا به كالومات قبل الوقت فانقطع عنه التكليف بالتوف والتكليف وعلمه قبل الوقت في زمانه فلا يسمع
الا ان سئل عما هو الفعل وقت واحد وذلك جاز وانما محل النزاع قوله مسئلة المهور في **اول** الحكم المعبود
الناشد ان كان التماس قبل في الفعل مثل ان يقول صوموا ابدا فاجبور على حوائجهم وان كان التماس بعد للوجوب
وبما يملكه لنا الوجوب واستمراره فان كان يصاحبا ان يقول صوموا واحدا واستمر الى مستقبل خلافة والاصل قبل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٣٢

[illegible]

و لا يفرق بين

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines. The ink is dark, and the paper appears aged. The text is written in a cursive style, likely a form of Arabic or Persian script. The lines are somewhat irregular, suggesting a handwritten document. The text is written in a cursive style, likely a form of Arabic or Persian script. The lines are somewhat irregular, suggesting a handwritten document. The text is written in a cursive style, likely a form of Arabic or Persian script. The lines are somewhat irregular, suggesting a handwritten document.

ثم استدلوا عليه بأنه إذا فال بعض أئمة ما يرون الصوم رخصة قال لا يصح أن يقال
مما يرفع الخلاف بيننا وبينهم لأنه شيخ لجوب الصوم رمضان وليس بجبريل هو امر اجترعه وأما مدلول الطهارة وهو وجوب
الأمر فلم ينعش وأعلم أنافا نقضنا على أنه يجوز أن يقول لما أنا فاعل كما أبادم بقوله لا بد من عشر سنة لكنه خصص
الشيخ وأد لا خلاف حقيقة فلا معنى للشيخ **قوله** مسألة **أقول** القائلون بالشيخ استخرا عقوا على جواز نسخ القرآن
كأنه نيزوها الأعداء بطول وحسن وبإدعاء أشهر وعشرو وكذا نسخ الخبر المتواتر بالخير المتواتر والأحاد
بالأحاد وذلك كما نفى عنه عليه السلام عن ادعاء رجوم الأصاحي ثم قال كنتم تصيرون عن ادعاء رجوم الأصاحي لا
فادعروها وكذا نسخ الأحاد بالتواتر بل هو أحد أئمة الخلاف في نسخ المتواتر بالأحاد وقد نفاه الأكرور وجوز الأكرور
مخلاف خصيص المتواتر بالأحاد فإنه حوزة الأكثرين ونفاه الأهلون وقد قررنا بينهما بأن التخصيص بيان وجوب
للبطلان والشيخ البطلان ورفع فلا بد علينا أن الشيخ تخصيص وقد جاز التخصيص بغير الشيخ وأنه أقوى شبهة
الحصولنا أن المتواتر فاعل والأحاد مطعون والقاطع لا نقابله المطعون قالوا والشيخ المتواتر بالأحاد قد
وقع وهو أن التوجه إلى بيت المقدس كان متواترا و نسخ بالأحاد وهو أن أهل مسجد قبا سمعوا من أبيه صلى الله عليه
وسلم يقول ما إن القبلة قد تحولت فاستدلوا وتوجهوا إلى بيتك عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم الجواب أنكم
أن جبر الواحد قد تعبد لقطع بانضمام القرابين إليه وهذا من ذلك القليل لأن التمسادي الرسول خصه على
روس الشهاد في مثل هذه العظيمة قرينه صدقه عادة ويحيى المصير إليه لما ذكرنا من امتناع تركه القاطع بأنه
قالوا إنما يقطع نسخ الآثار أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان سجد للأحاد ليسبح الأحكام بمطابق استدلنا
أو ناسخه لا يفرق بينها والمجوت البهيم متعبدون تلك الأحكام وربما كان في الأحكام ما يفسخ متواتر الله

[illegible]

५६ =

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ذلك لوجه المتغير خارج ابدال نظر قول ذلك الاحتمال اليه وانه باطل للاجماع ولا يخفى ان ذلك غير لازم على
بطرفه السابعة وقد يقال بانها متخارج من القرآن بلازمه قالوا اولها قال تعالى لتبين لنا من الله دل
على ان الرسول بين للاحكام وهو العوض من بعثته فلو نسخ ما حابه كان افعا لاسيما لان نسخ الحكم رخص له
الشي لا يكون بيانها لمخاطب الباطن في الآية السليخ البهر لانه اطهار ولو سلم فالنسخ انما ياتي للاحكام
مما ذكره ولو سلم فكونه مبيحا لاسيما كونه ما احتجنا الصلانه قد يكون مبيحا لما ثبت من الاحكام ما احتجنا لما رخصه ولو سلم
بها قالوا انما بد ذلك نوجب تنغير الناس عنه قلنا اذا علم انه عليه السلام مبلغ لا غير لا يلزم من النظر قوله
الجمهور في **الاول** هذا على ما تقدم وهو نسخ القرآن بخلاف المتواتر وقد اختلف في جوارزه والجمهور على جواز نسخ القرآن
الشامعي لما تقدم من انه لو نسخ لاسيما لغيره والاصل عدمه استدلنا بضع لان قوله له وصيه لو انسخ
الوصيه للوالدين والاقربى الثانيه بالقرآن وانما اخرج المحض ثبت بفعله وهو نسخ الحيله حصه وهو ثابت
بالقرآن الجواب انه غير صحيح والاذن في العلم بالمطون لان الظاهر المذكورين من نسخ الاحكام وانما خلاف
المعروض وهو نسخ القرآن بالمتواتر بل من جملة الصور التي لا يجوزها لا يقال اولها قال تعالى ما نسخ من شيء
او سنناها ناسخ منها او سنناها وهذا يدل على عدم جواز نسخ السنه من وجه اوجهها ان ما نسخ به القرآن
خبر منه او سنه قلنا لا سلم على ان الحكم الناسخ خفي لكلف من المنسوخ لان القرآن لا فاصل فيه فيكون بعضه
خبر امر يصح ثباته من الحكم بالسنه قد يكون اصح بالنسبة الى الحكم او مساو بالثابت بالقرآن وفكره قال
ان والصير لله قلنا يصح ذلك وان كان النسخ بالسنه لان القرآن والسنه جميعا من عند قال تعالى وما ينطق
عن الهوى ان هو الا وحي يوحى قالوا انما قال تعالى قلما يكون بيان له الهدي في جواز التبدل عنه والنسخ تبدل
صفتي جوارزه منه وهو المطلوب الجواب انه ظاهر في الوحي وعدمه تبدل لفظه بان يضع ما لم يزل كان ما ازل
فلا يدل على منع تبدل الظاهر ولو سلم فقد سبق ان السنه بالوحي فلا يكون قد بدله من لفظه لاسيما الله هو المبدل
قوله مسلة الجمهور في **الاول** قد اختلف في جواز نسخ الاجماع وهو رخص الحكم الثابت به والجمهور على عدم جوارزه
لما نسخ ما يضر قاطع او غيره وكلاهما باطل لما الاول فلا يلزم ان يكون الاجماع على الخطا لانه على خلاف القل
وهو محال واما الثاني فلانه انما في الاول للاجماع على تقدم القاطع على غيره فبطل خطا ذلك الاجماع كما في الاول
مع تقديم الاضعف على الاقوى وهو خلاف المعقول قالوا والواحد لا ينعكس قولين فهو اجماع على ان المسلة انما
يجوز الاحكام كلها يجوز اجماع على احد القولين امر فاذا اجمعا بطل الجواز الذي هو مقتضى ذلك الاجماع وهو
معنى النسخ الجواب لا سلم جوارزه ذلك فانه مختلف فيه ولو سلم فلا يكون نسخا لما تقدم ان الاجماع الاول مشروط
بعدم الاجماع الثاني **قوله** مسلة **الاول** الاجماع كانه لا نسخ فلا ينعكس به غيره عند الجمهور وذلك لان
الاجماع اما ان يكون عن نص او لا وفي القدير فلا نسخ به اما اذا كان عن نص فلا ان النص حديد هو النسخ واما
اذا لم يكن عن نص فلا ان الاول لما وطئ او طي فان كان قطعا كان الاجماع على خلاف القاطع واطاف القاطع خطا
فيلزم الاجماع على الخطا وانه باطل وان كان ظاهرا موقعا للاجماع على خلافه دليل لان شرط العمل به رجحانه واما
لنص وقلنا في معارضه القاطع له وهو الاجماع فلا يثبت به حكم فلا يصور رخصه قالوا قال ابن عباس لعن

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

جلده على حلقه فانه لا يحصل الجسد والعشيرة ومنها ان يحبر المكلف في امرين ثم يحبر فيها وفي امر ثالث يقول
اعتق او صم ثم لا اعتق او صم او اطعم فان ترك الاولين مع فعل الثالث غير مجرم وقد كان يحرم ما هو كالعدم في انما الموجه
عنه ما قاله العزالي ان انصت الزيادة بالاصل زيادة اتحاد فهو نسخ والا فلا مثاله زياده وكحه على صلوه الغير لانه
لو عدم تركه لم يكن له كراهة في اصله وكان التلاوة واجبة بخلاف زياده عشر من عدد القدر اذ لو عدم كان للمباقي
ان اذ سقط الباقي به ولا يجب الا العشرة والمختار ان انسخ حكمه شرعا بديل شرعي كان نسخا والا فلا ذلك
ان حقيقه النسخ ذلك ما دلت به واذا انسخي بنى ولذا ذكر امثلة منها لو قال في الغنم السابعة الزكوة ثم قال
في المعروفة زكوة فان ثبت للمعروفة وحقق ان كان مراد انسخ والا فلا اذ لا يقع انما هو دفع للمعروفة من ثمنها اذا
زاد في صلوه الصبح ركعة فجعلها ثلاث ركعات كان نسخا لا تمسك بغيره ثم الزيادة عليها ان تقع بوجوبها وكلاهما
حكم شرعي ومنها زيادة التعريف على الطلب لانه قد ثبت تحريم الزيادة ثم وجوبها كلاهما بديل شرعي فان قيل وجوب
التعريف كان مقبضا بالاصل فرفع حكمه الاصل ومثله لا يكون نسخا فلما هذا انما نسخ لو لم يثبت تحريمه فان
الحكم ليس بالاصل بل بديل شرعي ومنها لو اوجب غسل الرجلين مع شتمه من غير شتمه من مسح الحنك فهو نسخ لانه رفع
الوجوب عينيا بوجوب احدا من امرين يحبر وهو غيره وقد ثبت بديل شرعي ومنها لو قال واستشهدوا شهودين
ثم ورد نص على جواز الظن شاهد وممن فانه ليس بنسخ لان المرفوع به عدم جواز الحكم شاهد وغيره قوله واستشهدوا
شهودين لم يثبت فان قيل فهو مرفوعه واستشهدوا ومعلوم قوله فان لم يكن جواز الظن فجل وامر ان يمنع الحكم الشاهد
والغير لانه غيرهما والنص في غيرهما بالمعقوب قلنا غلط الاستشهاد بوجوبها امكن لرجل وامر ان لا يغدر
وان سلم فهو منها نص وان غيره غير المطلوب واما انه لا يحبر غيرها اذ اصله لم يرد عليه من شرط ولا فهو مرفوعه
لوريد في الوصع غسل عضو وليس بنسخ على الاصح لانه رفع مباح الاصل فالواضح لان الاعضاء وانه كانت مجزئة ولم
ينسخ الحكم مجزئ ولا جازا حكم شرعي ولا يرفع الجواب ان الاجراء وانه يدل على الاستنا الفعلية وعدم توقفه على شرط
اخر اما الاستنا الفعلية فلم يرتفع واما عدم توقفه على شرط اخر وان ارتفع فليس حكمه شرعا بل هو مستلزم لغيره
الاصل فهو منها لوريد في الصلاة وان كان مجزئا قبل فهو نسخ لانه شرط الصلاة وان لم يكن مجزئا فليس بنسخ لانه رفع
حكمه بالاصل **قوله** سئل في رجل قال ما تعدد حكم الزيادة في العبادات واما المقصود منها وهو ان يفتقر جزم الواسط
مثل ان سقط من الظهر ركعتان او سقطت احدى ركعات الطهارة فيه فهو نسخ للحرر وللنساء اما في العبادات
المختارة ليس بنسخ لما قبل نسخ وقال بعد الجواز ان كان شرطه فلا يكون نسخا لانه ليس بالواجب
في الجزاء ولا يرفع في الشرط لا سقطت في جوبها بل دليل غير الملوك وانه باطل بالاساق قالوا انسخها بغير الركن
ويجوزها ثم ثبت جوازها او وجوبها بوجوب الجواب المعروف ان لم يجد وجوب بل ابطال الوجوب فقط والثبت
هو الوجوب الاول والزيادة باقية على الجواز الاصل واما ان قيل وجوبها فان نسخ حكمه شرعي لا يمكن شرعا فلا يكون
نسخا **قوله** سئل في رجل قال ما تعدد حكم الزيادة في العبادات واما المقصود منها وهو ان يفتقر جزم الواسط
كله في الحال لان العلم به به مستدعي معرفة واختلاف جواز نسخ وجوب المعصية وتحريم الكفر وغيره من الظواهر والكذب
والخنا وجوازه وخالف فيه المعتزلة والمسلية في الحسن والصح والخطيبين اذ لو ثبتا لم يتغير اذ لا يطلان انما والمختار جواز

قوله سئل في رجل قال ما تعدد حكم الزيادة في العبادات واما المقصود منها وهو ان يفتقر جزم الواسط كله في الحال لان العلم به به مستدعي معرفة واختلاف جواز نسخ وجوب المعصية وتحريم الكفر وغيره من الظواهر والكذب والخنا وجوازه وخالف فيه المعتزلة والمسلية في الحسن والصح والخطيبين اذ لو ثبتا لم يتغير اذ لا يطلان انما والمختار جواز

الاحكام بخلاف سائر احكامها من الاحكام قالوا اذ انسخ الله المكلف المقتضية فانه يمكن معرفته بمعرفة السمع والناصح
بغير معرفته وهذا ككيفية دليله من خلاف المفروض الجواب لا نسخ معرفته بنسخ جميع المكلف وبالناسخ فليس من
وجوبه يرتفع المكلف بها لا تقطاعه بعلمه الفعل ايقافا ولا يرتفع المكلف بها فلا يفتقر على كونه اصلا **قوله**
القياس **قوله** القياس القدر هو المساواة يقال ثبت الفعل على اي قدرته به مساواة وثبت القوت
بالدراخ اي قدرته به وفلان لا يقياس بفلان اي لا يساوي به وفي الاصطلاح مساواة فرع للاصل في علمه كونه
انتمزلة الاحكام فلا بد من حكم مطلوب به وله محل ضروريه والمقصود اثباته بشئونه في محل اخر فقياس هذه
مكان هذا فرع عاود ان اصلا خارجا اليه واثباته عليه ولا يمكن ذلك في كل شئ بل اذا كان بينهما امر مشترك ولا
كل مشترك بل مشترك بوجوب الاشتراك في الحكم بان يستلزم الحكم ونسبته له الحكم فلا بد ان يعلم علة الحكم الاصل
وتعلم ثبوت مثله في الفرع اذ ثبوت حكمها مالا يتصور لان المعنى النسخ لا يقوم بعينه محليين وبذلك يحصل طمس ثبوت
الحكم في الفرع وهو المطلوب مثله ان يكون المطلوب روية الدرة فدل عليه مساواة ان له فيها هو عليه لوريد
البرس بطم اذ ثبت او كل فان ذلك دليل على روية الدرة ورويتها هو الحكم الثابت بالقياس ونسبته واعلم ان
المراد بالمساواة المذكورة في الحد المساواة في نفس الامر فتختص القياس الصحيح هذا عند من ثبتت مالا يساواه
فيه في نفس الامر فساو سادسا واما المصوبه وهو القابلون بان كل مجزئ يندم صيب فالقياس الصحيح عندهما حصلت
فيه المساواة في نظر المجتهد سوا ثبت في نفس الامر لا حتى لو ثبت غلطه ووجوب الرجوع عنه فانه لا يفتح في حجة
عندهم بل في انقطاع حكمه دليل صحيح اخر حدث وكان قبل جدونه القياس الاول صحيحا وان اختلفت خلاف
المخاطبة فالخير لا يروى ظاهر غلطه والرجوع عنه محكم ما يتبعه الى زمان ظهور غلطه بل ما كان فاسدا وتبين
فساده فاذا اشتراط المصوبه المساواة في نظر المجتهد فتعلم ان يقولوا هو مساواة فرع الاصل في نظر المجتهد
هذا اذا حددنا القياس الصحيح ولوارد نادخول القياس القياس في الحد بشرط المساواة الذي نفس
الامر ولا في نظر المجتهد وقلنا بل ما انه يشبه فرع الاصل لانه قد يكون غطا فالحصول الشبهة وقد لا يكون
لقد مدد وقد يكون النسبة يري ذلك وقد لا يراه **قوله** واورد في **قوله** قد اورد على هذا الحد اسكالا لان الاول
انه لا يتناول قياس الدلالة فان شرطه ان لا يندفع فيه العلة لانه قسم قياس العلم مثله في المكروه يات بالقتل
فوجب عليه القصاص كالمكروه فان لا يندفع العمل ليس عليه لوجوب القصاص مثله في الحر في المسروق غير جرحها
قائمة وان قطع فيها صح ما هنا القصة كالمعصوب فان وجوب الرد ليس على المصان بصورة المعصوب الجواب لا
انه غير مراد لنا ولا يعني بلفظ القياس اذ اطلقناه الاقياس العلة ولا نطقه على قياس الدلالة لا المقيد ولوراده
غيرنا باصطلاح اخر فلا يضرنا وتانيا لا سلم انه المساواة في العلة فانه يتضمنها وان لم يصح بها فان المساواة في
التأثير دلت على قصد الشارع حفظ النفس هي وهو العلة والمساواة في وجوب الرد دلت على قصد حفظ المال
لها هو العلة ونحو هذا ما بالمساواة اعم من الضمنية والمصرحة بها ميثنا وله الحد الثاني انه لا يتناول قياس
العكس فانه ثبت فيه نقص حكم الاصل بنقص علة مثله قول الخليفة لما وجب الصيام في الاعتكاف بالنداء
وجب بغير النداء كالصلوة فانها لما لم يجب بالنداء لم يجب بغير النداء فالحكم في الاصل عدم الوجوب بغير نداء

قوله سئل في رجل قال ما تعدد حكم الزيادة في العبادات واما المقصود منها وهو ان يفتقر جزم الواسط كله في الحال لان العلم به به مستدعي معرفة واختلاف جواز نسخ وجوب المعصية وتحريم الكفر وغيره من الظواهر والكذب والخنا وجوازه وخالف فيه المعتزلة والمسلية في الحسن والصح والخطيبين اذ لو ثبتا لم يتغير اذ لا يطلان انما والمختار جواز

وختار جوازه وخالف فيه المعتزلة والمسلية في الحسن والصح والخطيبين اذ لو ثبتا لم يتغير اذ لا يطلان انما والمختار جواز

قوله سئل في رجل قال ما تعدد حكم الزيادة في العبادات واما المقصود منها وهو ان يفتقر جزم الواسط كله في الحال لان العلم به به مستدعي معرفة واختلاف جواز نسخ وجوب المعصية وتحريم الكفر وغيره من الظواهر والكذب والخنا وجوازه وخالف فيه المعتزلة والمسلية في الحسن والصح والخطيبين اذ لو ثبتا لم يتغير اذ لا يطلان انما والمختار جواز

والعلة عدم وجوبه بالنسبة والمطلوب في الفرع وجوبه بغيره كدرا العلم وجوبه بالنسبة للحجاب اولاً بالاول
من جوارقها المذلة وهو انه غير مراد وثانياً بالنسبة مساواة من وجوب احدها ان المصود مساواة الاعتكاف
غيره في ان الصوم شرط فيه للاعتكاف بنسبة الصور وتفرقه اما بالنسبة الفارقة وهو الذي لا ينعى من تركها
في الصلوة او وجوده هو عدمه سواء في العلة الاعتكاف المستتر كدرا وبما بالسير وهو ان العلة اما الاعتكاف
او الاعتكاف بالنسبة او غيرها والاصل عدمه غير ما يكون بالنسبة لا يصح علمه ولا جزمه لانه غير موثر بل هو
في الصلوة بدونها كذا في الصلاة لانه كذا في القياس عليها بل لبيان الفارقة اولاً بالاول وصاف السير فلا يجب
المساواة لها فلا يصح علمها تأنيهاً انه قياس بالسير بالنسبة على الصلاة بالنسبة في انهما لا يجب بالنسبة
ولا تأنيهاً بالنسبة وجوبها فكذا الصيام ويلزمه ان يجب بدون النذر كذا يجب مع النذر والاكمل للنسبة تأنيهاً
فلا يفي فيه القياس حصل فيه المساواة والذي فيه عدم المساواة لانه له فلا يصح وقد يجب بان يميز بين
بيان الملازمة والمساواة فالحاصل على المقدم وحاصله لولم يشرط كذا بالنسبة والملازمة من غير
الملازمة بالنسبة على الصلاة فالحاصل على شرط لا يجب بالنسبة والنسبة ان علمه بغيره عدم وجوبه بالنسبة
فالمساواة حاصله بينها وبين الصوم وان لم يكن حاصلة في نفس الامر وقد يجب بما هو واضح منها وهو مساواة
الصيام للصلوة في تساوي حكمه حال النذر وعدمه مثلاً في آخر التورود على الرخصة فتقول كصلاة الصبح
كان فرضاً لربود على الرخصة من آخر الصلاة بالاولي ثبت للولاء اعراض عليها فلا يصح منها كذا لاجل الجمع
منه لم يثبت اعراض عليه وهذا انما لان اذا امكنها ارشادك الى الجواب هو الثالث فان التساؤل للذاكر
عاماً فالمصنوع الجواب المصنوع على مثال واحد فاصرف **قوله** وقطع **قوله** قد ذكر للقياس حدود مرتبة
مستفاد من هذا في استخرج الحق وهو مردود ببدل الجهد في استخرج الحق من النص والاجماع لان مقتضاها
قد لا يكون ظاهر احتياج الى اجتهاد في صبح العوم والمفهوم والابواب والاشارة ورد المطلق الى المقيد وتضم
السند وغير ذلك وانما فان البدل حال القياس وهو غير القياس فان الدليل المصوب من جهة الشائع سوانظر
فيه القياس اولا ومنها فهو الدليل الموصل الى الحق وهو ايضا مردود بالنص والاجماع ومنها فهو العلم عن نظر
وهو مردود ايضا بالعلم الحاصل عن النظر في نص واجماع وانما فالعلم من القياس لانه هو فلا يصح علمه وقد يجب
المصنف الثلاثة على الترتيب المذكور فالأول هو مردود كلياً بالنص والاجماع والاول خاصة بان البدل حال
القياس والثالث خاصة بان العلم من القياس كذا ذكرنا ومنها ما ذكره ابو هاشم وهو انه حل الشيء عليه باجرا
حكمه عليه وهو مقتضى محل الاجماع فانه يصح عليه الحد وليس قياساً في الاحتق حقيقته لا يحفظ ولا
محتاج الى قيادته يخرج ذلك وهو ان يقال بجامع محاذية طرده ومنها ما ذكره القاضي ابو بكر قال هو حل
معلوم على معلوم في اثبات حكمها او نفيه عنها بامراجاع بينهما اثبات حكمه او نفيه عنها بقوله معلوم على معلوم
يتناول جميع ما يجري فيه القياس من موجود ومعدوم وممكن ومستحيل ولوقال في علمي لاحضار الموجود
قوله في اثبات حكمها او نفيه عنها للتساؤل للقياس الحكم الوجودي هو قول عدوان في القضاة كذا في المحذور
الحكم العدي هو قول كذا فيه الشبهة فلا يوجب القضاة كذا القضاة الصغيرة قوله بامراجاع بينهما الى آخره لتناول

قوله في ان الصوم شرط فيه للاعتكاف بنسبة الصور وتفرقه اما بالنسبة الفارقة وهو الذي لا ينعى من تركها في الصلوة او وجوده هو عدمه سواء في العلة الاعتكاف المستتر كدرا وبما بالسير وهو ان العلة اما الاعتكاف او الاعتكاف بالنسبة او غيرها والاصل عدمه غير ما يكون بالنسبة لا يصح علمه ولا جزمه لانه غير موثر بل هو في الصلوة بدونها كذا في الصلاة لانه كذا في القياس عليها بل لبيان الفارقة اولاً بالاول وصاف السير فلا يجب المساواة لها فلا يصح علمها تأنيهاً انه قياس بالسير بالنسبة على الصلاة بالنسبة في انهما لا يجب بالنسبة ولا تأنيهاً بالنسبة وجوبها فكذا الصيام ويلزمه ان يجب بدون النذر كذا يجب مع النذر والاكمل للنسبة تأنيهاً فلا يفي فيه القياس حصل فيه المساواة والذي فيه عدم المساواة لانه له فلا يصح وقد يجب بان يميز بين بيان الملازمة والمساواة فالحاصل على المقدم وحاصله لولم يشرط كذا بالنسبة والملازمة من غير الملازمة بالنسبة على الصلاة فالحاصل على شرط لا يجب بالنسبة والنسبة ان علمه بغيره عدم وجوبه بالنسبة فالمساواة حاصله بينها وبين الصوم وان لم يكن حاصلة في نفس الامر وقد يجب بما هو واضح منها وهو مساواة الصيام للصلوة في تساوي حكمه حال النذر وعدمه مثلاً في آخر التورود على الرخصة فتقول كصلاة الصبح كان فرضاً لربود على الرخصة من آخر الصلاة بالاولي ثبت للولاء اعراض عليها فلا يصح منها كذا لاجل الجمع منه لم يثبت اعراض عليه وهذا انما لان اذا امكنها ارشادك الى الجواب هو الثالث فان التساؤل للذاكر عاماً فالمصنوع الجواب المصنوع على مثال واحد فاصرف قوله وقطع قوله قد ذكر للقياس حدود مرتبة مستفاد من هذا في استخرج الحق وهو مردود ببدل الجهد في استخرج الحق من النص والاجماع لان مقتضاها قد لا يكون ظاهر احتياج الى اجتهاد في صبح العوم والمفهوم والابواب والاشارة ورد المطلق الى المقيد وتضم السند وغير ذلك وانما فان البدل حال القياس وهو غير القياس فان الدليل المصوب من جهة الشائع سوانظر فيه القياس اولا ومنها فهو الدليل الموصل الى الحق وهو ايضا مردود بالنص والاجماع ومنها فهو العلم عن نظر وهو مردود ايضا بالعلم الحاصل عن النظر في نص واجماع وانما فالعلم من القياس لانه هو فلا يصح علمه وقد يجب المصنف الثلاثة على الترتيب المذكور فالأول هو مردود كلياً بالنص والاجماع والاول خاصة بان البدل حال القياس والثالث خاصة بان العلم من القياس كذا ذكرنا ومنها ما ذكره ابو هاشم وهو انه حل الشيء عليه باجرا حكمه عليه وهو مقتضى محل الاجماع فانه يصح عليه الحد وليس قياساً في الاحتق حقيقته لا يحفظ ولا يحتاج الى قيادته يخرج ذلك وهو ان يقال بجامع محاذية طرده ومنها ما ذكره القاضي ابو بكر قال هو حل معلوم على معلوم في اثبات حكمها او نفيه عنها بامراجاع بينهما اثبات حكمه او نفيه عنها بقوله معلوم على معلوم يتناول جميع ما يجري فيه القياس من موجود ومعدوم وممكن ومستحيل ولوقال في علمي لاحضار الموجود قوله في اثبات حكمها او نفيه عنها للتساؤل للقياس الحكم الوجودي هو قول عدوان في القضاة كذا في المحذور الحكم العدي هو قول كذا فيه الشبهة فلا يوجب القضاة كذا القضاة الصغيرة قوله بامراجاع بينهما الى آخره لتناول

الحكم

الحكم الشرعي بحال العد واسمه والوصف العقلي عن العدمية وفيها كذا في الخطا ليس مرد ولا عدوان فلا يجب
القضاة كذا في الصبي واستحسنه المصنف ثم اسند ذلك عليه من ثلاثة اوجه احدها ان الحمل قد جعله جنساً له وانه
غير صادق عليه لانه من القياس ولا يشرى من غيره القياس بقيا من غيرها انما يشرى بان اثبات الحكم فيها جميعاً بالقياس
وليس كذلك فان الحكم في الاصل ثابت بغيره ثالثاً ان قوله بجامع كاف في التمييز ولا حاجة الى تعصيل الجامع في الحدوث
نقال عليه بنسبة الاول لان الرداد بالحل وجوب النسبة في الحكم اذا اريد بذلك اثبات الحكم لها لا يثبت في
الفرع والثاني بان الاثبات فيها معاً انما يحصل بالاثبات في الفرع الثابت بالقياس لان الاثبات في كل واحد
والثالث بان تمييز الطريقان يتم ان لا جزا في اللفظ كذا اذا حصل منه غير التمييز مقصود وهذا بعيد
تعصيل الاقسام ايضا كان اولى في فصلها بالهوا انما عدلوا عن ذكر حكم الفرع الى حكمه في اوجاهه لانه دور وفيه
دعوى بطلان حد المصنف واشتد الى بغيره وجوابه اما بغيره فان حكم الفرع فرع القياس ومناخر عنه فيقول
عليه فيكون تعريفه به دوراً والجواب ان ثبوت حكم الفرع الجزئي الخارج فرع للقياس الجزئي الخارج والذي يزيد
تعريفه هو القياس الذهني الى ماهية العقلية للقياس وكذا الفرع الذهني اي العقل حقيقته الفرع وكذا الخارج
وهو حصول الحكم الجزئي ليس بينهما نوع القياس الذهني اي لا يتوقف على عقلياته القياس فلا دور **قوله** وازكانه
اقول اركان الشئ اجزاؤه في الوجود الملائم يحصل الاخصوها داخله في حقيقته محققه هو شئ وازكانه القياس
اربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والوصف الجامع واما حكم الفرع فثمره القياس فيتأخر عنه فلا يكون كذا اما
الاصل فهو المحل المشبه به الذي ثبت فيه الحكم وقيل حكمه وقيل دليله فاذا قلنا ان البند مسكر محرم قياساً على الخمر
بدليل قوله حرمت الخمر فالاصل هو المحل المشبه به او الحرمة لا لها حكمه او قوله حرمت الخمر لانه دليله واما
الفرع فتقبل على الاول المشبه بالحكم المشبه وعلى الثاني انه حكمه ولو قبل احد انه دليله وكيف يقال ودليله القياس
وحقيقته ان الاصل ما يثبت عليه الشئ فلا يجب في الكل لان حكم الفرع يثبت على الحكم في الاصل وهو علمه ما حله وكل
ما يثبت عليه الحكم الفرع ابتداءً بواسطة فلا يجب في النسبة ولذلك قال بعض العلما وهو الصحيح الجامع اصل
الحكم في الفرع والحكم فرع له اذ يعلم بكونه يثبت في الاصل بالعلم فان الحكم اصل الجامع والجامع فرع له اذ يستنبط
من بعد العلم بغيره واما في الفرع فان الحكم هو المبنى والمحل يسمى مجازاً واعلم ان الاصطلاح المتعارف بين الاصل
والفرع هما المحلل والمحلل عليه هذا الاصطلاح مستمر **قوله** ومن شروط **اقول** ان القياس شرطاً لكل عده منها
تعلق ركن من اركان شرط حكم الاصل ان يكون حكمها هو كذا سبباً او عقلاً لاجل ان المطلوب اثبات
حكم شرعي للمساواة في علمه ولا يصح لانه لا يكون شرطاً في اشتد فيجب الحكم كذا بوجوب الاسكان او كما يسمى اركان
باطلاس القول خارجاً عن النظام وهذا يثبت على ان القياس لا يجري في اللغة وقدمه ولا في العقليات من الصفات الاغصا
وهو الصحيح عند وفادته نظراً فيما اذا اسلفني فان لم يكن المقضي ثبات الاصل كان قياساً اصلها والنقي الاصل
لان قياس عليه المقياس هو حكم شرعي ولا الاصل لثبوتها بغير القياس وبلا جامع وقد يرد في كذا من المسائل
ولذلك يقول المناظر لابد من بيان المقضي الاصل وما ذلك الا لبيان ان الحكم شرعاً **قوله** وان لا يكون **اقول** فانه
ومن شروط حكم الاصل ان لا يكون فرعاً عن القياس بل اجتماع او نفي وجوده الحائز بالنسبة لانا العلة

قوله في ان الصوم شرط فيه للاعتكاف بنسبة الصور وتفرقه اما بالنسبة الفارقة وهو الذي لا ينعى من تركها في الصلوة او وجوده هو عدمه سواء في العلة الاعتكاف المستتر كدرا وبما بالسير وهو ان العلة اما الاعتكاف او الاعتكاف بالنسبة او غيرها والاصل عدمه غير ما يكون بالنسبة لا يصح علمه ولا جزمه لانه غير موثر بل هو في الصلوة بدونها كذا في الصلاة لانه كذا في القياس عليها بل لبيان الفارقة اولاً بالاول وصاف السير فلا يجب المساواة لها فلا يصح علمها تأنيهاً انه قياس بالسير بالنسبة على الصلاة بالنسبة في انهما لا يجب بالنسبة ولا تأنيهاً بالنسبة وجوبها فكذا الصيام ويلزمه ان يجب بدون النذر كذا يجب مع النذر والاكمل للنسبة تأنيهاً فلا يفي فيه القياس حصل فيه المساواة والذي فيه عدم المساواة لانه له فلا يصح وقد يجب بان يميز بين بيان الملازمة والمساواة فالحاصل على المقدم وحاصله لولم يشرط كذا بالنسبة والملازمة من غير الملازمة بالنسبة على الصلاة فالحاصل على شرط لا يجب بالنسبة والنسبة ان علمه بغيره عدم وجوبه بالنسبة فالمساواة حاصله بينها وبين الصوم وان لم يكن حاصلة في نفس الامر وقد يجب بما هو واضح منها وهو مساواة الصيام للصلوة في تساوي حكمه حال النذر وعدمه مثلاً في آخر التورود على الرخصة فتقول كصلاة الصبح كان فرضاً لربود على الرخصة من آخر الصلاة بالاولي ثبت للولاء اعراض عليها فلا يصح منها كذا لاجل الجمع منه لم يثبت اعراض عليه وهذا انما لان اذا امكنها ارشادك الى الجواب هو الثالث فان التساؤل للذاكر عاماً فالمصنوع الجواب المصنوع على مثال واحد فاصرف قوله وقطع قوله قد ذكر للقياس حدود مرتبة مستفاد من هذا في استخرج الحق وهو مردود ببدل الجهد في استخرج الحق من النص والاجماع لان مقتضاها قد لا يكون ظاهر احتياج الى اجتهاد في صبح العوم والمفهوم والابواب والاشارة ورد المطلق الى المقيد وتضم السند وغير ذلك وانما فان البدل حال القياس وهو غير القياس فان الدليل المصوب من جهة الشائع سوانظر فيه القياس اولا ومنها فهو الدليل الموصل الى الحق وهو ايضا مردود بالنص والاجماع ومنها فهو العلم عن نظر وهو مردود ايضا بالعلم الحاصل عن النظر في نص واجماع وانما فالعلم من القياس لانه هو فلا يصح علمه وقد يجب المصنف الثلاثة على الترتيب المذكور فالأول هو مردود كلياً بالنص والاجماع والاول خاصة بان البدل حال القياس والثالث خاصة بان العلم من القياس كذا ذكرنا ومنها ما ذكره ابو هاشم وهو انه حل الشيء عليه باجرا حكمه عليه وهو مقتضى محل الاجماع فانه يصح عليه الحد وليس قياساً في الاحتق حقيقته لا يحفظ ولا يحتاج الى قيادته يخرج ذلك وهو ان يقال بجامع محاذية طرده ومنها ما ذكره القاضي ابو بكر قال هو حل معلوم على معلوم في اثبات حكمها او نفيه عنها بامراجاع بينهما اثبات حكمه او نفيه عنها بقوله معلوم على معلوم يتناول جميع ما يجري فيه القياس من موجود ومعدوم وممكن ومستحيل ولوقال في علمي لاحضار الموجود قوله في اثبات حكمها او نفيه عنها للتساؤل للقياس الحكم الوجودي هو قول عدوان في القضاة كذا في المحذور الحكم العدي هو قول كذا فيه الشبهة فلا يوجب القضاة كذا القضاة الصغيرة قوله بامراجاع بينهما الى آخره لتناول

اما ان يحد في القياس بل ولا يتحد فان احدث العلة في القياسين قد كراعي ما هو اصل في قياس في فرع في احوالها
طرحه من الوسط وقياس احد الطرفين على الاخر مما لمان بقول الساقية في السفر على انه مطوم يكون ربها كالتفاح
فمنع المحصر كالتفاح ربها فيقول لا نه مطوم كما لبر فانه كان يمكن ان يقول في السفر على انه مطوم كما لبر من غير
التفاح كان ذكر التفاح عينا القابضة وان لم يتحد العلة في القياسين فانه قد صرح باعتبار العلة المذكورة ثانيا في ايات
حكم الاصل والها ليست ثابتة في الفرع والمذكورة اولاً وان ثبت في الفرع فالحاشية غير معتبرة ولا مساواة بها في العلة
المعتبرة فلا تعد بمقتضاه قول السند في الظاهر عيب فيسبح بما ليس فيسبح بما التماثل كالفرق والرق فمع المحصر
ان السبح فيسبح بالرق والفرق فمع المحصر السبح فيسبح بالرق والفرق فيقول لا نه مقوت للاستماع ككسب فوات
الاستماع هو الذي ثبت لاجله الحاشية والرق والفرق فانه غير موجود في الظاهر والثابت في الظاهر وهو كونه فيسبح به
السبح لم يثبت اعتباراً من الاخر جامع للصورتين ان يقول في الموضوع عباد فثبت في العلة كالتبريم بقوله لا نه علة
كالعبادة فتخل العلة او يقول لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
نما ثبت به في الاصل كالاتحاد والمصرح ان ثبت في الاصل بعبادة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
اول ما ذكرناه كان في عاين اوجه السند والمصرح ان ثبت في الاصل بعبادة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
مثلاً بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
هو القابضة في قياس فاسد لانه اعترف بمناجاة في الاصل وهو اثبات الصحة في فريضة الحج والاعتراف بطلان
احدي مقدمات دليله اعتراف بطلان دليله والسمع من المدي ما هو معتبر في بطلان قوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
ان يقول الساقية في السند الذي حكى فيه الشهادة لا يوجب العصار كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
مذهب المعتزلة في فرع من زعمه فلا يمكن السند من تقرير مذهبهم بدمع اعترافه بطلان فان قيل قد يصلح الزمان في
ان لو التزمه لزم المقصود والاكاذيب في مناقضتها في مذهبهم لعلها بالغة في موضوعه ومن موضع الجواب ان الاراء ابلغ
برحمتهم احدها ان يقول العلة في الاصل عدي غير ذلك ولا يجب ذكرها واما بان يقول في خطاي في الاصل وفي الفرع
ولا يلزم منه الخطا في الفرع معينا وهو مطلوبك وربما اعترف بخطاي في الاصل ولا يصرف ذلك في الفرع **قوله** وان
لا يكون **اول** شرط القياس وجود مثل على طرفة غير محله فاداعلم انفا ذلك قبل انه معدول به عن سائر القياس في طرفة
والبالغ فيه اي جعل علة ومجاورة اعترافه في قياس القياس فلا يقاس عليه فانه ما لا يعمل بعينه ومقتضى
قياسه فيسبح لخرج عن قاعدة مقصورة كشهادة خزيمة فالعلة السلا من سبله خزيمة فهو حسيه فلا ثبت ذلك
الحكمة وان كان اعلم منه ربه في المعنى المناسب لذلك من التبريم والصدق كالتبريم فانه علم ضرورة ان القاعدة
مقدرة شرعاً لخرج سبل الاصل العلة كالتبريم منها او ثبوت حلاله فمن علة شرعاً منقطع به وقصوره يخرج
عن قاعدة كاعداد الركعات وكسائر الطلوع وحصوله سائر القياسات من مالا نظيره وهو انما هو انما هو انما هو انما هو
ظاهر كسائر الساقية اذ علة السفر وهو معنيها سبب للرجعة لما فيه من الشقة لكن هذا الوصف لم يوجد في موضع آخر
وقصوره ليس له معنيها كالتبريم في كسائر القياسات من مالا نظيره وهو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
والا بعدد الاعمال التي لم يثبتها الساقية ولا لاشرار الذين لا يرفعهم وازع النوى الخلف على حكمة واحدة

قوله

قوله ما ذكرناه كان في عاين اوجه السند والمصرح ان ثبت في الاصل بعبادة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة

قوله

فدعي فيه الصلحان ولا نظيره **قوله** ومنها **اول** من شرط الحكم الاصل ان يكون فيه قياس مركب وهو السقي
عن اثبات حكم الاصل بالدليل هو اقامة الحكم له فيه مع ان المحصر يكون ما لمان يكون حكمه معادلاً لعلة المستدل وذلك
اما منعه لعينه او لوجودها فيه والا ليسي مركب الاصل والثاني مركب الوصف فالعلة الساقية والها في الاصل
في مركب الحكم والسند مركب العلة على الحكم والمحصر خلافة والظاهر انه انما يسمى مركباً لانه لا يتألف الحكم كالتبريم بقوله لا نه علة
قياساً فانما ان الاول للفقهاء على الحكم وهو الاصل باصطلاح دون الوصف الذي يعلل به السند فيسمى مركب الاصل
والثاني لقياسه على الوصف الذي يعلل به السند فيسمى مركب الوصف بمنزلة عن صاحبه ما في قياسه مثلاً الاول
وهو مركب الاصل ان يقول الساقية في سبله السند فيسبح بالرق والفرق فمع المحصر السبح فيسبح بالرق والفرق فيقول لا نه مقوت
العلة عند في عدم فعله بالمركب ليس هو كونه عينا اوجه الالة المستحق للقياس من السند والورثة لا يثبت في
عبد الحجر من ادا الحجر فيسبحه السيد وان يصير حراً اداها فيسبحه الورثة وجهاله المستحق لم يثبت في العبد
فان ثبت هذه العلة بطلان الحاشية في الحكم لعدم ثباته في العلة وان ثبت في الاصل بعبادة كالتبريم بقوله لا نه علة
الحاشية كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
او منع الحكم في الاصل كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
سبله بطلان الحكم في الاصل كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
في الاصل فان قوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
وهو عدم الوقوع في قوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
ان الحكم في هذه الصورة لا يثبت في الاصل كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
نما هو في العلة لا يتم القياس قوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
فهو دعوى انه دو قياس مركب فان المحصر لا يخرج عن اظهار قيد يخص بالاصل يدعي ان ذلك هو العلة عند ولا
سبله بالدليل على ان علة الحكم عند بل لو قال على غير ذلك ولم يبعد سمع منه فادعوى ثبوت ذلك
هو تسليمه واعترافه فاذا اعترف فان سبله اوجوده في الاصل كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
من عقل او صبر او شرع على التبريم في سبله الدليل عليه لانه معتبر في حجة الموجب ويؤيده او يثبت الدليل
فلزمه القول بالموجب كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
ما يحيل به الظن ليو اقامة صاحبه عليه فيسبحه كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
يكن حكم الاصل معاً عليه مطلقاً ويخرج باجماع المحصر فاذا كان معاً عليه فلا كلام فيه فاذا لم يكن معاً عليه مطلقاً
ولا بين المحصرين بل في ايات حكم الاصل فيسبحه كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
يعمل منه في الاصل وقيل لا يصلح الا بدعي الاجماع اما مطلقاً او بين المحصرين كما ذكرنا واذ كان الحكم سبله اوجوده
ان يقول في الميا من اذ كانت المسئلة هالكة متبايعان كما لمان فاقول ان كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
عليه السلام اذ اختلفا متبايعان فيسبحه كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة
يقول في المناظرة مقدمة لقبول المنع واللازم باطل بما لا يلزم ان من سمع ذلك وشتر في حكم الاصل الاجماع

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله ما ذكرناه كان في عاين اوجه السند والمصرح ان ثبت في الاصل بعبادة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة

قوله ما ذكرناه كان في عاين اوجه السند والمصرح ان ثبت في الاصل بعبادة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة

قوله ما ذكرناه كان في عاين اوجه السند والمصرح ان ثبت في الاصل بعبادة كالتبريم بقوله لا نه علة كالتبريم بقوله لا نه علة

هذا هو الأصل في الأصول وهو ثابت في كل مقدمة قبل البيع وربما يعرف بأن هذا هو شرعي مثل الأول ويستدعي ما استدعيه بخلاف المقدمات الأخرى والمطلحة هذه اصطلاحات وكل بطر فيها يصطح عليه لا يمكن المساحة فيه **قوله** ومنها **القول** من شرط حكم الأصل لا يكون له شبهة ملائمة الفزع والألم يكن جعل أصلها أصلا والأخر فرعاً أو من العكس وكان القياس ضابطاً ونظيراً لا يلاط بل مثلاً لما لا يدره مطعون ولا يجوز سبعة خمسة متفاداً قياساً على البرمجة في البرمجة قال صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الطعام إلا بالطعام لا يبيعون سواها فإن الطعام يتناول للدره كما يتناول الدرهم وانت تعلم ما ذكرنا من قبل العلة إذا كان فصلاً واجباً لا يتناول الدرهم بل يقطع من قبله ساروقاً لا ساروقاً من الخي مقبول ولم قلت أن الساروق من الخي إنما يقطع لأنه ساروق مقبول لقوله والساروق فاقطعوا اليدجار رب القطع على السرقة بغا العقيب وقد على أنه مقتضى للقطع كاسياني فيما قلنا يوجب ثبوت الطرفة الذي بالنظر فإن ثبوت العلة بعد ثبوت الطرفة ولا يلزم للثبوت الاستدلال كونه عاملاً وصائباً لذلك زيادة بيان **قوله** ومن شرط علة الخ **القول** ما تقدم شرطاً في الأصل وهذه تقدم شرطاً في شرط علة الأصل في معنى ما يعلل به الطرفة الأصل فيها أن يكون بمعنى الباعث لا أماراً مجردة ومنها أن يكون مثله على حكمه مقصوده للشارع من شرع الحكم من حصول مصلحة أو تحليها أو دفع معصية أو توقيفها لأهلها أو كبح جماح أماراً لم يكن لها فائدة الأثر بها الحكم وإنما يعرفها الحكم إذا لم يكن مقصوده أو محملاً عليها ولا يعرف الحكم أيضاً بالصل والاحتجاج لأهلها فإن قوله الحرمة في الحرمة بالأسكار يصح بحرمة الحر فلا يكون قد عرف بالعلمة في أن يعرف بها وهي مستبعدة وجديد بل هو الدور لأن المستبعدة تعرف بالاستبوت للحكم فلو عرف ثبوت الحكم هو الدور **قوله** ومنها **القول** ومن شرط العلة أن يكون وصفها ظاهراً مستبسطاً في نفسه حتى يكون ضابطاً للحكم لا حكمه مجردة وذلك لظاهرها كإرضى في التجارة فيقطع بصيغ العقود لكونها ظاهرة مستبعدة أو لعدم انضباطها كالمنفعة فإن لها مراتب لأخصي ويختلف بالأحوال والاشخاص اختلافاً عظيماً ليس كل مرتبة مناطاً ولا يمكن تمييز مرتبته منها إذا لم تكن لها فائدة الأثر بها وضبطها في نفسها فيقطع بالسفر ولو وجدت حكمة مجردة وكانت ظاهرة بنفسها مستبعدة بحيث يمكن اعتبارها ومعناها باعتبارها وارتباطها بطر الحكم على الإصح لها فاعلم قطعاً أنها هي المقصودة للشارع واعتبر المظنة لأصلها المانع ضابطاً وأصطفاً لها فإذا كان المانع من اعتبارها جاز اعتبارها طعناً وقيل لا يجوز في الواقع من الشارع ولم يقع ولم يصبر المظان بدوها وقد اعتبر كما في تلك المرونة في السفر وصاحب الصنع الساقية في الحضرة الجواب ليس لاستفاضة ذلك كما يقصده الشارع في أحكامه والمظنة لا يحاط بها وأما الحكم كما سيجي **قوله** ومنها **القول** يجوز تعليل الحكم الشبوبي بالشبوبي كما تحرم بالأسكار والعددي العددي كعدم فساد التصرف بعدم العقل والعددي الوجودي كعدم فساد التصرف بالأسراف وأما عكسه وهو تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي فالوجودي بالوصف العددي وفيه الخلاف والأكثر على جوازها والمختار منعه لما لو كان لعدم علة الحكم الشبوبي كان أو مقتضىه مناسباً والأكثر باطل في نفسه أما الأولى وفي الملازمة فلا بد وأن يكون علة معنى الباعث هي الباعث وهو المناسب أو أمر مستعمل عليه وهو المظنة وأما الثانية وهو بطلان الأصل فمقررهما

أما في الأصل المستعمل المطلوب إلى آخره وأما سائر كلامه يوجب التسلسل المحتمل ويجمع من حصول مقصود المناطه وهذا لا يخص حكم الأصل بل هو ثابت في كل مقدمة قبل البيع وربما يعرف بأن هذا هو شرعي مثل الأول ويستدعي ما استدعيه بخلاف المقدمات الأخرى والمطلحة هذه اصطلاحات وكل بطر فيها يصطح عليه لا يمكن المساحة فيه **قوله** ومنها **القول** من شرط حكم الأصل لا يكون له شبهة ملائمة الفزع والألم يكن جعل أصلها أصلا والأخر فرعاً أو من العكس وكان القياس ضابطاً ونظيراً لا يلاط بل مثلاً لما لا يدره مطعون ولا يجوز سبعة خمسة متفاداً قياساً على البرمجة في البرمجة قال صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الطعام إلا بالطعام لا يبيعون سواها فإن الطعام يتناول للدره كما يتناول الدرهم وانت تعلم ما ذكرنا من قبل العلة إذا كان فصلاً واجباً لا يتناول الدرهم بل يقطع من قبله ساروقاً لا ساروقاً من الخي مقبول ولم قلت أن الساروق من الخي إنما يقطع لأنه ساروق مقبول لقوله والساروق فاقطعوا اليدجار رب القطع على السرقة بغا العقيب وقد على أنه مقتضى للقطع كاسياني فيما قلنا يوجب ثبوت الطرفة الذي بالنظر فإن ثبوت العلة بعد ثبوت الطرفة ولا يلزم للثبوت الاستدلال كونه عاملاً وصائباً لذلك زيادة بيان **قوله** ومن شرط علة الخ **القول** ما تقدم شرطاً في الأصل وهذه تقدم شرطاً في شرط علة الأصل في معنى ما يعلل به الطرفة الأصل فيها أن يكون بمعنى الباعث لا أماراً مجردة ومنها أن يكون مثله على حكمه مقصوده للشارع من شرع الحكم من حصول مصلحة أو تحليها أو دفع معصية أو توقيفها لأهلها أو كبح جماح أماراً لم يكن لها فائدة الأثر بها الحكم وإنما يعرفها الحكم إذا لم يكن مقصوده أو محملاً عليها ولا يعرف الحكم أيضاً بالصل والاحتجاج لأهلها فإن قوله الحرمة في الحرمة بالأسكار يصح بحرمة الحر فلا يكون قد عرف بالعلمة في أن يعرف بها وهي مستبعدة وجديد بل هو الدور لأن المستبعدة تعرف بالاستبوت للحكم فلو عرف ثبوت الحكم هو الدور **قوله** ومنها **القول** ومن شرط العلة أن يكون وصفها ظاهراً مستبسطاً في نفسه حتى يكون ضابطاً للحكم لا حكمه مجردة وذلك لظاهرها كإرضى في التجارة فيقطع بصيغ العقود لكونها ظاهرة مستبعدة أو لعدم انضباطها كالمنفعة فإن لها مراتب لأخصي ويختلف بالأحوال والاشخاص اختلافاً عظيماً ليس كل مرتبة مناطاً ولا يمكن تمييز مرتبته منها إذا لم تكن لها فائدة الأثر بها وضبطها في نفسها فيقطع بالسفر ولو وجدت حكمة مجردة وكانت ظاهرة بنفسها مستبعدة بحيث يمكن اعتبارها ومعناها باعتبارها وارتباطها بطر الحكم على الإصح لها فاعلم قطعاً أنها هي المقصودة للشارع واعتبر المظنة لأصلها المانع ضابطاً وأصطفاً لها فإذا كان المانع من اعتبارها جاز اعتبارها طعناً وقيل لا يجوز في الواقع من الشارع ولم يقع ولم يصبر المظان بدوها وقد اعتبر كما في تلك المرونة في السفر وصاحب الصنع الساقية في الحضرة الجواب ليس لاستفاضة ذلك كما يقصده الشارع في أحكامه والمظنة لا يحاط بها وأما الحكم كما سيجي **قوله** ومنها **القول** يجوز تعليل الحكم الشبوبي بالشبوبي كما تحرم بالأسكار والعددي العددي كعدم فساد التصرف بعدم العقل والعددي الوجودي كعدم فساد التصرف بالأسراف وأما عكسه وهو تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي فالوجودي بالوصف العددي وفيه الخلاف والأكثر على جوازها والمختار منعه لما لو كان لعدم علة الحكم الشبوبي كان أو مقتضىه مناسباً والأكثر باطل في نفسه أما الأولى وفي الملازمة فلا بد وأن يكون علة معنى الباعث هي الباعث وهو المناسب أو أمر مستعمل عليه وهو المظنة وأما الثانية وهو بطلان الأصل فمقررهما

تقدم شرطاً في الأصل

هذا هو الأصل في الأصول وهو ثابت في كل مقدمة قبل البيع وربما يعرف بأن هذا هو شرعي مثل الأول ويستدعي ما استدعيه بخلاف المقدمات الأخرى والمطلحة هذه اصطلاحات وكل بطر فيها يصطح عليه لا يمكن المساحة فيه **قوله** ومنها **القول** من شرط حكم الأصل لا يكون له شبهة ملائمة الفزع والألم يكن جعل أصلها أصلا والأخر فرعاً أو من العكس وكان القياس ضابطاً ونظيراً لا يلاط بل مثلاً لما لا يدره مطعون ولا يجوز سبعة خمسة متفاداً قياساً على البرمجة في البرمجة قال صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الطعام إلا بالطعام لا يبيعون سواها فإن الطعام يتناول للدره كما يتناول الدرهم وانت تعلم ما ذكرنا من قبل العلة إذا كان فصلاً واجباً لا يتناول الدرهم بل يقطع من قبله ساروقاً لا ساروقاً من الخي مقبول ولم قلت أن الساروق من الخي إنما يقطع لأنه ساروق مقبول لقوله والساروق فاقطعوا اليدجار رب القطع على السرقة بغا العقيب وقد على أنه مقتضى للقطع كاسياني فيما قلنا يوجب ثبوت الطرفة الذي بالنظر فإن ثبوت العلة بعد ثبوت الطرفة ولا يلزم للثبوت الاستدلال كونه عاملاً وصائباً لذلك زيادة بيان **قوله** ومن شرط علة الخ **القول** ما تقدم شرطاً في الأصل وهذه تقدم شرطاً في شرط علة الأصل في معنى ما يعلل به الطرفة الأصل فيها أن يكون بمعنى الباعث لا أماراً مجردة ومنها أن يكون مثله على حكمه مقصوده للشارع من شرع الحكم من حصول مصلحة أو تحليها أو دفع معصية أو توقيفها لأهلها أو كبح جماح أماراً لم يكن لها فائدة الأثر بها الحكم وإنما يعرفها الحكم إذا لم يكن مقصوده أو محملاً عليها ولا يعرف الحكم أيضاً بالصل والاحتجاج لأهلها فإن قوله الحرمة في الحرمة بالأسكار يصح بحرمة الحر فلا يكون قد عرف بالعلمة في أن يعرف بها وهي مستبعدة وجديد بل هو الدور لأن المستبعدة تعرف بالاستبوت للحكم فلو عرف ثبوت الحكم هو الدور **قوله** ومنها **القول** ومن شرط العلة أن يكون وصفها ظاهراً مستبسطاً في نفسه حتى يكون ضابطاً للحكم لا حكمه مجردة وذلك لظاهرها كإرضى في التجارة فيقطع بصيغ العقود لكونها ظاهرة مستبعدة أو لعدم انضباطها كالمنفعة فإن لها مراتب لأخصي ويختلف بالأحوال والاشخاص اختلافاً عظيماً ليس كل مرتبة مناطاً ولا يمكن تمييز مرتبته منها إذا لم تكن لها فائدة الأثر بها وضبطها في نفسها فيقطع بالسفر ولو وجدت حكمة مجردة وكانت ظاهرة بنفسها مستبعدة بحيث يمكن اعتبارها ومعناها باعتبارها وارتباطها بطر الحكم على الإصح لها فاعلم قطعاً أنها هي المقصودة للشارع واعتبر المظنة لأصلها المانع ضابطاً وأصطفاً لها فإذا كان المانع من اعتبارها جاز اعتبارها طعناً وقيل لا يجوز في الواقع من الشارع ولم يقع ولم يصبر المظان بدوها وقد اعتبر كما في تلك المرونة في السفر وصاحب الصنع الساقية في الحضرة الجواب ليس لاستفاضة ذلك كما يقصده الشارع في أحكامه والمظنة لا يحاط بها وأما الحكم كما سيجي **قوله** ومنها **القول** يجوز تعليل الحكم الشبوبي بالشبوبي كما تحرم بالأسكار والعددي العددي كعدم فساد التصرف بعدم العقل والعددي الوجودي كعدم فساد التصرف بالأسراف وأما عكسه وهو تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي فالوجودي بالوصف العددي وفيه الخلاف والأكثر على جوازها والمختار منعه لما لو كان لعدم علة الحكم الشبوبي كان أو مقتضىه مناسباً والأكثر باطل في نفسه أما الأولى وفي الملازمة فلا بد وأن يكون علة معنى الباعث هي الباعث وهو المناسب أو أمر مستعمل عليه وهو المظنة وأما الثانية وهو بطلان الأصل فمقررهما

تقدم شرطاً في الأصل

أن العلة العلانية أما عدم مطلق أو عدم محصور بامر مضاف هو الباطن أما العلة المطلق فاصح أنه لا يعلل بالعدم خصوصية محل وجوبه واستوائه في الكل وأما العلة المحصورة بامر فلا بد أن يكون وجود ذلك الأمر عيناً للمصلحة والمصلحة لا يكون فإن كان مبدأ المصلحة فباطل لأن اعتبار عدمه يوجب تلك المصلحة ولا يصح مقتضوداً وإن كان مبدأ المصلحة فهو مانع وعدمه مانع وعدم المانع ليس علة بالعدم مع مقتضى بقا ليعطاه لعلها ولغيره وسائر العلل والتجارب ولو علل بغيرها لغير المانع لغيرها وهذا إذا كان وجوده مبدأ المصلحة أو العلة حتى يكون عدمه مناسباً وإن لم يكن كذلك حتى يكون عدمه مطنه فاما أن يكون وجوده مناسباً لوجود مناسب أو لا فإن كان فهو بحث مستلزم وجوده عدمه المناسب لا بد أن يستلزم عدمه وجوده المناسب لحصول الطرفة به وحيدته يكون هو مقتضى المناسب ويكون حاصله انعكاساً لعدم مقتضى المناسب فالحكم كذا أو جعل عدم مقتضى المناسب مطنه لوجود المناسب وهذا لا يصح لأن مقتضى المانع المناسب أن كان ظاهراً اعني عن المظنة بنفسه وكان هو العلة الحقيقية وإن كان حقيقياً فمقتضيه وهو ما عدمه مطنه أيضاً حتى لا ينقض من سائر الخلل والحقا ولذلك أنما يعلم وجود المحصورات ضرورة تعلم عدمها كذلك فيكون عدم مقتضىها أيضاً حقيقياً لا يصح مطنه الخفي وإن لم يكن مناسباً فالمناسب يحصل عدمه وجوده كحصول عدمه فيكون وجوده وعدمه سواء في حصول المصلحة لا خصوصية لأصلها فلا يكون عدمه خاصة مطنه للمصلحة فلا يصح علة وقد فرضنا علة هذا خلف ولموضح ذلك مثال وهو أنه إذا قيل في المرتد يقتل لعدم إسلامه فذلك إنما لأن ذلك مع الإسلام مصلحي فيلزم من اعتبار عدمه ثبوتها أو فيه معصية فباعتبه أن الإسلام مانع في مقتضى لقتله وإلا فاما أن يأتي بها سبباً للقتل هو الكفر مثلاً فإن كان الكفر ظاهراً فليقل مثل لأنه كافراً وإن كان خفياً فالإسلام كذلك فعدمه كذلك ولا فرق ضرورة بين معرفة الكفر ومعرفة عدم الإسلام في الحقا وإن كان لا يأتي في مناسباً إذ ليس الكفر هو المناسب ولذلك قال مالك يقتل وإن رجع إلى الإسلام فالسبب أمر آخر يجمع مع الإسلام فالإسلام وعدمه سواء في حصول المصلحة فلا يكون عدمه مطنه الخلل الحقا وإن ساقى مناسباً قوله يكون عدمه مطنه لغيره ممتنع وإنما يلزم لو لم يكن ذلك المناسب هو العلة بعينه لمحال أن يكون تعلل الحكم بالعدم كالتعلل بمسئلة لعدم الإسلام فيه المصلحة المقصودة وهو الترام الإسلام خوفاً من القتل وإن أوردت أمراً وجوداً مناسباً فباعتباره لا يأتي فيه قوله فوجوده كعدمه فلما ممتنع إذ عدمه مستلزم المقصود ووجوده وإن لم يناف فلا يستلزم وإن ثبت فاعتبر ذلك في المثال المذكور ولما أيضاً يعلم جميع أحد يقول العلة كذا وعدمه كذا مع كثرة السير والتقسيم ولو كان صالحاً للسير ولو قيل لا وقد يقال قد سمع فانه لا فرق بين أن يعلل العلة الإخبار بعدم الإصابت والمجانة وعلة تصرف الولي ما لم يولي الجواز لعدم العقل والتقدير عن العمل العددي بعبارات وجودية وأخر عدمه بالعبارات الوجودية مجردة وعي وقد استدل بأن العلة وجودية فلا يصح لها عدم بيان لها وجودية أن يقتضيه وهو لا علة عدمه لصدقه على المعدوم وهي وجودية والأعذار المقضيان وقد تقدم تقرير مثله في مسألة الحس والفقه مع جوابه من مقتضى المكان وكذا إتيان الرجوع بصورة السلب صادرة لجواز كونه ثبوتاً أو منقياً ويزاد فيها أنه لا يقتضي أن لا يعلل بالعدم أصلاً

تقدم شرطاً في الأصل

القتل

هذا هو الأصل في الأصول وهو ثابت في كل مقدمة قبل البيع وربما يعرف بأن هذا هو شرعي مثل الأول ويستدعي ما استدعيه بخلاف المقدمات الأخرى والمطلحة هذه اصطلاحات وكل بطر فيها يصطح عليه لا يمكن المساحة فيه **قوله** ومنها **القول** من شرط حكم الأصل لا يكون له شبهة ملائمة الفزع والألم يكن جعل أصلها أصلا والأخر فرعاً أو من العكس وكان القياس ضابطاً ونظيراً لا يلاط بل مثلاً لما لا يدره مطعون ولا يجوز سبعة خمسة متفاداً قياساً على البرمجة في البرمجة قال صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الطعام إلا بالطعام لا يبيعون سواها فإن الطعام يتناول للدره كما يتناول الدرهم وانت تعلم ما ذكرنا من قبل العلة إذا كان فصلاً واجباً لا يتناول الدرهم بل يقطع من قبله ساروقاً لا ساروقاً من الخي مقبول ولم قلت أن الساروق من الخي إنما يقطع لأنه ساروق مقبول لقوله والساروق فاقطعوا اليدجار رب القطع على السرقة بغا العقيب وقد على أنه مقتضى للقطع كاسياني فيما قلنا يوجب ثبوت الطرفة الذي بالنظر فإن ثبوت العلة بعد ثبوت الطرفة ولا يلزم للثبوت الاستدلال كونه عاملاً وصائباً لذلك زيادة بيان **قوله** ومن شرط علة الخ **القول** ما تقدم شرطاً في الأصل وهذه تقدم شرطاً في شرط علة الأصل في معنى ما يعلل به الطرفة الأصل فيها أن يكون بمعنى الباعث لا أماراً مجردة ومنها أن يكون مثله على حكمه مقصوده للشارع من شرع الحكم من حصول مصلحة أو تحليها أو دفع معصية أو توقيفها لأهلها أو كبح جماح أماراً لم يكن لها فائدة الأثر بها الحكم وإنما يعرفها الحكم إذا لم يكن مقصوده أو محملاً عليها ولا يعرف الحكم أيضاً بالصل والاحتجاج لأهلها فإن قوله الحرمة في الحرمة بالأسكار يصح بحرمة الحر فلا يكون قد عرف بالعلمة في أن يعرف بها وهي مستبعدة وجديد بل هو الدور لأن المستبعدة تعرف بالاستبوت للحكم فلو عرف ثبوت الحكم هو الدور **قوله** ومنها **القول** ومن شرط العلة أن يكون وصفها ظاهراً مستبسطاً في نفسه حتى يكون ضابطاً للحكم لا حكمه مجردة وذلك لظاهرها كإرضى في التجارة فيقطع بصيغ العقود لكونها ظاهرة مستبعدة أو لعدم انضباطها كالمنفعة فإن لها مراتب لأخصي ويختلف بالأحوال والاشخاص اختلافاً عظيماً ليس كل مرتبة مناطاً ولا يمكن تمييز مرتبته منها إذا لم تكن لها فائدة الأثر بها وضبطها في نفسها فيقطع بالسفر ولو وجدت حكمة مجردة وكانت ظاهرة بنفسها مستبعدة بحيث يمكن اعتبارها ومعناها باعتبارها وارتباطها بطر الحكم على الإصح لها فاعلم قطعاً أنها هي المقصودة للشارع واعتبر المظنة لأصلها المانع ضابطاً وأصطفاً لها فإذا كان المانع من اعتبارها جاز اعتبارها طعناً وقيل لا يجوز في الواقع من الشارع ولم يقع ولم يصبر المظان بدوها وقد اعتبر كما في تلك المرونة في السفر وصاحب الصنع الساقية في الحضرة الجواب ليس لاستفاضة ذلك كما يقصده الشارع في أحكامه والمظنة لا يحاط بها وأما الحكم كما سيجي **قوله** ومنها **القول** يجوز تعليل الحكم الشبوبي بالشبوبي كما تحرم بالأسكار والعددي العددي كعدم فساد التصرف بعدم العقل والعددي الوجودي كعدم فساد التصرف بالأسراف وأما عكسه وهو تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي فالوجودي بالوصف العددي وفيه الخلاف والأكثر على جوازها والمختار منعه لما لو كان لعدم علة الحكم الشبوبي كان أو مقتضىه مناسباً والأكثر باطل في نفسه أما الأولى وفي الملازمة فلا بد وأن يكون علة معنى الباعث هي الباعث وهو المناسب أو أمر مستعمل عليه وهو المظنة وأما الثانية وهو بطلان الأصل فمقررهما

وعلى العدي على جابر انفا قوله فالواجب **الاول** المحقق حصارها والواضح لعديل الصرب بانها الاسامع ان
الضرب ثبوت واسمها الاسامع على فاما الاسم صحة بل العليل انه ما كلفه الانسان وهو امر يتحقق محقق فالوا
ثابته من يكون المحرر المحرر هو وجودي وهو على العدي مع اسما المعارض فحده على حده ما عدم وما جزم وعلم
هو عدمه وعلى وجودي بطلان مسكوكا على وكذلك الدوران على معرفته كون المدار على وهو وجوده والوجود
على لانه عبارة عن الوجود مع الوجود والعدم مع العدم فاحد جزمه عدم فهو عدم الجواب العدم في الصورة
شرط لا جزم ولا حق ان نفس العدي لا يستقل تعريف **المحرر** وان لا يكون **الاول** العلة مقسورة الى متعدده
سعدى الاصل فيوجد في غيره الى فاصلة لا تعدله اما التعدية فتستلزم فيها ان لا يكون في المحل او جزا المحل حقيقة
اذ لا يصور تعديتها واما الجزا المحل للاعراف لا تسببه المتكلم خرابل وصفها نفسيا واما الفاصلة ان جزم فقد يكون
المحل او جزا لا مانع بقي النظر في العاصرة في جواز التعديل بها وعدمه اما اذا كان ثبوتها بالصل والاجماع فصحيح انفا
وان كان غيرهما من سائر العليلة كالناسبه والسبب والاكثر على صحتها مثاله تعديل حرية الربوب في التقدير محققا اي
بكونها دها وقضه وهو نفس المحل او محوهرتها اي كونها محوهرتها وهو وصف فاصر وخالف في ذلك الوجهه
لما ان النظر حاصل بان الحكم لاجلها لانه العزوض وهو معنى صحة التعديل بها دليل صحة المصوّر عليها انفا
وان لم يسلط الصر الا النظر فلو كان معنى التعديل القطع بان الحكم لاجلها لما جاز ذلك ايضا واسدل بانه لو كانت صحة
العليه موقوفه على تعدتها لم يكن تعدتها موقوفه على صحتها لاستبعاد الدور واللازم منق للانفاق على تعدد التعدية
على ثبوت العلة الموقوف على صحتها والجواب منع الملازمة فوالا يلزم الدوران على ذلك دور مبيحة لا دور تعدد
وانه جازي بانه ان العلة لا تكون الاستدعيه لان كونها استدعيه ثبت ولا يتركز على والتعدية لا تكون الا على
لا انها تكون على تعدد على استدعيه وهو واضح وقد يجب ايضا بان التعدية شرط العليلة بمعنى وجود الوصفية غيره

تأنيها لا يجوز مطلقا التأني في المحسنة دون المستندة راجعا بحوزة الاستنباط مما منع وعدم شرط ذلك في المحسنة
 والخيار هذا التفصيل وهو ان كانت مستندة لجزء الامتناع او عدم شرط لان العلية لا تثبت عند الخلط للاسباب
 احدها لانها الحكم اذا لم يكن مانع ولا اقدم شرط فهو لعدم المعنى فطعا فلو كان الوصف مقتضيا لثبوت الحكم في صورة
 المقصود لم تثبت وليس مقتضيا وان كان مقتضيا فلا يكون لقاطع في خصوصية محل المقصود والالتباس بالكل ولا
 في غيره والا فلا تخاص وانما يكون ظاهر عام وجديد بحسب وجهه في صورة المقصود لان ذلك الشرع عام يدل
 على العلة في محل المقصود وغيره وعدم الحكم خاص به على عدم العلة في محل النقص واذا انفرد خاص عام فقد
 علمت ان الواجب بحسب العام مثلا ان محي الحاج المحسن ناقص للصوم ثبت ان الفصد لا يفسد محلا على غير
 الفصد وانما يرد بالعموم وجب تقديره مانع من العلة منه وان كان لا يخلد بعينه لئلا يلزم العلة بدون
 الحكم فان فيه ابطال العلة لما ذكرنا ان عدم الحكم بدو لعدم المعنى مبطل للاقتضاء وحاصل هذا المذهب انما لا بد
 من مانع او عدم شرط لكن في المستندة بحال العلم بعينه والالفاظ العلة وفي المصنوعة لا يجب وكفى ظل العلية
 بغيره وفي الصور لا يبطل العلية بالتحلف لنا لو بطلت العلة بالتحلف لم يطل المحصر مطلقا واللازم مشف
 بيان اللازم انه ليس بالتحصر العموم دليل كونه علة وخصوصية هذا الدلول على قطعنا في العز وبينه
 وبين سائر المحصرات فلو لم يجر لجزءي منها ولما ايضا انه جمع بين الدليلين دليل الاعتبار اذا جعل به في غير صور المقصود
 ودليل الاهداء اذ جعل به في محله وهو صورة المقصود في محله به الى غيره ولنا ايضا لو بطلت لم يطل
 العلة القاطعة كعلة الفصاح وهو الفصل العمل لعدم التحلف في الالذ وكلة الجدل وهو انما بالتحلف المحسن
 وعلة القطع وهو السرقه للتحلف في مال لا يملك والفرق الى غير ذلك واللازم باطل بان الملازمة ان المفروض منها
 التحلف للعلة اذ لو لم يكن فلا مانع من صحة المصنوعة **قوله** ابو الحسن **في قول** هذه حجج القائلين بعدم جواز النقص
 فقال ابو الحسن للمقصود انما يصح مع وجود مانع او عدم شرط فيكون مقتضيه وهو عدم المانع ووجود الشرط
 جزا من العلة لان المستندة هو العلة مع ذلك فلا يكون لجزءيها تمام العلة فيصدق عليها ما لا بد اعلم ان الرب لا يثبت
 في المديد لونه موزر او مقصود بالخاص فيقال المانع البياض والشرط السواد فقد علم ان العلة تامة موزر ومانع
 انه ليس ايضا ومع انه اسود فلا يكون كونه موزر وانما هو العلة بل جزا العلة الجواب لا يلزم من كونه لا بد من يكون
 جزا من العلة فاذا مراد بالعلة الباعث وليس ذلك من الباعث شي وعلم هذا في جميع النسخ لفظا مبينا على تفسير
 العلة فان فسرت بالباعث على الحكم جاز النقص وان فسرت بما مستلزم وجوده وجود الحكم لجزء فالوانا نيا لو ثبت
 العلية مع التحلف للزوم الحكم في صورة التحلف لان من ضرورة صحة العلية لزوم المعلول العلة الجواب مع كونه من
 لوازم العلية لان مرادناها كذا ببا علة لا لزوم الحكم كذا مطلقا فان لزوم الحكم بشرط بعد المانع ووجود الشرط
 يكون علمه بزمه للزوم اذ المربوع مانع ولزم عدم شرط وذلك غير محقق بمعنى اللزوم فالوانا نيا فاعلم
 العلية وهو وجود الحكم معه ودليل الاهداء انما هو التحلف عنه فمسا قاطعا على دليل العلية وهو المطلوب
 الجواب لا نسلم ان التحلف دليل الاهداء فان الحكم في تلك الصورة المحصورة قد انتهى معارض وهو لا يبطل العلية
 وذلك كالشهادة اذا عارضت شهادة متعارفت البتة فان لا يبطل حكم الشهادة مطلقا علة شاهد الحكم

[illegible][illegible]

صورة بل اذا ثبت حكم آخر التقيت بحصول تلك الحكمة منه كما في المثال المذكور وهو ان يقول العقل انما قطع اليد باليد لا يجوز قبول
المعترض ولو قطع في الفعل العمدة وان حصل الحكمة اكثر لان مقصود الزجر عن الفعل ان يرد من مقصود الزجر عن القطع
ولم يشترع القطع فاستقص عليه الزجر الجواب انما لم يقطع لانه لا يحكمه الزجر غير مقصوده بل لان ذلك العقل لا يحصل
منها بالقطع كانه في الزجر عن القطع وطلبه كذا بالزجر لا بد وهو الزجر عن الفعل ما يحصل به الزجر الاكبر وهو ما يحصل به
ما يحصل بالقطع وزيادة شرع العقل فان لقطع يحصل به ابطال اليد والفعل يحصل به ابطال اليد وابطال ما عداها
فيكون التقيت واستند جزا من القطع ولا يلزم عدم اعتبار تلك الحكمة وان تعلم مما ذكرنا انه يلزم من مساواة الفرع الاصل
في الحكمة المساواة في الحكمة لا يلزم ذلك من الاقل اذ قد لا يعتبر ومن الاكثر اذ قد لا يحصل به تلك الحكمة **قوله** وفي المقص
المستوفى **اقول** اذا انقض العلة بترك بعض الصفات سمى نقضا مكسورا وهو بالتحقيق نقض بعض الصفات وانه
بين المقص والسر كانه في الحكمة المعنية حصل باعتبار هذا البعض وقد وجد في المحل ولم يوجد الحكمة فيه فهو نقض
لما دعه علة باعتبار الحكمة وقد اختلف في انه هل يطل عليه والمختار انه لا يطل مثاله ان يقول الشافعي منع بيع
العالم انه مبيع مجهول للصفة عند العاقد لانه لا يصح بيعه كما لو قال هناك عبدا من غير ان يقول للمعترض
هذا مقصون بما اذا زوج امرأته فهاهاها مجهول للصفة عند العاقد حال العقد وهو صحيح وقد اختلف فيكونه
مبيعا ونقص الباقي وهو كونه مجهول للصفة عند العاقد حال العقد لئلا ان العلة المجموع فلا ينقص عليه اذ لا يلزم
من عدم علة البعض عدم علة الجميع هذا اذا انقضت بعض البعض واما اذا انصاف اليه العاقد وصف الزكوة وكونه
وصفا طرديا لا ينظر له في العلية بان يبين عدمه بان يكونه مبيعا بان العلة كونه مجهول للصفة عند العاقد حال العقد
لانه يستعمل المناسبة فيجب ان يكون وصف كونه مبيعا كالمعروف في بعض النقص لو رده عليها يصح علة ولا يكون
مجرد ذكره وانما للنقص خلافا للشريعة لانه مجرد ذكره لا يصير جزا من العلة اذا اقام الدليل على انه ليس جزا وغير
الباقي يصلح العلية فيطلبه بالنقص ويصير حاصله سؤال يزيد وهو ان العلة اما المجموع او الباقي وكلاهما
باطل اما المجموع فلا تعالى للشيء واما الباقي فلينقض **قوله** واما العكس **اقول** شرطه علة حرم الاصل المتكسر
وهو انه كلما عدم الوصف عند الحكم ولم يشترطه آخرون والحق انه مبني على جواز تعليل الحكم الواحد عليه مختلفين
لانه اذا اجاز ذلك صح ان ينسب الوصف ولا ينسب الحكم لوجود الوصف الاخر وبقائه مقامه واما اذا اخرج من قبل الحكم
دون الوصف فيلزم ان لا ينسب علة له واما رده عليه والاشقي الحكم بانقائه لوجوده انما علة استقام دليله وحيث ان
انما العلم او الظن لا استقامت الحكم اذ لا يلزم من استقام دليل الشيء استقامه والامر من انما الدليل على الصانع انما الصانع
تعالى وانه باطل غير يلزم انما العلم او الظن بالصانع فانما تعلم طعنا ان الصانع لو لم يخلق العالم او لم يخلق فيه الدلالة
لما لم يسم الله تعالى هذا باطلنا واما عند المصوبه فلا حاجة اليه هذا العدد لان مناط الحكم عند العلم او الظن
فاذا استقامت الحكم وعلمنا انما العلم او الظن لا يفسد طعنا لعلنا لا يلزم كلفه المحال وقد يقال لعله الدليل الباعث على الحكم
وقد يقال لم يطل الدليل فيلزم من عدمه عدم الحكم وكيف لا يكون الحكم لا يكون الباعث اما وجوبا ونقصا **قوله**
وفي جواز تعليل الحكم **اقول** لما علت ان صحة استلزامه لا انعكاس من عدمه بل هو دليل على صحة استلزامه فيقول
المبحث تعليل الحكم الواحد عليه او على كل واحد منها او على بعضها من غير انما المجموع المركب منها او بعضها فان
ذلك المختار راسه مستذكر وفيه مذاهب اربعة احدها جازيا لا يجوز انما هو من هذا المعنى بحسب المصنوعة

دول المستبطه والها عليه وهوانه بحججه المستبطه دون المصنوعه ثم بعد الجواب فدا حفظه الرضوخ فاجمور على الرضوخ
ومختار الامام ان يجوز ولكن لا يقع لنا لور حيز يقع ضروره وقد دفع فان الحس والمس والبول والذي والعايط امور
مختلفه الصنفه وهي على مستقله لثبوت ثبوت الحدت بها وهو معنى الاستقلال وكذلك القضاة والرود مختلفات
وهما علنا مستقلان الجواب الفصل ثبوت حرار الفصل كل واحد منهما فان قيل لاسان الحدت كما ذكره واحدا للاحكام
مستفاده فان الفصل انقضاء غير الفصل بالرد وذلك معنى احدهما ومعنى الاخر كما سبق في الفصل العناصير بالعرفه ومعنى
فصل الرده ومعنى فصل الرده بالاسلام ومعنى فصل العناصير الجواب انه لو ثبتت الاحكام بمقتضى تعدد اقسامها الى
الادلة اذ ليس بماده للاختلاف الادلة والادله باطل لان اقسامها الحكم الى اقسامها لثبوتها وانما الى الاخرى لا يجب
تعدد او لا لثبوتها بحدت البول لحدت العناصير فان مضور ان معنى احدهما ومعنى الاخر ولما ايضا انه لو اشيع تعدد
العدل لا يمنع من دال الادلة لان العدل الشرعيه ادلة لا موزرات وقد يمنع ويستدل ان الادلة لما عتده اخر وقد يوزر
من امساعه اشباع الاعمال **قوله** المانع لوجاز في **اول** المانع بعد الصلح والاول لوجاز بعد الاستقلال
كل كل واحد منها مستعمل بالعرض غير مستقل لان معنى استقلالها ثبوت الحكم لها وقد لنا بيت لا لبا بل بعها
وايضا قد عرض التعدد في محل واحد زمان واحد بان ليس وميسر حافله لثبوتها في سائر اقسامها في كل يد والآخر
ثبتت بها ولا يثبت بها والجواب لاسان لزوم الامر فان معنى استقلالها ليس ثبوت الحكم لها في الواقع بل انها اذا
وجدت منفردة ثبتت الحكمها وذلك لا ينافي ثبوت الحكم لايضا اذ المر بوجدانها وبعبها اذا وجدت غير منفردة
وبذلك يمنع لزوم عدم استقلالها وهو ظاهر وكذا زعمنا فاصغر عندنا لاجتماع فان اسقا الاستقلال عند
الاجتماع لا ينافي الاستقلال على تقدير الانفراد وثبوت الاستقلال على تقدير الانفراد امر ثابت عند الاجتماع وبمعنى
بالاستقلال بخلافه فانوا انما لوجاز بعد الدال لثبوت اجتماع المتدول وانما لثبوتها لاجتماعها في محل وكل
واحد منها بوجع مثل ما بوجه الآخر فوجعا هما متساويان في الجملة وانما استقلالها للادله فلا لاجتماع المتدول
في محل بوجه اجتماع القضيض لان الجملة تسع في ثبوت حكمها لكل واحد من كل واحد يكون مستغنى عنها بغير مستغن
عنها مثلا لو فرضنا علمين معلوم واحد في محل ثبت له حكم العلم وهو العلميه وانما حكم واحد لا يتعدد فيه يكون في
العلميه محتاجا الى كل واحد من العلمين مستغنى عنها بالآخر فعدا لانه مطلقا واذا فرضنا الترتيب وهو حصول
اجدها بعد الآخر لثبوت حاصل المااصل وهو حصول العلميه بالثاني من العلمين بعد حصوله بالاوليهما قوله وفي الترتيب
حصول المااصل اي ويستلزم في الترتيب حصول المااصل ايضا كما استلزم اجتماع القضيض مطلقا سواء في الترتيب
والعلميه الجواب هذا انما لم يرد اذ كانت العلميه المستقله عقليه وهي ما يقيد وجودها وانما اذا كانت شرعيه وهي
ما يتبع العلم بوجودها فلا لها معنى الدليل وجواز اجتماع الادله على مدلول واحد وانما التعلق الذي يمتد على الوجود
الذي الظهور والاعتبار والوثوق بالترجيح ووجاز التعدد لثبوتها بالترجيح لان ضرورة الترجيح صحة استقلال كل
واحدة بالعلمه فكان يجب لوجاز التعدد ان يقولوا بالتعدد ولا يتعلق بالترجيح لغير واحد ومعنى سواها الجواب
منع كونهما علمين بالترجيح بل تعرضوا للغير ما يصلح علمه مستقله ومعنى ذلك انما سواها باطله ولو سلم للاجتماع فيها
على ان العلم واحد من هذه الثلاثة ولولا الاجماع لوجب جعل كل واحد منهما حار او عدم المصدر الى الترجيح لان المصدر

[illegible]

[illegible]

باطل اما المأثم مطلقا فقدم من استباح اصحابه المذنبين فالعلة اما الكل او واحد منه او لا بعينه واما بطلان الملازمة فالجواب
 ظاهر والجزئية لما ثبت من الاستقلال وقد سبق اليها الاشارة فلم يكره الجواب منع الملازمة بل تستقل كل واحدة
 لا ذكر ام لا بد له **قوله** والمحذور ان يعقل للم **اول** ما تقدم بعقل الحكم بعينه وهذا عليه وهو تقليل الحكمين
 بعلة واحدة اما معنى الامارة فالخلاف في جوارز واما معنى المباحة فالتصنيفية والمحذور ان لا احد في شبه
 وصف واحد يمكن كالتسوية للقطع جزاء العبرة وولد من العود الى مثله والتعريف حر الصاحب المال وكان انما التمس الخلل
 والموت يحصل بها الحر الشام والواحد الذي يبرر منه الحال وهو يحصل بالاصل ان معنى ما سئل ان يصدق عليه
 عند الحكم والجواز واحد يحصل الصلة المقصودة منه فاذا حصل الحكم الثاني حصل ما مره اخرى وان يحصل بالاصل
 والجواز مع لزوم حصول الجواز ان يحصل الحكم الاخر بمصلحة اخرى كافي في هذا المسار في او ان بالمصلحة المقصودة
 لا يحصل الامور كما في مثال **قوله** ومما ان لا سائر **اول** ومن شرطه حكمه الاصل ان لا يكون وقتا متأخرا
 عن موت حكم الاصل كما قالوا لما اصابه عرق الكلب اصابه عرق جيرانه فموت حكمه فموت حكمه فموت حكمه
 بحسب افعال لانه مسفوف فان سئل ان كان يحصل عند حكمه بحسبته وكما علمت من الولاية عن الصغير بالجواز العائد
 للولي لما اواخرت الحلة بمعنى المباحة عن الحكم لئلا يكون عيبا وان كان لا يلزم الا ان لا يعي بالعله المباح بل الملازمة
 وهو غير المبحث ومع ذلك لا يبرر تعريف العرف فان المقروض معوق الحكم قبل موته **قوله** وبما في **اول** ومن شرط
 حكم الاصل ان لا يقر على الاصل بالاطلاق لا يبرر منه بطلان الحكم لعلها فان كل علة استندت من حكمه ولزومه
 بطلان ذلك الحكم فهو باطل لان الحكم اصله فان التعديل فرع الثبوت وبطلان الاصل يستلزم بطلان الفرع وصحته
 يستلزمه لبطلانه فلو صح له وطل فصح المقضيان مثاله قال صلى الله عليه وسلم لا يسعوا الطعام بالطعام الا سرا
 سوا ومن حكمه حرمة ذلك في العمل من الطعام لعمومه وعلى الحقيقة الجواز في العمل الذي لا يكال فكذا بطل حكمه ولم
 عرف ذلك اعتبارا وليس الفرع انما بل التعريف مثال الخوف في ان يرضى شاهد شاه فقلوه بدع حاشه الفقر المحذور والقسم
 فكذا في هذا العمل الى عدم وجوب الشهادة بل ثبوت التحريم بينهما ومن قسمها **قوله** وان لا يكون **اول** ومن شرط
 حكم الاصل اذا كانت مستندة ان لا يكون معارض في الاصل بان يندى علة اخرى من غير رجحان والاجاز العمل
 محجور عما او بالاجري وقد مر خلاف فيه في تقليل الحكم الواحد بعينه وقبل ولا معارض في الفرع بان ثبت فيه علة
 اجري من وجوب خلاف حكمه بالقياس على اصل اخرا فان المعارض بطل اعتبارها وهو غير مستقيم فانه لا بطلان بها فاما قبل
 ان لا يكون معارض في الفرع مع رجحان المعارض ولا بأس بالساوي لانه لا بطلان وانما يرجح الى الرجحان وهو دليل الصحة
 بخلاف الرابع فانه بطل **قوله** وان لا خلاف **اول** ومن شرطه حكمه الاصل ان لا يخالف نصا او اجما عاكسا للملك
 لا يتفق في الكفارة لسهولة عليه بل يصوم وهو يصلح مثالا لها ومن شرط في المسدطة خاصة ان لا يتغير زيادة
 على النص في حكمه في الاصل غير ما اشتهر بالنص لانه انما تعلم ما ثبت فيه مثاله لا يسعوا الطعام بالطعام الا سرا
 فعمل الحرمة بالغير فيما يبرر كالتعدي في غير التعاض مع ان النص لم يتعرض له وقبل ان كانت الزيادة ما فيه
 حكم الاصل لانه نسخ لمعصية بغيره اصله بالاطلاق والاجاز **قوله** وان لا يكون **اول** ومن شرط العمل ان لا يكون
 الدليل الدل على تساوي الحكم الفرعي لا مجموع ولا مخصوصا اما العموم فبطلان بغير الدرك الربوي وبطلان

حكيم بعد بعثت
فانفق لئلا يعد في سنة
بليوم خصله من سنة
اصدها حصلا واخبر
الابها
عن حكم الاصل فالتاواضعت
الحكم فبدا عرفت وانذارا
تتديق العرف

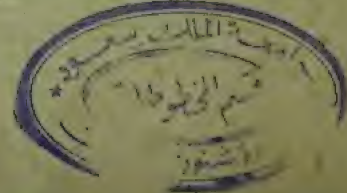
المستقطبة معا وضواها
وقبله والاني الغرة وقيل
ترجع المعارضين
نصارا واجلادنا انما
المستقطبة زادة على
وقبله انما فتمت متضا
وان يكون ذلك

بالظن ومنع من قول القوله صلى الله عليه وسلم لا تسبقوا الطعام والطعام وترى الحكمة الوصف بعد عليه له وهذا
النص تناولا للذمة وهو مذهبنا وأما المخصوص فنزل في نفس الحاج بالظن والرافع في بعضه الوضوء على الحاج من المسلمين
وعلمنا أنه خارج عن جميع من قول القوله صلى الله عليه وسلم لا تسبقوا الطعام والطعام وترى الحكمة الوضوء على الحاج من المسلمين
مخصوصه تناولا للذمة والرافع أنه يمكن إثبات الفرع بالنص كما يمكن إثبات الأصل فالعبد ولعله إلى ما لا يصل
ثم العلة ثمة في وجودها في الفرع ثم بيان كونها كذا فيكون لا فائدة وأيضا فإنه رجوع من القياس إلى النص فالو
الماضي منه جلية إذا فرض الظن أي طريق يحصل فلا معنى لتغير الطريق والحجاب أنه رجوع عن القياس وإعلم أنه
رعا كون النص مخصصا والسند لا والعرض لا لبراءة جهة التي اقبلت فلما أراد راجع الفرع فيه بعينه ثبتت عليه
في الجملة ثم بعينه الحكمة جميع موارد وجود العلة والنص لا يكون إلا أنه على العلية الظاهر من كونه على العموم كما تقول
حرمنا في الطعام للطعام فالعلة في غاية الوضوح والعموم المفرد المفرد محل خلاف ظاهر **قوله** والمختار
أقول هل يجوز جعل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي أم لا معنى للمادة المجردة فظاهر وأما معنى المباح فبغير اللزوم
ويعلم أنه لا يحد من العلية وقيل لا يجوز لأنه ان قد مر العلة ثم المقصود أن آخره لم يجرى وان كان فلا ولوجه
لأحدها العلية فيلزم الحكم الجواب مع الحكم للمناسبة وغيرهما من المسالك والمختار أن كان باعتبار حكم الأصل
فحصل مصلحة مقتضية حكم الأصل كما يقال بطلان مع المصلحة العامة لمصلحة من المصلحة كجلا
لمصود البطلان وهو عدم الاعتناء والتجاسر كشرعي وأما ان كان لدفع مفسدة مقتضية حكم الأصل فالحجور
لان الحكم الشرعي لا يكون منشأ مفسدة مطلوبة الدفع واللام شرع ابتداء وهذا ما أصبح لو لم يستعمل مصلحة
وكان مفسدة دفع حكم آخر لبق في المصلحة الصلة مثاله شرع جلا لزم الحفظ النسب بين دم وجده مع قريب كان
جلا قبله ولو لم يمتنع في الشهادة عليه لادى إلى كونه وقبح الحد وفيه من المفسدة ما لا يخفى فشرع المصلحة فيه
لكل المفسدة **قوله** والمختار **أقول** قد شرط في العلة ان يكون ذات وصف واحد كالسكارة حرمة
والمختار جواز تعدد الوصف ووقوعه كما فعل العبد وان في القضاء لها انه لا يستعان بكون المصلحة الاختصاصه
من اوصاف متعددة مما يطر عنه بالدليل اياها لا له صريحه بعضا ومما سببه او سببه كان في طريقه
في الواحد وما ثبت به عليه الواحد ثبت به عليه المتعدد من غير فرق فالفرق في حكمه قالوا الا لوضع تركب العلة
العلية صفة لا بد واللازم باطل اما الملازمة فلا تفعل المجموع ويجعل كونه علة للدهول والحاجة إلى النظر
والجهول غير المعلوم قطعا وأما استقالات الملازمة فلا تصح ما كل ان لا يفرق بين من اجزائه فليس صفة له وان قامت
فاما كل من جعل علة والمفروض خلافه وأما جواز اختصاص العلة ولا مدخل لسائر الاجزاء في بل يعنى بالجميع
حيث هو جمع فلما ان لم يكن له جهة واحدة فظاهر وان كان استقالات الحكم فيها وتسلسل الجواب انه مفروض بكون الحكم
المخصوص جبرارا واستحبابا لغيره فيه مع تعدد حروفه وقطعا والجواب على التحقيق انه لا معنى لكون الوصف علة
الا ان السامع قد يصح شئ الحكم عند هار جارية مكية ما ليس في ذلك صفة له بل للشارع مقتضيه فلا يلزم ما ذكره
ولو سلم فان لم يرد ذلك لولا ان العلية اعتبارية اضافية بل وجودية وليست وجودية والا كما تعني والوصف المعلن
به معنى اضافي فقام المعنى بالمعنى وانما كان والحاصل انه لو لم يقع بالمتعدد للزم ذلك الحال لم يصح في الواحد

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له



الحال

الحال الآخر لا يرد له قالوا انما لو كانت العلة اوصافا متعددة كان كل علة لا تقاصفه العلية واللازم باطل
اما الملازمة فلا يخفى ما هو مذهبنا على جميع الاوصاف فليز ما استقالاتها لا تقاصفه العلية وهو معنى العلية
واما بطلان الملازمة فلا بد ان حصل عدمها بعد وصف ثم عدم وصف ثان لا يرد خلف معلوله وهو انما العلية
عنده وذلك لان مجرد عدمها ما قد عدم جزء لا يصفها فان عدمها كجاء الموجد يحصل الجواب
لا يرد من استقالاتها بعد الوصف ان يكون عدم الوصف علة للاستقافة مقتضية له بالاستقالات بل يجوز ان يكون
شرطا للوجود فان الشئ كما بعد العلة فعدمه بعد شرط الوجود ولو سلم لم يرد على العلية والمسلم
بعد الاول وكلا لا يرد منه خلف فكلما هنا الوجه في بصره ان الاستقالات ليست علة لا عقليه بل يرد ما ذكر
انما هي امارات وصعوبة ولا بعد في اصناف عدمها امارات مرتبة مارة وغير مرتبة مارة في بعضها
من رفع جميع الاستقالات وهو تحقيق جميع المواضع فيجب ان لا يرد في الطرف الآخر اوصاف متعددة **قوله**
ولا شرط **أقول** هذه عدة امور في شرط في العلة وانما لا شرط فيها ان ذكر الأصل قطعا والمختار لا
بالظن لأنه غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل ومنها استقالاتها المذهب محايي والحق جوازها لئلا يكون
الصحابي اعله مستنبط من أصل آخر ومنها القطع بوجود العلة في الفرع والمختار ان يلقى الظن لئلا يرد من شرط العلم
في حكم الأصل ووجود العلة في الفرع نظر إلى ان الظن يضعف بذكره القدمات فربما يصح من شرط عدم مخالفته
الصحابي فلان الظاهر أحد من النص والاحتمال لا بد مع الظهور وهو محل الاجتهاد **قوله** واذ كان **أقول** اذا علم
حكمه في وجود ما من اوصافه كالمادة من شرط صحة البيع وهو الرتبة او وجبا مانع وهو الجهل بالبيع والبيع
فصل يجب وجود المقتضى من اهل في محله والواجب المختار ان لا يجب لنا انه اذا تحقق مع المقتضى سمي
الحرفا فحقق بدون المقتضى كان اريد بان يتحقق معه الحرفا لو اذ ان لم يتحقق فانتها الحد انما هو لعدم المقتضى
لا لوجود المانع او لعدم الشرط الذي يوجب عليه الشد لكان مطلقا الجواب لا يرد من استقالاته الى عدم المقتضى
لاستدلال وجود المانع وعدم الشرط اذ غاية انها اذ لم تعدد وذلك جابر **قوله** مسئله السامع **أقول**
اختلف السامع والخفي في جواز اصل القياس المتصور عليه انه ثابت بالنص وبالعلة فقالت السامعة بالعلة
والخفية بالنص وهو لم يطر وبالخفية لا خلاف بينهما لان السامعة تعني ما قالته ان العلة هي المانع والخفية
لا يكرهه والخفية تعني ما قالته ان النص هو المعروف بالحكم والسامعة لا يكرهه **قوله** ومن شرط **أقول**
قد وقع النزاع من شرط العلة وهذه شروط الفرع فيها ان يكون الفرع مساويا في العلة لعلة الأصل ما قصد
المساواة فيه من غير العلة او جسد العلة اما العبر فكما تفسر السامعة على المخرج مع السامعة المطربة وهي بغير وجود
في البنية واما الجسد فكما تفسر الاطراف على العلة في القضا مع جميع الجارية المستكره بها فان جسد الجارية وهو
جسد الملازمة والنص والاطراف هو الذي قصد للاتحاد فيه فيبقى معنى ذلك والواجب ان يكون الجارية في القتل بعينه
هو الجارية في الاطراف ومساويا لها في الحقيقة وذلك لان المقصود تعديده حكم الأصل إلى الفرع للاستدراك في العلة
واحدا لا يرد من حقيقة ولما اذ ان كان علة الأصل في الفرع لا يرد من حقيقة تعديده حكم الأصل إلى الفرع للاستدراك في العلة
حكم الفرع فيما قصد المساواة فيه من غير الحكم او جسد الحكم اما العبر فكما تفسر القضا صرح بالنص في القتل المقتل عليه

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له
هذا هو المذهب
في هذه المسألة
والرافع في بعضه
الوصف بعد عليه له

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

من حكمه وهو الوجه الثاني في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

في ان هل يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

لذلك علة العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

اولا في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

اذا ما القوت باطل لان المبحر يروي وليس يفوت يقال له نفس اما على المبحر مستبعدة مودة التعديل العوت وقد يقال...

ان هذا الاستيراد كما كان في المبحر اوصاف مستبعدة في ابطالها الى مثل ما يحتاج اليه في البرهان...

الوجه الثاني في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

اولا في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان العلة المستبعدة لا يكون لها وصف مستبعدة بل انما وصفها بغيرها...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

الضرورة بالنسبة واعلم ان هذه ليست في مرتبة واحدة وانما هي واحدة في مرتبة واحدة
منزوريا في بعض الصور كالاجارة في مرتبة الطفل الذي لا يملك له من رغبته وكثير المظنوم والمبوس فان ضروريه في كل
النفس ولذلك لا يحل عنه شريعة وانما اطلقنا الحاشي عليها باعتبار الاعمال من الكمال الحاشي كوجوب عباد الكفاة ومهر
النكاح والولي اذا زوج الصغيرة فان اصل المقصود من شريعة النكاح وان كان حاصله لا يملكه استداصاله واداء
النكاح وهو من كليات مقصود النكاح الفسري الثاني عن الحاشي وهو ما لا حاجة اليه لكن فيه تحسين وتزين وسلوك
من احسن من منج كسب العبد الصالحة الشهادة وان كان زادا من عدالة عليا من صدقته ولو جعل له اهل المسكن
لحصل مصلحة من اهل المسكن ولو جعل له اهل المسكن ولو جعل له اهل المسكن ولو جعل له اهل المسكن
على ما افترج حاشي العادات ان يعتبر في المناصب المناسبة فان السيل اذا كان له عدد وقضايل واخره في كل
استحقاق فان يفيض العمل الى ما يحسن فضيلتهما في العمل للافضل للافضل وان كان كل منهما يمكنه القيام بما يقوم به
الاحقر **قوله** مسألة المحتاج **اول** فلا يملك في الميراث ان لو وصفت موصلا على وجه لا يورثه من غير موصلة ومساوية
لمصلحة او راحة عليا هل يجوز المناسبة او لا وانما احرارنا ان العقل قاصر بان لا مصلحة مع مقسده تساوها
او يزيد عليها ومن العاقل مع هذا ترجيح مثل ما عسر او اقل منه لم يقبل وعللنا به لارج حديد ولو جعل لغيره
عن تصرفات العقل فلو الصلوة في الدار العنصرية بعضي جهة مصلحة فيها ويجزئها مقسدها ويجزئها مقسدها
فيها والمصلحة لا تزيد على المقسدة والامحارست كجور المقسدة تساوها او يزيد عليها فلو احرارنا ان لا
ما تحت الصلوة وقد صحت الجواب الكلية في مصلحة ومقسدة لشي واحد ومقسدة العصب لم يشترط الصلوة
فانه لم يشغل المكان من غير ان يصل الى ذلك مصلحة الصلوة ليست من العصب فانه لو ادرك في المقصود لكان
على انها لم يشترط ما من شيء واحد او فرضا لها ما شئ من مقسدة الصلوة لوجب ان لا يصح قطعها في صور يوم العيد
وذلك لتعارض الذي الى الامر بها والصارف عنه مع السوا او احرارنا ان الصارف والامر عند ذلك حال اخر من السوا
ام لا اذا تزعج في بطلان حكمها او اذ قد عرفت ان لا بد من رجحان المصلحة على المقسدة عند تعارضها فلو احرارنا ان
فيها تفصيله يختلف باختلاف السابل وبشأن خصوصياتها ومنها طريق احتياجي شامل لجميع المسائل وهو انه لو
لم يقدر رجحان المصلحة على المقسدة في محل النزاع لزم ان يكون الحكم قد ثبت فيه للمصلحة وهو التقيد ولا يظننا
قوله والمناسبات **اول** هذا هو المقسم الثالث وهو بحسب اعتبار الشارع والمناسبات لهما اعتبارا راجعا
اخصاصا موزنا ولا يعمى وموسل وذلك لانه امام اعتبار شرعا او لا اما المقسم فاما ان يشترط اعتبارا راجعا
او لا يترتب عليه حكم وفيه وهو يتبين الحكم معه في المحل فان يشترط اجماع اعتبارا راجعا في جنس الحكم او حشيه في عين الحكم او حشيه
الحكم على وقته فقط فذلك لا يخفى اما ان يشترط اجماع اعتبارا راجعا في جنس الحكم او حشيه في عين الحكم او حشيه
في جنس الحكم او لا فان ثبت فهو الملازم وان ثبت فهو الغريب واما غير الاعتبار لاجتماع ولا يترتب عليه حكم على
وقته فهو المرسى وينقسم الى اعلم العاوه والى ما لا يعلم العاوه والثاني ينقسم الى اعلم العاوه والى ما لا يعلم العاوه
الحكم او حشيه في عين الحكم او حشيه في جنس الحكم والى ما لا يعلم العاوه وذلك وهو الغريب فان كان غريبا او علم العاوه
فردودا فان كان ملافا ففصح الامام والغزالي يقولون وقد ذكرنا انه مروي عن الشافعي ومالك والشافعي والمختار انه مردود

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

الضرورة بالنسبة واعلم ان هذه ليست في مرتبة واحدة وانما هي واحدة في مرتبة واحدة
منزوريا في بعض الصور كالاجارة في مرتبة الطفل الذي لا يملك له من رغبته وكثير المظنوم والمبوس فان ضروريه في كل
النفس ولذلك لا يحل عنه شريعة وانما اطلقنا الحاشي عليها باعتبار الاعمال من الكمال الحاشي كوجوب عباد الكفاة ومهر
النكاح والولي اذا زوج الصغيرة فان اصل المقصود من شريعة النكاح وان كان حاصله لا يملكه استداصاله واداء
النكاح وهو من كليات مقصود النكاح الفسري الثاني عن الحاشي وهو ما لا حاجة اليه لكن فيه تحسين وتزين وسلوك
من احسن من منج كسب العبد الصالحة الشهادة وان كان زادا من عدالة عليا من صدقته ولو جعل له اهل المسكن
لحصل مصلحة من اهل المسكن ولو جعل له اهل المسكن ولو جعل له اهل المسكن ولو جعل له اهل المسكن
على ما افترج حاشي العادات ان يعتبر في المناصب المناسبة فان السيل اذا كان له عدد وقضايل واخره في كل
استحقاق فان يفيض العمل الى ما يحسن فضيلتهما في العمل للافضل للافضل وان كان كل منهما يمكنه القيام بما يقوم به
الاحقر **قوله** مسألة المحتاج **اول** فلا يملك في الميراث ان لو وصفت موصلا على وجه لا يورثه من غير موصلة ومساوية
لمصلحة او راحة عليا هل يجوز المناسبة او لا وانما احرارنا ان العقل قاصر بان لا مصلحة مع مقسده تساوها
او يزيد عليها ومن العاقل مع هذا ترجيح مثل ما عسر او اقل منه لم يقبل وعللنا به لارج حديد ولو جعل لغيره
عن تصرفات العقل فلو الصلوة في الدار العنصرية بعضي جهة مصلحة فيها ويجزئها مقسدها ويجزئها مقسدها
فيها والمصلحة لا تزيد على المقسدة والامحارست كجور المقسدة تساوها او يزيد عليها فلو احرارنا ان لا
ما تحت الصلوة وقد صحت الجواب الكلية في مصلحة ومقسدة لشي واحد ومقسدة العصب لم يشترط الصلوة
فانه لم يشغل المكان من غير ان يصل الى ذلك مصلحة الصلوة ليست من العصب فانه لو ادرك في المقصود لكان
على انها لم يشترط ما من شيء واحد او فرضا لها ما شئ من مقسدة الصلوة لوجب ان لا يصح قطعها في صور يوم العيد
وذلك لتعارض الذي الى الامر بها والصارف عنه مع السوا او احرارنا ان الصارف والامر عند ذلك حال اخر من السوا
ام لا اذا تزعج في بطلان حكمها او اذ قد عرفت ان لا بد من رجحان المصلحة على المقسدة عند تعارضها فلو احرارنا ان
فيها تفصيله يختلف باختلاف السابل وبشأن خصوصياتها ومنها طريق احتياجي شامل لجميع المسائل وهو انه لو
لم يقدر رجحان المصلحة على المقسدة في محل النزاع لزم ان يكون الحكم قد ثبت فيه للمصلحة وهو التقيد ولا يظننا
قوله والمناسبات **اول** هذا هو المقسم الثالث وهو بحسب اعتبار الشارع والمناسبات لهما اعتبارا راجعا
اخصاصا موزنا ولا يعمى وموسل وذلك لانه امام اعتبار شرعا او لا اما المقسم فاما ان يشترط اعتبارا راجعا
او لا يترتب عليه حكم وفيه وهو يتبين الحكم معه في المحل فان يشترط اجماع اعتبارا راجعا في جنس الحكم او حشيه في عين الحكم او حشيه
الحكم على وقته فقط فذلك لا يخفى اما ان يشترط اجماع اعتبارا راجعا في جنس الحكم او حشيه في عين الحكم او حشيه
في جنس الحكم او لا فان ثبت فهو الملازم وان ثبت فهو الغريب واما غير الاعتبار لاجتماع ولا يترتب عليه حكم على
وقته فهو المرسى وينقسم الى اعلم العاوه والى ما لا يعلم العاوه والثاني ينقسم الى اعلم العاوه والى ما لا يعلم العاوه
الحكم او حشيه في عين الحكم او حشيه في جنس الحكم والى ما لا يعلم العاوه وذلك وهو الغريب فان كان غريبا او علم العاوه
فردودا فان كان ملافا ففصح الامام والغزالي يقولون وقد ذكرنا انه مروي عن الشافعي ومالك والشافعي والمختار انه مردود

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

ان

॥ १॥

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰

و اما این کتاب که در این کتابخانه است

[illegible]

اورا او اصد هما
 والحق عليه الماء سبع اقدار
 طرد دماغه اجبت من
 جميع علة تلبس والى في
 ان يكون مشا بالاولا والى
 سوطه وقيل الراد له ام
 من الصف الصلابة
 عند طاهر واعيا والى
 كطارة احد فالى
 نناد له لانه يفتيق الى
 جلا الحار الى الخيم مشا
 ساسه عقلت وان اورد
 بان رصده كاهن من
 وبتنوع الطرد
 واولاها

اذا كرر وشاع ولم يكره عليهم احد العادة نفصى الموافقة فليس شذوذا ولا يكره ولكن يكره وسكوت الاخر من التكرار
والشروع في قصده مصنفه في الطريق عادي في الاتفاق وعن الرابع وهو منع عند الانكار انه لو انكر لقل عاده لانه
ما تقرر الدواعي على نقله لكونه اصلا ما منع به البولي فان قيل فيمنع من انكره عن عثمان بن عمرو بن مسعود
رضي الله عنهم قلنا ذلك لئلا يفي بآية النص او الذي يعدم فيه شرط فان عدوا للذمة الصور لا غير المحصورة
مقطوع به وعن الطامس وهو فوطهم عند الانكار لا يدل على الوفاق ما سبق في الجواب عن الثالث وهو ان استدلالنا
بعد الانكار مع الشروع والتكرار وانما يدل على كون السادس وهو فوطهم انها انفسه مخصوصتنا ان العلم لفظي حاصل
بان العلم بها كان ظهورها لا خصوصها كما سائر الظواهر التي عملوا بها من الكتاب والسنة فانه وان كان الاحتمال فقط
في علم مخصوصها فانما علمنا ان العلم بها الظهورها ولا خصوصها كما سائر الظواهر التي عملوا بها من الكتاب والسنة فانه وان كان الاحتمال فقط
فحصل الظن **قوله** واستدلنا في **الاول** ما ذكرناه هو الدليل الصحيح على التقيد بالقياس والمقتضى فيه كذا في اخر
استدلنا عليه بما تواتر معناه وان كان القاصيل احاد من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم العلل الحكم لمقتضى عليها في غير
ذلك الحال وذلك معنى القياس ولولا التقيد به لما فعل ذلك منه ارايت لو كان على انك دين انقص الربط فظهر
محسرون لها من الظواهر فانه لا بد من بيان ما يتبعه وفي الصيد وفي المال ما لم يكن له فعل المانع على قوله وهذا
الاستدلال ليس بمنزلة الدلالة على المقصود فانه يمنع ان المقصود من ذكرها ان يقاس عليها لانه امر جوي ولعله يعلم
حكمها ولذا جاز النص بالعلل القاصرة وكانه بالنسبة الى من منع القياس المقصود العلم بصادق على المطلوب
وبالقياس الى غيرهم نصب للدليل غير محل النزاع واستدل بالطاقل بان ما عورده بان ذلك لقوله عليه السلام
حكى على الواحد حكى على الجماعة واستدل بمثل قوله تعالى فاعبروا باولي الابصار والمعتبر هو قياس الامر بالامر
وانما ثبت من كل محل في محل اخر ومنه لا اعتبار محلي الاطراف فانه من فرض ما لم يزل بالغير في حق نفسه والحق ظاهر في
الاطراف لوضعه له او لغيره فيه فاذ قال لا غير هذا الرجل فهو منقطع به ومنه العبرة لما يقطعه المقطوع قال
ما مروي عن علي ولا ينكره الا رأي غيره فيه ان اعتبرنا سلمنا لكنه ظاهر في القياس في الامور العقلية كما يقال في اثبات
الصانع اعتبر بالدار هل يمكن جدو لها من غير صانع فاطنك بالعارف واما القياس الشرعي فلا يسمى اعتبارا فانه اذا قبل
اعتبارهم فقياس ادره على البر لا خصوصه ولا عمومهما مع اعتبار الامر والامر اعني صيغة العمل لا لفظه امر
محتمل للوجوب وغيره من المعاني والبره والتكرار والعموم الغفوة تنويع الاطلاق والمخاطب مع الحاضر فقط او مع
ومع غيرهم وكثرة الخلاف في كل واحد منها مع جواز التعمير اذ افاقا وان خالفنا لصله في وجوب العمل لكل قياس في
كل زمان والحصل به ففي غاية الصعوبة فلا يصح اثبات مثل هذا الاصل به واستدل بحديث معاذ وهو انه عليه السلام
قال لما قال له احد ائمه رسول الله قال انفس الامر بما لا يري في الدنيا الذي في قوله رسول الله لما يراه رسول الله
واصحح الا ان المراد من قوله لا يراه واحد والمسئلة اصولية فبني على الاصل بانظر فيها فان قيل وفيه شيء اخر وهو انه يلزم
من صحة القياس لعمدة القياس لغيره المان يقاس عليه فبني وقلنا استدلالنا عليه بقوله حكى على الواحد حكى على الجماعة
مسئلة النص **الاول** اذا نص الشارع على علة الحكم هل يكفي ذلك في سد به الحكم فها دون ورود الشرح بالتقيد
بالقياس او لا يحدى حتى يرد به فلا خلاف فيه والتمس انما لا يكفي عليه الجمهور وقال احمد والظاهر ان القياس في قوله

هذا هو الدليل الصحيح على التقيد بالقياس والمقتضى فيه كذا في اخر
استدلنا عليه بما تواتر معناه وان كان القاصيل احاد من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم العلل الحكم لمقتضى عليها في غير
ذلك الحال وذلك معنى القياس ولولا التقيد به لما فعل ذلك منه ارايت لو كان على انك دين انقص الربط فظهر
محسرون لها من الظواهر فانه لا بد من بيان ما يتبعه وفي الصيد وفي المال ما لم يكن له فعل المانع على قوله وهذا
الاستدلال ليس بمنزلة الدلالة على المقصود فانه يمنع ان المقصود من ذكرها ان يقاس عليها لانه امر جوي ولعله يعلم
حكمها ولذا جاز النص بالعلل القاصرة وكانه بالنسبة الى من منع القياس المقصود العلم بصادق على المطلوب

قال لما قال له احد ائمه رسول الله قال انفس الامر بما لا يري في الدنيا الذي في قوله رسول الله لما يراه رسول الله
واصحح الا ان المراد من قوله لا يراه واحد والمسئلة اصولية فبني على الاصل بانظر فيها فان قيل وفيه شيء اخر وهو انه يلزم
من صحة القياس لعمدة القياس لغيره المان يقاس عليه فبني وقلنا استدلالنا عليه بقوله حكى على الواحد حكى على الجماعة
مسئلة النص الاول اذا نص الشارع على علة الحكم هل يكفي ذلك في سد به الحكم فها دون ورود الشرح بالتقيد
بالقياس او لا يحدى حتى يرد به فلا خلاف فيه والتمس انما لا يكفي عليه الجمهور وقال احمد والظاهر ان القياس في قوله

قال لما قال له احد ائمه رسول الله قال انفس الامر بما لا يري في الدنيا الذي في قوله رسول الله لما يراه رسول الله
واصحح الا ان المراد من قوله لا يراه واحد والمسئلة اصولية فبني على الاصل بانظر فيها فان قيل وفيه شيء اخر وهو انه يلزم
من صحة القياس لعمدة القياس لغيره المان يقاس عليه فبني وقلنا استدلالنا عليه بقوله حكى على الواحد حكى على الجماعة
مسئلة النص الاول اذا نص الشارع على علة الحكم هل يكفي ذلك في سد به الحكم فها دون ورود الشرح بالتقيد
بالقياس او لا يحدى حتى يرد به فلا خلاف فيه والتمس انما لا يكفي عليه الجمهور وقال احمد والظاهر ان القياس في قوله

الرأي والكرخي انه يكفي وقال ابو عبد الله البصري يكفي في القوم دون غيره كما لو حجب والندب لنا لولا ان اعق
عنا الحسن حلقه فلو كان تناوله لكل من هو حسن الحلق اللفظة بالقياس كان ثبابة قوله اعتمد كل حسن الحلق كان
نقصي عن غيره من حسن الحلق وانقاذ ذلك منقطع به وبقيت حجاب عند منع الملازمة فان الحصر لا ينفك بان ذلك
ثبت بالصيغة بل بان ذلك من الشارع بقيد بالقياس في تلك الصورة وان لم يعلم بقيد بالقياس كل ما فارقها
من الاخرها لولا الاول لان في قضية العقل بين ان يقول للشارع حرمة الخمر لاسكاه وقوله حرمة الخمر لاسكاه والثاني
بقيد عموم الحرمة لكل مسكر كذا الاول وهو المطلوب الجواب منع عدم الفرق والالزام عن غيرهم بقيد وهو كل حسن
الحلق اذا قال اعتمد غنا الحسن حلقه كما مر وفيه ما مر انه مقتضى اجاب عن غيره على نفسه ولو صح به فقال
وذلك مقتضى ان اعق كل حسن الحلق لما اعقوا وقد قالوا عليه لا سكر لزموا الحق لان الحق جزائي ولا يشبه الامور
وهذا غير صحيح بخلاف قوله فانه ثبت بالصرح والامام لا يظلمه على السراير فلما ذكر في غير الحق والحق حصل الصريح
وبالظاهر اما المستوفى للشارع اليه واما لان فيه حقا لله لانه عبادته قالوا انما ذكر الحلة بعد النعم عرفا وذلك
انه لو قال لا سكر لاسكاه لا مأكلا هذا الطعام لانه مسومر بفهم منه المنع من اكل كل مسومر الجواب ان ظهر النعم لغيره
شبهة الجواب وما علم منها انها نص في عادة النبي عن كل من صرحا فاحكام الله تعالى في ما هاته من شخص بعض الحال دون
بعض الامر لا يندرك وقد يقال فيقول ان كل ما في طيب قول لا مأكلا هذا لبروز في وجوهه ولا مأكلا هذا لبروز
الاحتياط لا بد من عمومها لو علم النص والخصيص حصلوا انما لو لم يكن ذكر العلة لغيره المحل ليقولوا ان محال يوقفا لغيره من
الفائدة اذ لا فائدة في ذكر العلة وصرحها الا انها عاها شات انما لم يثبت والادوية في ذلك لعل الاحاد لا يخلوا
عن فائدة فكيف الشارع الجواب مع الملازمة وانما يلزم من لخصرت الفائدة في النعم ولم لا يجوز ان يكون فائدة ذلك
سعي المعنى المقصود من شرع الحكم في ذلك المحل ويكون النعم الدليل على ذلك قالوا انما انفقنا على ان لو قال الله
الحق الاسكار كان عاما في كل مسكر وقوله حرمة الخمر لاسكاه معناه لان الادوية لعل ولا فرق في سكر بل في العقل لاسكاه
او يحرف يد له عليه فيجب ان يكون عاما الجواب لا نسلم ان الاعتبار من معناه واحد فان في ذلك الاسكار علة الحرمة قد
ذكرت فيه الاسكار معناه بالادوية وهو للعموم كما مر فمعناه كل اسكار علة فيكون الخمر والبيد فيه سواء وفي ذلك حرمة الخمر
لاسكاره فثبت فيه حرمة الخمر بالاسكار المنسوب اليه فان حرمة الخمر لا تغفل عن اسكاره وقال البصري الدليل
على نعيم علة البرية ومن غيره ان من ترك اكل شيء لاداه حله على تركه كل من هو خلاف من يصدق على غيره لغيره او لغيره
فانه لا بد له من قصد فعله كل فقير او يحصل كل متوبه الجواب مثل ما سبق في الجواب عن السومر وهو ان ذلك لغيره
التادييه وكون تركه المودي مطلقا مكررا في الطباع وخصوصية ذلك المودي لغيره عقلا خلافا لاحكام ما فيها
فدخصر بحالها الامور لا يندرك **قوله** مسئلة القياس بحري **الاول** القياس هل يحرم في الحدود والكفارات والاختلاف
فيه شذوذا الخفية والاختلاف خلافا لما ان الدليل الدال على حجية القياس ليس خصا بغير الحدود والكفارات بل هو عام
في جميعها العموم فوجبا العمل به فيها ومن صور اتفاق الصحابة على العمل بالقياس فيه هو صدور في الخمر والقياس من سائر
فيه فقال علي اذا سرب سكر واذا سكر هدي واذا هدي اقرى كفاي عليه جدا الا ان افاقا فامر مظهره الشئ مقامه
كحريم مقد مات الزنا حيث كانت طه له مقام دليل في الشارع فيه خصوصية كماله عليه مجموعا لبا ان

هذا هو الدليل الصحيح على التقيد بالقياس والمقتضى فيه كذا في اخر
استدلنا عليه بما تواتر معناه وان كان القاصيل احاد من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم العلل الحكم لمقتضى عليها في غير
ذلك الحال وذلك معنى القياس ولولا التقيد به لما فعل ذلك منه ارايت لو كان على انك دين انقص الربط فظهر
محسرون لها من الظواهر فانه لا بد من بيان ما يتبعه وفي الصيد وفي المال ما لم يكن له فعل المانع على قوله وهذا
الاستدلال ليس بمنزلة الدلالة على المقصود فانه يمنع ان المقصود من ذكرها ان يقاس عليها لانه امر جوي ولعله يعلم
حكمها ولذا جاز النص بالعلل القاصرة وكانه بالنسبة الى من منع القياس المقصود العلم بصادق على المطلوب

قال لما قال له احد ائمه رسول الله قال انفس الامر بما لا يري في الدنيا الذي في قوله رسول الله لما يراه رسول الله
واصحح الا ان المراد من قوله لا يراه واحد والمسئلة اصولية فبني على الاصل بانظر فيها فان قيل وفيه شيء اخر وهو انه يلزم
من صحة القياس لعمدة القياس لغيره المان يقاس عليه فبني وقلنا استدلالنا عليه بقوله حكى على الواحد حكى على الجماعة
مسئلة النص الاول اذا نص الشارع على علة الحكم هل يكفي ذلك في سد به الحكم فها دون ورود الشرح بالتقيد
بالقياس او لا يحدى حتى يرد به فلا خلاف فيه والتمس انما لا يكفي عليه الجمهور وقال احمد والظاهر ان القياس في قوله

هذا هو القياس في جميع الاحكام الشرعية
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه في
الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم
فان قيل لا يخفى فيها الحكم لان الحكم
هو الذي لا يخفى في جميع الاشياء
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه
في الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم

الحكم انما ثبت في غير ما سائر الاقسام وفي سائر الاحكام ذات لافضائية الى الظن وهو حاصل من اجزاء العمل به
لا يقال هذا قياس في الحدود والقياسات قياسا لبعضها على بعض وهذا انما هو جوب العمل بالقياس في كل قياس
في غير ما هو سلبا فحق لا يثبت بالقياس بل يستدل او اجماع مقيد للقطع بان الظن محال لعمليه وقد حصل منها قالوا
اولا في سماع الحدود والقياسات فحق لا يعقل بمسألة كعاد الركعات واعداد الجلد وتعيين سائر مسكنا لا
يسئل الخاد ان معناه الجواب هذا انما يتبعكم لو لم يمسح احكام الحدود والقياسات وليس كذلك فان منها ما يعقل
معناه ثم يحرم لا يوجب القياس في كل حكم حد او كراهة بل لا يوجب القياس في كل حكم في غيرها الا بما علم معناه ويقول له
اذ علم المعنى به وجب القياس في قياس القتل بالنقل على القتل بالحد وقطع النسيان على قطع السارق فان العلة
والحكمة في العلم بها وانما لا يعلم المعنى بالظن كما في غير الحدود والقياسات ولا يتصل بخصوصيتها في اشباع
القياس قالوا انما قال صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالبينات واحتمل الخطا في القياس بشهادة بيمينان بدو
به الحد وهو ان لا يثبت به الجواب المقص من غير الواحد والشهادة فان احتمل الخطا فيها فاقم لا نقلا لا نقلا للقطع
فكان يجب ان يدعى بيمينان بدو **قوله** مسألة لا يصح **الاول** هل يحرم القياس في الاسباب بان جعل الشارع وصفا
سببا في قياس عليه وصف اخر فيكون سببا في اختلافه فانه احكام الشافعي على جوازها ومعناه القاصد
زيد الدوسي واحكام في حقيقته وهو انما لا يثبت له من سبب سبب لا يعتبر اما الاول فلان حاصله ان جعل سببا في الحكم
لتحصل الحكمة المقصودة في الفرع كما ثبت في الاصل ولا يشهد له اصل بالاعتبار ان لم يثبت محله فيه تحقيق سببه
هذا الوصف معللا لا سيما على الحكمة لاننا انما نثبت ما عسى للشارع وصفا اخر مغايرا له لتحصل الحكمة اذ العزوص
تغاير الوصفين ولا معنى للقياس المرسل لذلك واما الثاني فلان علمت من انه لا يعتبر اتفاقا او مع خلافيه لما مر من العمل
ولنا ايضا ان علم سببه المقس عليه وهو قدر من الحكمة ضمنها الوصف الاول مستفيدة في القياس وهو الوصف الآخر
اي لم يعلم في قياسه لعدم انصاف الظاهر بغير الوصفين في اختلاف قدر الحكمة الحاصلة لهما واذا كان كذلك لا يصح
الجمع بينهما في الحكم وهو السبب لان معنى القياس الاشتراك في العلة وبه يمكن التمسك في الحكم ولنا ايضا ان الحكم
المشتركة اما ان يكون ظاهرا منصطة وقتنا بان يمكن جعلها مناطا للحكم اذ فيه خلاف ولا يكون فان كان قد استحق
عن الاتفاقات الى الوصفين وصار القياس في الحكم المرتب على الحكمة وهي الجامع بينهما فاحتمل الحكم والميب وهو خلاف الظاهر
وان لم يكن فان يكون ظاهرا منصطة او قال يمكن جعلها مناطا للحكم فانما ان يكون لها مظنة اي وصف ظاهري منصط
هي لها ولا يكون فان كان صار القياس في الحكم المرتب على ذلك الوصف واحتمل الحكم والسبب ايضا وان لم يكن فلا جامع بينهما
من حكمه او مظنة فيكون قياسا لجامع وانما لا يجوز ان يثبت القياس في الاسباب فكيف يتصوره وذلك انه
قاسوا النقل على المحدد في كونه سببا للقياس والقياس في كونه سببا للحد والمخفية في المشايخ فاشتهر ولنا
بروح المصنف الجواب انه ليس من محل النزاع لان النزاع بين السبب والاصل والفرع بعد واحد فحقا لا ينقل
والحدود السبب النقل لعدم والعدوان والعلة الرجحان لفظ النفس والحكم القصاص والعلة الرجحان لفظ النفس وقيل
الزنا والمواط السبب ايلاح في فرع في فرع محرر شرعا مستثنى طبعها والعلة الرجحان لفظ السبب والحكم وجوب الحد **قوله** مسألة لا
يحرم **الاول** فلا خلاف في جريان القياس في جميع الاحكام الشرعية فابتنه سادس ذو الحجة ربيعة لما ثبت في الاحكام

هذا هو القياس في جميع الاحكام الشرعية
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه في
الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم
فان قيل لا يخفى فيها الحكم لان الحكم
هو الذي لا يخفى في جميع الاشياء
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه
في الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم

هذا هو القياس في جميع الاحكام الشرعية
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه في
الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم
فان قيل لا يخفى فيها الحكم لان الحكم
هو الذي لا يخفى في جميع الاشياء
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه
في الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم

في ما لا يعقل بمسألة كعاد الركعات واعداد الجلد وتعيين سائر مسكنا لا
يسئل الخاد ان معناه الجواب هذا انما يتبعكم لو لم يمسح احكام الحدود والقياسات وليس كذلك فان منها ما يعقل
معناه ثم يحرم لا يوجب القياس في كل حكم حد او كراهة بل لا يوجب القياس في كل حكم في غيرها الا بما علم معناه ويقول له
اذ علم المعنى به وجب القياس في قياس القتل بالنقل على القتل بالحد وقطع النسيان على قطع السارق فان العلة
والحكمة في العلم بها وانما لا يعلم المعنى بالظن كما في غير الحدود والقياسات ولا يتصل بخصوصيتها في اشباع
القياس قالوا انما قال صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالبينات واحتمل الخطا في القياس بشهادة بيمينان بدو
به الحد وهو ان لا يثبت به الجواب المقص من غير الواحد والشهادة فان احتمل الخطا فيها فاقم لا نقلا لا نقلا للقطع
فكان يجب ان يدعى بيمينان بدو **قوله** مسألة لا يصح **الاول** هل يحرم القياس في الاسباب بان جعل الشارع وصفا
سببا في قياس عليه وصف اخر فيكون سببا في اختلافه فانه احكام الشافعي على جوازها ومعناه القاصد
زيد الدوسي واحكام في حقيقته وهو انما لا يثبت له من سبب سبب لا يعتبر اما الاول فلان حاصله ان جعل سببا في الحكم
لتحصل الحكمة المقصودة في الفرع كما ثبت في الاصل ولا يشهد له اصل بالاعتبار ان لم يثبت محله فيه تحقيق سببه
هذا الوصف معللا لا سيما على الحكمة لاننا انما نثبت ما عسى للشارع وصفا اخر مغايرا له لتحصل الحكمة اذ العزوص
تغاير الوصفين ولا معنى للقياس المرسل لذلك واما الثاني فلان علمت من انه لا يعتبر اتفاقا او مع خلافيه لما مر من العمل
ولنا ايضا ان علم سببه المقس عليه وهو قدر من الحكمة ضمنها الوصف الاول مستفيدة في القياس وهو الوصف الآخر
اي لم يعلم في قياسه لعدم انصاف الظاهر بغير الوصفين في اختلاف قدر الحكمة الحاصلة لهما واذا كان كذلك لا يصح
الجمع بينهما في الحكم وهو السبب لان معنى القياس الاشتراك في العلة وبه يمكن التمسك في الحكم ولنا ايضا ان الحكم
المشتركة اما ان يكون ظاهرا منصطة وقتنا بان يمكن جعلها مناطا للحكم اذ فيه خلاف ولا يكون فان كان قد استحق
عن الاتفاقات الى الوصفين وصار القياس في الحكم المرتب على الحكمة وهي الجامع بينهما فاحتمل الحكم والميب وهو خلاف الظاهر
وان لم يكن فان يكون ظاهرا منصطة او قال يمكن جعلها مناطا للحكم فانما ان يكون لها مظنة اي وصف ظاهري منصط
هي لها ولا يكون فان كان صار القياس في الحكم المرتب على ذلك الوصف واحتمل الحكم والسبب ايضا وان لم يكن فلا جامع بينهما
من حكمه او مظنة فيكون قياسا لجامع وانما لا يجوز ان يثبت القياس في الاسباب فكيف يتصوره وذلك انه
قاسوا النقل على المحدد في كونه سببا للقياس والقياس في كونه سببا للحد والمخفية في المشايخ فاشتهر ولنا
بروح المصنف الجواب انه ليس من محل النزاع لان النزاع بين السبب والاصل والفرع بعد واحد فحقا لا ينقل
والحدود السبب النقل لعدم والعدوان والعلة الرجحان لفظ النفس والحكم القصاص والعلة الرجحان لفظ النفس وقيل
الزنا والمواط السبب ايلاح في فرع في فرع محرر شرعا مستثنى طبعها والعلة الرجحان لفظ السبب والحكم وجوب الحد **قوله** مسألة لا
يحرم **الاول** فلا خلاف في جريان القياس في جميع الاحكام الشرعية فابتنه سادس ذو الحجة ربيعة لما ثبت في الاحكام

الشريعة

المحدود

هذا هو القياس في جميع الاحكام الشرعية
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه في
الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم
فان قيل لا يخفى فيها الحكم لان الحكم
هو الذي لا يخفى في جميع الاشياء
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه
في الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم

هذا هو القياس في جميع الاحكام الشرعية
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه في
الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم
فان قيل لا يخفى فيها الحكم لان الحكم
هو الذي لا يخفى في جميع الاشياء
والقياس هو قياس الشيء على ما هو عليه
في الاشياء التي لا يخفى فيها الحكم

الاعتراض النوع الاول وهو ما يتعلق بالانضمام لمده او غيره وقد قدمه لان هذا الكلام اول كل شيء وهو واحد ليس الا
الاعتراض النوع الثاني وهو ما يتعلق بالانضمام ويسمى الاستفسار وانت تعلم انه من كل تقدير المدعي ويجتمع المقدمات وكل جملة الادلة
فلا سوال اخر منه **قوله** الاستفسار **الاول** الاستفسار طلب التفسير وهو بيان معنى اللفظ واما نسخ اذا كان ذلك
اللفظ اجمالا وجزائيا والاضافة معوت لفائدة المناظرة اذا كان لكل لفظ تفسيره لفظا يتسلسل ولذلك قال اللغويان
ما يمكن فيه الاستفهام حسن فيه الاستفهام وبيان كونه محلا على المعترض اذا لاصل عدمه فان وضع اللفظ للبيان
والاجمال فيه قليل جدا وانما الهيئة على مدعى خلاف الاصل ويكون المستدل له خلاف الاصل يانه بان يدحض صحة اطلاق
اللفظ على معنيين اكثر ولا يكفينا بيان السامعي وان كان الاجمال المحصل له الابه وهو ما ادعى الاجمال كان محاربا
يلزمه الوفا به لكنه اعترض ذلك لتفسيره ولو كلف ذلك لسقط الاستفسار وبقي الكلام غير مفهوم ولا يحصل مقصود
المناظرة وايضا فانه يحجز عن نفسه فكيفه ما يدعي به طعن التفتيح فحقه ويصدق بعدا لانه السامع عن المعارض
مثاله اذا قال بان به البطون فيكون باطلا فيقال ما معنيان فانه يقال المعنى ظهر وانفصل اذا قال في المكرهات
للفصل فيقتصر منه كالمكره فيقال ما تعني بالخيار فانه يقال للفاعل المفاد وللفاعل الرابع فلهذا في دعوى الاجمال
واما العربية فلا يخفى ولذلك لم يعرض له ومثاله في الكتاب المحرم باكل من صيده ابل لم يرخص في التحلل فربسته كالسيد
فيقال له ابل وما معني لم يرخص وما العربية وما السيد واعلم ان المعترض مع انه لا يكفينا بيان السامعي فلو انزله
بمرعاه وقال وهما مساويان لان التقاوت يستدعي تحكما بامرو والاصل عدم المرجح كما رجحنا وقابما التزمه او لا الجواب
عن الاستفسار ببيان ظهوره في مقصوده فلا اجمال ولا عاربه وذلك اما بالنقل عن اهل اللغة واما بالعرف العام
او الخاص او بالقرائن المصنوعة معه وان عجز عن ذلك فليطلب التفسير مثال ذلك في الاجمال ان يستدل بقوله حتى نسبح
روا غيره وقيل له ما السكاح فانه يقال للوط لغدوا والعقد شرعا فيقول هو ظاهرة الوط لانها الحقيقة المشروعة
او في العقد الحق الحقيقة القولية او قرينة الاسناد الى المراد فحين اصلها فانه لذلك لا يستدل بها او على هذه النقطة
قد منع الاجمال فلو لم يرد عليه كافي مثلا بان والمخبر يقول المراد اظهر او الفاعل العاد ومثالا ذلك في العربية
اذا قال في قوله الصام مبدأ مجرد عن العناية فلا يفسد كما لم يفسد فيقال ما المبدأ وما العناية فانه ليس من موضوع
اللغة ولا اصطلاح الفقهاء وانما هو من اصطلاح الفلاسفة فانه يسمى السبب مبدأ والمقصود عناية والفقهاء اذا ادعى
انه لم يرد صدق فيه والجواب دعوى ظهوره بما ذكر من الطرق بان يدعي انه مستعمل لذلك في اللغة او في العرف
او غيره فان لم يفتقد كافي سلسلة الحكم المعلم قال اريد بالابل الحلب ويقول لم يرخص لم يعلم وبالفريسة الصيد والسيد
الذي يعق هي الحلب وهو ارجح في الاجمال الطريق اجابا بما يستعمل بعض الظاهر وهو ان يقول لم يرخص ظهوره في
اصها والكان محلا والاجمال اضاف الاصل او يقول لم يرخص ظهوره فيما قصدت لانه عن ظاهرة الاجرافا فلو لم يكن
ظاهرا انما قصدت لزوم الاجمال وهو خلاف الاصل فاذا قال كذلك فقد قصد بعبعضه اظاهرو وروده وردتهم
لانهم يرجع الى ان الاصل عدم الاجمال بعد ما دل المعترض على انه محتمل كما يمكنه ولا ينبغي لسوال الاستفسار رافدة
ولانه يدعي المساوي على عدمه فحقه ولم يدفعه بحسب الاخر المناظرة واعلم انما اذا نشره فحجبا فيفسره بما يصلح
له لغة والا كان من حسن اللبس فخرج عما وصفت له المناظرة من اظهار الحق النوع الثاني وهو اعتبار ما يمكن من

الاستدلال بالقياس في تلك المسئلة فان مع نكته من القياس مطلقا فهو ساد الاعتبار كانه يدعي ان القياس لا
يعتبر في تلك المسئلة وان منع من القياس المخصوص فهو ساد الوضوع كانه يدعي انه وضع في المسئلة قياسا لا ليعبر
فيها **قوله** فساد الاعتبار **اقول** فساد الاعتبار ان لا يصح الاحتجاج بالقياس بما يدعيه لان النضر على
خلافة واعتبار القياس في مقابلة النضر اطل وجواب هذا الاعتراض باحد وجه الاول الطعن في سند النص
ان لم يكن كما اوستة متواترة بانده من سبل او موقوف او مقطوع او روي عنه ليس بعدل او كذب فيه الاصل الصريح
فانها منع ظهوره فيما يدعيه كنع عموم او مضموم او وكعوى احوال التماس ان يسلم ظهوره ويدعي انه ممول والمداد
عند ظاهره تخصيص او مجاز او اضرار بليل رحمه على الظاهر راسعها القول بالموجب بان بغاؤه على ظاهره ويدعي ان بليل
لا ياتي حكم القياس في مسلك المعارضة بنضر اخر مثله حتى يتساقط النضر فيسلب قياسه فان قلت فلو عارض النضر
بنضر اخر حتى يسلب احصيه معارض القياس هل ينعى قلت لا لان النضر يعارضه النضر الواحد وذلك كما جاز
شهادة الاثنين شهادة الارباع فان قلت فلنعارض النضر القياس قلت لا يصح ذلك لان المناظر لو انظر
وعن عمل ان العوائق كما اذا عارضت عنده المصنوع بركه او نزل في القياس فما اوجه القياس اخذوا
به فان قلت فهل للاستدلال بقوله عارضه قياسي وقد سلم بقي قلت لا لانه انتقال واي سمي فتح في المناظر
من الانتقال فان قلت فهل يجب على المستدل ان يرضه مساواة القوة لنضر المعارض قلت لا ذلك مستدل
لانه لا يمكن الاستدلال بوجوه الترجيح والى ذلك سادسها ان من ان قياسه مما يجب من جوده على النضر اما ان يرض
من النضر فيجب من لمارم في تخصيص النضر بالقياس واما لا مما يجب من اصله بنضر قوي مع القطع بوجوه العلة في
الصريح ومنه مقدم على النضر لاسر واعلم ان لا يرب ان كل نضر يمكن فيه هذه الاسئلة بل يمكن بعضها فبعض ما ياتي
منها وقد لا يمكن شي منها فيكون النتيجة على المستدل مثال ذلك ان يعجل في دفع نارك السميمة عند ادخ من احد رجله
فيوجد الحل كدخ ناسي السميمة فيقول المعارض هذا فاسد الاعتبار لانه بخلاف قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه فيقول المستدل هذا هو والدفع عنده الا ان يدلي بقوله عليه السلام اسم الله على قلبه لو نسي اسم الله لم يسم
او يقول هذا القياس راجح على ما ذكر من النضر لانه قياس على الناسي المخصوص عن هذا النضر لاجتماع ما ذكرنا
من العلة وهي موجودة في الصريح قطعا فان قلت اذا قال المستدل ذلك فهل المعارض ان يبيد من النار كذا وانما
فرقا فاعلم ان القياس ما نقدهم فيقولون انك تصدق ذكر الله تعالى فقل انك تمسك بعض اجلان الناس فانه معذور
قلت ليس له ذلك لانه من المعارضة لان من فساد الاعتبار وهو سوال اخر فليز يدعي فساد الانتقال والاعراف
بصفة اعتبارها لان المعارضة بعد ذلك **قوله** فساد الوضوع **اقول** فساد الوضوع حاصله بطل وضع
القياس المخصوص في اثبات الحكم المخصوص وذلك لان الجامع الذي ثبت به الحكم قد استشاره بنضر واجماع في
تخصيص الحكم والوصف او اجد لا ثبت به التخصيص والالوان في سور في احد ما ثبت كل محه بل انما لان يقول
في التبريح فليس فيه التكرار لاستخدام قبول المعارض المسح لا يناسب التكرار لانه ثبت اعتبارها في كراهه التكرار
في المسح على الحف وجواب هذا الاعتراض بان وجود المانع في اصل المعارض يقال في المثال فانه التكرار في الحف
لانه بعض الحف للتلف واقتضا المسح للتكرار وانما اعلم ان فساد الوضوع شبهه بامور وكالها بوجوه فيه على

هذا انما هو ان يكون من انفسه
انفسا الوضو في نفسه

لو لم يكن الله تعالى في الدنيا
ما كان في الدنيا من الخير
ما كان في الدنيا من الخير
ما كان في الدنيا من الخير

الطاهر بن عبد الله

بیبیان ص
مال و جود

(Faint handwritten Arabic script)

الكتاب كاذب الاستدلال في مسألة بيع الغائب بقبول اهل الدار البيع وهو يدل على صحة كل بيع والاعتراض عليه وهو الاول
الاستفسار وقد عرفت في الثاني من ظهوره في الدلالة وان حرج صور لا يحصى التثنية او لا نسلم ان الدار المقومة فانه يحكي
للعوم والخصوص الثالث الاول وهو انه وان كان ظاهره انما ذكرت لكن عجزه عنه الى جعل مرجح بليل يصير
راجحاً نحو قوله في غرض من هذا القوي لا عام لم يستطع اليه تخصيص او التحصيص فيه اقل الرابع الاحتمال فان
ما ذكرناه من وجه الترجيح وان لم يصبر وراجحاً فانه يعارض الظهور بسبق محلا الخامس المعارضة بما يباخر في قوله
فانه قال لا ياكلوا امرأته منكم ما طلق وهذا محقق فيه الرضا فيكون اطلاقاً او يحدث متواتراً ذكر السادس القول
بموجبه وهو سلم مقتضى النص مع بقا الخلاف مثل ان يقول لنسأل البيع والخلاف في صحة باق فانه انما انشأ الضد
الثالث ما يرد على ظاهر السند كاذب الاستدلال يقول اسكت ارباعاً وان سائرهم في ان المساجح لا ينفسخ والاعتراض
عليه الوجوه الستة المذكورة الاول الاستسار الثاني منع الظهور اذ ليس فيها ذكرت من الخوض فيه عموماً ولا تحاشا
وهو انه كان قد تقرر وجوبه في سائر المساجح الا ربع الا وان كان قد تقرر في سائر المساجح الا ربع الا وان كان قد تقرر في سائر المساجح الا ربع
خاص ولا نه ورد على سبب خاص الثالث الاول وان المراد بروج شهرين ارباعاً فلهذا قال الطاري كالمستدلى
اكتفاء المساجح كالرباع الاحتمال كاذب الخامس المعارضة بآخر السادس القول بالوقت وهذا اسوله
مخصص باخبار الاحاد وهو الطعن في السند بان قوله هذا الخبر من رسول او في رواية ضعيف فان رواية ضعيف
الاجل لا يصطبه او بانه كذب التمهيد في البر وعني مثاله اذا قال الاحكام المتباينان كل واحد منهما بالخيار ما لا يتفرقا
قالت الحنفية لا يصح لان رواية مالك وقد خالفه واذا علمنا ان السناد لم يثبت نفسه بعد ان ذن ولها في المساجح اطلاق قالوا
لا يصح لان رواية سليمان بن موسى النخعي عن الزهري فيسأل الزهري عن معن قال لا تعرفه الصف الرابع ما يرد على حرج
الناظر وهو ما سياتي من عدم الاضمار او المعارضة او عدم الانضباط او ما يقدم من انهم سئلوا عن
اوسيه قوله عدم التاثير في **اول** عدم التاثير عبارة عن الموصوف لا اثر له وفيه الحديث ان ربيعة اسأفتها
ما يظهر عدم تاثير الوصف مطفاً ان يظهر عدم تاثيره منه ثم ان لا يظهر شيء من ذلك لكن لا يظهر في محل النزاع
فيعلم منه عدم تاثيره وخصوصاً كل ضمير اسوم ضمير المتكلم عن بعض وليس له للمعارضة عنها ما حصره الاول وهو
ما كان فيه الوصف غير مؤثر يسمى عدم التاثير في الوصف مثاله ان يقال في الصحاح لا ينقص فلا يقدم اذ انه كالمفرد فقال
عدم النقص لا اثر له في عدم تقديم الحدان فانه لا اساس له ولا شبهة فهو وصف طردي ولا اعتبار بما قالوا ولذلك استوفى
المخرب وغيره مما مضى ذلك ومرجه المطالبة بكون العلة علة القبول الثاني وهو ان يكون الوصف غير مؤثر في ذلك
الاصل للاسقاط عنه بوصف آخر وليس في عدم التاثير في الاصل مثاله ان يقول في بيع الغائب يسع غير مري فلا يصح
كالطريق في الهوي فيقول للعقد كونه غير مري وانما يستغني الصحة فلا تاثير له في سلبه الطردي لان الحجر عن التسليم
كاف في منع الصحة ضرورة استواء المري منها وغير المري ومرجه المعارضة في العلة بما يدعيه اخرى هو الحجر عن
التسليم الثالث ان يذكر في الوصف المعلل في قبله لا تاثير له في الحكم المعلل يسمى عدم التاثير في الحكم مثاله ان يقول
الحقبة في مسألة الردين اذا ابلوا اموا لتاسر كون ابلية اما لان في دار الحرب فلا ضمان عليهم كسائر المشركين فيقول للمعارض
دار الحرب لا تاثير له عندكم ضرورة استواء الخلاف في دار الحرب ودار الاسلام في عدم لحاق الضمان عندكم ومرجه
الابطالة بانه كونه في دار الحرب لا يملك الا بالامان انما يملك الوصف المذكور لا بطردي وجهه صوابه انما كان في دار الحرب

انتم هذا هو العلم على ذكره فان قد
مع من سار مع الملايكة والخاصين
مع الحق وفتنه يدوم بها
ولا ولد كاتفاق حكم الامم
ولاملك متفرق ولم لا يورث
ان يكون للعبد انوار في الدنيا
سعد

عجايب الانوار ص ١٢٠
الاسماء ولكن بشروط العبد
في الدلالة على هذا الاشهر
سعد

والله اعلم
بما فيه رزقنا من بعد التاني في صف
حالة الاقضية فلا تعد كما تحب
عدم القضي في المتدبر
يعود الى السور المطهرة التي
تشرى في الاصنام
تشرى في جميع غير ذلك
باب مبعوث عن النبي صلى الله عليه وسلم
المعروف بالموافاة
فصل في بيان ما حصل له من
الاثر الذي اثاره علمه
حكم ما كان في المحدث
فكانت المفوض اليه دار
بلا خفاء كما كانت
راية عند طرد موسى
الاول والباقي علم الدين
الفتح شالر زوج بغير
الايام كالوزن من غيره
قد وحاصل كتاب
ازمن قبل وصافي
الحس اعتراف بطرده مردود
بين على الغفار منها

من
 ان موصى
 والارواح الجارية
 في الاصل
 خلقه
 عدم التغير
 من المحققه
 من ادراكها
 حجب افعال
 الغير
 ما توحي

تفصيل كالحرف
والقصد والحق
وهو المعروف
الحق وهو
قوله عليه
السلام والفقار

This detail shows a list of names in Arabic script, likely a genealogical record. The text is written in a cursive style on aged, slightly yellowed paper. The names are arranged in a single column, with some words appearing to be in a different script or dialect. The handwriting is dense and characteristic of historical Islamic manuscripts.

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عليه السلام

و
حرفی

والاحتراز من العقص والارضا
والايجاز في المشتبهات لئلا
يسل عن الدليل واتق المعاص
ليس منه وايضا فانه لو ارد

11

مستند رقم ۱۰۰/۱۰۰۰

عن الفزع
ما لم يكن من صرع
لزم لقائه اذا
لم يصعب فقد
انما على الصلوات
معها الوكيل فان
صرع لزمه الوفا
بما صرعه

121.

لا يخرج الى اصل الزاحم
لعدم العلة او صدق المستدرك
عنا التعليل وهو ايضا
اصل المستدرك اصله

ما بين وجود الوصف والمطابقة
 تتبين ان كان متساويا
 او لا شبه الا لشيء اخر
 او عدم تضابطه او عدم
 تضابطه مع الشيء المذكور
 على المختار جامع القول
 بالعدم اعني في عدم
 الاكراه المتناسبة
 ان يكون ذلك او يبين كونه
 ملما او يبين اشتراك
 او اجماع مثل الايضاح
 في مقامه او معارضه
 بالعلم مثل دلالة
 فان قوله في مقامه
 بالعدم الا ان غير
 مقتضى للتبين

انبات احكامي في صورة دره
 حم ارجلة افي ولفه كالم
 ابي ابراهيم افي ولفه كالم
 قند الزاوي وسمي بعد الوصف
 المقدر اصله كلفه امان من
 عامه يجمع كالم لانها مفضلة
 الطوار مصاح الامان
 فيغير من باخرية فاما اصله
 الفراع المنظر فيكون اخلا
 فيلقا كما دونه له في القمار
 فيقول اصفه لادن انتم قامة
 كبد الاعم اولهم السهر بطلا
 الفان الوان ينف اصدما

اذا سلمت صرح به لم يقدح في صحة قوله وان لم يصرح به لم يقدح في صحة قوله وان لم يصرح به لم يقدح في صحة قوله
اقول هل يحتاج ان يصرح على قول المعارض وهو انه يحتاج الى المعارض الى اصل معين في وصفه الذي يده
 في ذلك الاصل حتى يقبل منه كان يقول العلة الطور دون الموت كما في الملح فلا خلاف فيه والمحتاج ان لا يحتاج لان
 حاصل هذا الاعتراض احكامه من ان يصرح في قوله في الفرض بعلة المستدل وبفرضه ان لا يثبت عليها بالاستقلال
 ولا يحتاج في ذلك الى ان يثبت عليه ما دلالة الاستقلال فان كونه حرة العلة حصل مقصوده فتدبر لا كونه علة فلا يؤثر
 في اصل اصلا وما اصل المستدل من القول بل كالجوار في غير هذا الاحتمال فان قوله لا يثبت عليه حتى لا يحتاج الى معاده
 اصلا ولا اضافا فان اصل المستدل اصلا بان يقول العلة الطور او الكل او كلاهما كما في الرخصة فادعنا اننا اصل مطالبه
 له بما يحقق حصوله فلا قيده فيه **قوله** وجواب المعارض **ما قول** اذا عرفت ان المعارض مقوله قوله والمعارض
 وجوده منها مع وجود الوصف مثل ان يعارض الموت بالكل مقوله لا يستلزم ان كل واحد من الوصفين يعارض
 الله عليه وسلم وكان جيبه موزونا ومنها المطالبه بكون وصف المعارض موزونا قالوا لو كان الحال موزونا وهذا المعنى
 من المستدل اذا كان مثبتا للعلية المناسبة او النسبة حتى يحتاج المعارض في معارضة الى بيان مناسبة او شبهة خلاف
 ما اذا ثبت بالسبب فان الوصف يدخل في السبب دون ثبوت المناسبة بخروج الاختلاف ومنها بان رعايه ومنها عدم
 انصافه ومنها مع ظهوره ومنها مع انصافه هذه الاربع على ان الظهور والادعاء شرط في الوصول الى العمل
 به فلا بد في دعوى صلوح الوصف علة من غيرها وللصاغة صما ان يبين عدمها وان طالب سدا وحدها ومنها بان ان
 الوصف عدم معارض في الفرض ومنها ان يبين المدة على المخاطبة العصارح جامع العمل بقول المعارض معارض
 بالطواعية فان العلة هو العمل مع الطواعية بحسب المستدل بان الطواعية عدم الاكراه المناسبة لتفصيل العمل
 وهو عدم العصارح في حاصله عدم معارض وعدم المعارض فلهذا لا يصح العمل بالعلية لان ليس من الرأفة في شيء علم
 ومنها ان يبين كون وصف المعارض ملغى اذ يبين استقلال الما في العلية في صورته ما ظاهره نص واجماع اوجماع
 مثله اذا عارض الرأفة الطور بالكل فحجب بان الضرر على اعتبار الطور في صورته ما وهو قوله لا يبيح الطعام بالطعام
 الاسواستوائيا لحران يقول في هودى صار رضاء او بالعكس بدله منه فقبل كل رضاء معارضه بالقرع بعد الاكراه
 بحسب بان الاستدلال بمصر في صورته ما قوله من بدله منه فاقوله هذا اذا المرع من التعيم فالوعر وقال في بيت ربوبية
 كل مطعوم او اعتبار كل تبدل الحديث لم يسمع لان ذلك انما يتكلم بالبدل دون القياس لانهم القياس بالاعا والاعا
 ذلك ولا تلو ثبوت العموم كان القياس صاغا ولا يضره كونه عاما اذا المرع من التعيم ولا يثبت له **قوله** ولا
 يكون **اقول** ربما يقضى ان انما يتكلم بصورة دون وصف المعارض كما في الغاية والحق انه ليس بكاف لجواز وجوده
 اخرى كما عدمه من جواز بعد العمل وعدمه بحسب العكس ولا خلاف ذلك لو امكن في صورته عدمه وصف المعارض صفا
 اخر فلهذا لا يكون الما في استقلال صلا لا لعلنا يتابع على استقلال الما في تلك الصورة وقد بطل وبشيء هذه الحالة
 تعدد الوضع لتعدد اصيلها والتعليل في احد هما بالما في كل وضع اي مع قيد وفي الاخر على وضع اخر اي مع قيد اخر
 ان يقال في مسئلة امان العهد للمؤمنين من سدا عاقل فيقبل كل حال لها اعني الاسلام والعقل فظن ان اظهار مصلحة
 الامان في ذلك الما وحله انما فيقول العلة من هو معارض بكونه حرا الى العلة كونه مسلما عاقل اخر اذ ان الحرية مظنة

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

فراغ قلبه لنظر لعدم شغلته بخدمة السيد فيكون اظهر مصالح الايمان منه اكل فيقول السيد الحرية مغلقة لاستقلال
 الاسلام والعقلية في صورة العهد المأذون له من قبل سيده في اقبال فيقول المعترض ان السيد له خلف على الحرية
 فانه مظنة لئلا توسع فيما يقصد به من مصالح العقل والعلم السيد بصلاحيته لاظهار مصالح الايمان وحوايل
 تحلة الوضع انما في السيد ذلك الخلف بما يراه ضرورة لا يوجد فيها الخلف ايضا فان اريد المعترض وجوب
 خلفا آخر فليجابه العاوه وعلى هذا الى ان يبقى احد من القولين الذي هو عليه فان ظهر صورة لا تحلف فيها في الاعراض
 الاعراض والاعراض المستدل **قوله** ولا يفيد الخلف **اقول** اذ قد عرفت ان من اجوبه المعارضة الخلفا لا فالا
 هل ثبت لصحة المعنى اذ اسم وجود الحقيقة المتضمنه لذلك المعنى الحق انه لا يثبت منا لما ان يقول للردالة
 العقل فيقول المعترض بل مع الرجولية لا صامطة الاقدام على مال المستدل اذ بعد ذلك من الجواب دون التساهل
 المستدل بان الرجولية وكونها مظنة لا بد من الاعتدال والاعتدال مطروح البديهي لان احتمال الاقدام فيه ضعيف
 بل اضعف من احتمال في التساهل وهذا لا يقبل منه حيث يعلم ان الرجولية مظنة اعتبارها الشارح وذلك ذكره الملك
 في السفر لا يمنع رخص المعنى لعله المشقة اذا اعتبر المظنة وقد وجدت لاعتدال الحكمة لعمد انصافها **قوله** في حقه
 ولا يكون **اقول** هذا انما هو جوابا للمعارض ولا يكفينا في الاول من الجواب المعترض وهو ان يقول المستدل في جواب
 المعارضة ما عنيته من الوصف راجع الى ما عارضت به فيظهر وجهها من وجه الترجيح وهذا لا قدر غير كاف لانه
 انما يدل على ان استقلال وصفه او من استقلال وصفه عارضة اذ لا جمل الترجيح مع وجود الترجيح لكل احتمال
 الحرية باق ولا يعدي ترجيح بعض الاحتمال بعض في الحكم الثاني كون ما عنيته المستدل معناه بالآخر قاصرا
 غير كاف في جواب المعارضة اذ مرجحه الترجيح بدلك في الحكم هذا والشارح الترجيح فانه ان رجحت العقيدة
 بان اعتبارها بوجوب الانسحاب في الاحكام وبما هو مقتضى على اعتبارها خلاف القاصرة رجحت القاصرة بالاهتمام لفضل
 اذ الاصل عدم الاحكام وبما اعتبارها احتمال الدليلين مع اختلاف **اقول** والصحيح جواز تعدد **اقول**
 فلا خلاف في جواز تعدد الاصول فليقبل الجواب راجع على المستدل لاكتفا باصل واحد مقصوده النظر فيحصل
 به فليقر انما زاد عليه والصحيح انما جاز لان النظر يجري به وكان اصل النظر مقصوده بقوته ايضا مقصوده
 ثم اذ اعدد اصحابه فصل محمول المعترض ان يقصده المعارضة على اصل واحد ولا يعرض لسياير الاصول فيه فولا
 وجه الجواب ان ابطال جزم من كلامه بطل كلامه ووجه المنع انه لو سلم له اصل كراهه في مقصوده فلا بد من ابطال
 الجميع فان قلنا لا يجوز الاكتفا بل يجب المعارضة في جميع الاصول فادع اعارض الجميع وقد عرفت المستدل معارضته على اصل
 واحد فلهما يجوز ويكفي ذلك كافيا فيه فولا وجه الجواب انه يحصل به مطلوبه ووجه المنع انه لا يرد على الجميع
 انه مع الجميع كان الجميع صار مدعى بالحق **قوله** التركيب وقد عرفت **اقول** هذا انما هو جوابا للمعارض في
 عدد الاعتراضات واما الجواب الى بعض من سائر الاعتراضات ونوع منه خص باسمه لبعض من سائر الاعتراضات فلا
 سؤال التركيب وهو ما عنيته حيث قلنا استلزام حكم الاصل الى كون اقياس مركب وانه صمان مركب الاصل ومركب
 الوصف وان مرجح احدهما منع حكم الاصل او منع العلية ومرجع الامر مع الحكم او منع وجود العلة في الفرع فليس
 بالحقيقة سوا الاراسه وقد عرفت الامثلة ولا تعني للاعادة الثاني سؤال المعترض وذكره ايضا لما ان يقول المستدل

في البر

هذا هو الجواب على ما عارضه من الوصف راجع الى ما عارضت به في يظهر وجهها من وجه الترجيح وهذا لا قدر غير كاف لانه انما يدل على ان استقلال وصفه او من استقلال وصفه عارضة اذ لا جمل الترجيح مع وجود الترجيح لكل احتمال الحرية باق ولا يعدي ترجيح بعض الاحتمال بعض في الحكم الثاني كون ما عنيته المستدل معناه بالآخر قاصرا غير كاف في جواب المعارضة اذ مرجحه الترجيح بدلك في الحكم هذا والشارح الترجيح فانه ان رجحت العقيدة بان اعتبارها بوجوب الانسحاب في الاحكام وبما هو مقتضى على اعتبارها خلاف القاصرة رجحت القاصرة بالاهتمام لفضل اذ الاصل عدم الاحكام وبما اعتبارها احتمال الدليلين مع اختلاف **اقول** والصحيح جواز تعدد **اقول** فلا خلاف في جواز تعدد الاصول فليقبل الجواب راجع على المستدل لاكتفا باصل واحد مقصوده النظر فيحصل به فليقر انما زاد عليه والصحيح انما جاز لان النظر يجري به وكان اصل النظر مقصوده بقوته ايضا مقصوده ثم اذ اعدد اصحابه فصل محمول المعترض ان يقصده المعارضة على اصل واحد ولا يعرض لسياير الاصول فيه فولا وجه الجواب ان ابطال جزم من كلامه بطل كلامه ووجه المنع انه لو سلم له اصل كراهه في مقصوده فلا بد من ابطال الجميع فان قلنا لا يجوز الاكتفا بل يجب المعارضة في جميع الاصول فادع اعارض الجميع وقد عرفت المستدل معارضته على اصل واحد فلهما يجوز ويكفي ذلك كافيا فيه فولا وجه الجواب انه يحصل به مطلوبه ووجه المنع انه لا يرد على الجميع انه مع الجميع كان الجميع صار مدعى بالحق **قوله** التركيب وقد عرفت **اقول** هذا انما هو جوابا للمعارض في عدد الاعتراضات واما الجواب الى بعض من سائر الاعتراضات ونوع منه خص باسمه لبعض من سائر الاعتراضات فلا سؤال التركيب وهو ما عنيته حيث قلنا استلزام حكم الاصل الى كون اقياس مركب وانه صمان مركب الاصل ومركب الوصف وان مرجح احدهما منع حكم الاصل او منع العلية ومرجع الامر مع الحكم او منع وجود العلة في الفرع فليس بالحقيقة سوا الاراسه وقد عرفت الامثلة ولا تعني للاعادة الثاني سؤال المعترض وذكره ايضا لما ان يقول المستدل

في النكران العلة كبره كالتصغير معقول للمعترض هذا معارض من الصغر وما ذكرته وان يرد في الحكم الى النكران العلة
 فما ذكرته قد عرفت في بطلان التنبؤ الصغير وهذا التمسك بجعل هذا السؤال راجعا الى المعارضة في الاصل بوصف
 اخر وهو النكران بالصغر مع زياده بغرض للتساوي في التقديم دفع الترجيح المعين بالتقديم فلا يكون سوالا اخر
 النوع الخامس من الاعتراضات ما يرد باعتبار المقدمة الثالثة وهو عوي وجود العلة في الفرع سواء هو انما
 يدفع وجودها بالمنع او بالمعاضة واما دفع المساواة باعتبار ختمية شرط في الاصل وما في الفرع فيسمى الفرق
 او باعتبار نفس العلة لا خلاف في الصابط او في المصلحة فلهذا **قوله** منع وجوده في الفرع **اقول** ومن الاعتراضات
 ان يقول المستدل وجود الوصف للعدل في الفرع مثاله ان يقول انما ان العبد امان من اذله كالعبد للمأذون
 لدفع العقاب فيقول المعترض لا نسلم ان العبد اهل الايمان والحوار بيان ما عنيته بالاهلية ثم بيان وجوده بحس او
 عقل او شرع كما قد عرفت منع وجوده في الاصل فيقول لا يريد بالاهلية كونه مظنة لرعاية مصلحة الايمان وهو باطلا
 ويلزمه كذلك عقلا فلو تعرض للمعترض ليقصر معنى الاهلية ببيانها فالحق ان لا يمكن منه لان يصورها
 وطبقة من يلفظها لانه العالم بمراده وانما فاقا وطبقة من ادعاها ميتولي ميتين **اقول** اذ عاين كل ذلك لا يلائم الشرط
 والمعارضه **اقول** ومن الاعتراضات المعارضة في الفرع بما يقتضي بعض الحكم فيه بان يقول ما ذكرته من ان
 الوصف وان المضي ثبوتها في الفرع يعدي وصفه بعضه فيبقى منه وصف دليلك وهو المعنى المعارضة اذا
 اطلقت ولا بد من ثبوتها على اصلها مع ثبت علية وله الاستدلال على اثبات علية باي سلك من سلكها اشاعلي
 محذور وانما استدل بالاهلية كقولنا هو مستدل لا انما والمستدل معارضا مستقل الوطيقان ولا خلاف
 في قبول سوال المعارضة والمحار قوله لا لا تحل فادب المناظرة وهو ثوب الحكم لا لا لا يحق محذور الدليل بالاعتدال يعلم
 المعارض فالواجبة قبل المناظر لانه استدل من معترض فاما الاستدلال الى المعترض والاعتراض الى المستدل
 وهو حرج مما صلا من معرفة جهة نظر المستدل في دليله الى امرار وهو معرفة جهة نظر المعترض في دليله
 والمستدل لا يعلق له بذلك فلهذا **قوله** اقر نظره ام لا الجواب انما يكون قبل المناظر لو قصد به اثبات ما يقتضيه
 دليله وليس كذلك بل يقصده الى هدر دليل المستدل ونصيره عن اعادة مدلوله مكانه يقول دليلك لا يقصد
 ادعيت لقيام المعارض ولا دليل فعليك باطلا دليلك ليس كذلك دليلك فيعبد وكذا يقصد به اثبات ما
 يقتضيه وهو معارض دليل المستدل ان المعارضه من الطرفين وكل من يظن كماله **قوله** وجوابه بما عارضه في
اقول الجواب عن سوال المعارضة جميع ما مر من الاعتراضات من قبل المعترض على المستدل لا سيما والجواب الى
 فرق وقد حجاب بالترجيح بوجه من وجهه التي ستذكرها في باب الترجيح ولا خلاف في قبول الترجيح والمحار قوله
 لانه اذا ترجح وجه العمل للاجتماع على جوب العمل بالراجح وذلك هو المقصود وقبل لا يقال لان تساوي الطرفين الحاصل
 بها غير معلوم ولا يستلزم ذلك والامر بحصول المعارضة لا شاع العلة بل كغير المعبر حصول اصل الظن وانته
 لا يندفع الترجيح وعلى المختار فليجيب الاما الى الترجيح في من الدليل بان يقول ان من سلم عاقل واثقا للبراه
 الاصلية فيه خلاف فليقبل جبه لانه شرط في العمل به فلا يشك الحكم دونه فكان كثر العلة والمختار انه لا يجب لان
 الترجيح على ما عارضه خارج عن الدليل وتوقف العمل على الترجيح ليس هو الدليل بل شرط له لا مطلقا بل اذا حصل

هذا هو الجواب على ما عارضه من الوصف راجع الى ما عارضت به في يظهر وجهها من وجه الترجيح وهذا لا قدر غير كاف لانه انما يدل على ان استقلال وصفه او من استقلال وصفه عارضة اذ لا جمل الترجيح مع وجود الترجيح لكل احتمال الحرية باق ولا يعدي ترجيح بعض الاحتمال بعض في الحكم الثاني كون ما عنيته المستدل معناه بالآخر قاصرا غير كاف في جواب المعارضة اذ مرجحه الترجيح بدلك في الحكم هذا والشارح الترجيح فانه ان رجحت العقيدة بان اعتبارها بوجوب الانسحاب في الاحكام وبما هو مقتضى على اعتبارها خلاف القاصرة رجحت القاصرة بالاهتمام لفضل اذ الاصل عدم الاحكام وبما اعتبارها احتمال الدليلين مع اختلاف **اقول** والصحيح جواز تعدد **اقول** فلا خلاف في جواز تعدد الاصول فليقبل الجواب راجع على المستدل لاكتفا باصل واحد مقصوده النظر فيحصل به فليقر انما زاد عليه والصحيح انما جاز لان النظر يجري به وكان اصل النظر مقصوده بقوته ايضا مقصوده ثم اذ اعدد اصحابه فصل محمول المعترض ان يقصده المعارضة على اصل واحد ولا يعرض لسياير الاصول فيه فولا وجه الجواب ان ابطال جزم من كلامه بطل كلامه ووجه المنع انه لو سلم له اصل كراهه في مقصوده فلا بد من ابطال الجميع فان قلنا لا يجوز الاكتفا بل يجب المعارضة في جميع الاصول فادع اعارض الجميع وقد عرفت المستدل معارضته على اصل واحد فلهما يجوز ويكفي ذلك كافيا فيه فولا وجه الجواب انه يحصل به مطلوبه ووجه المنع انه لا يرد على الجميع انه مع الجميع كان الجميع صار مدعى بالحق **قوله** التركيب وقد عرفت **اقول** هذا انما هو جوابا للمعارض في عدد الاعتراضات واما الجواب الى بعض من سائر الاعتراضات ونوع منه خص باسمه لبعض من سائر الاعتراضات فلا سؤال التركيب وهو ما عنيته حيث قلنا استلزام حكم الاصل الى كون اقياس مركب وانه صمان مركب الاصل ومركب الوصف وان مرجح احدهما منع حكم الاصل او منع العلية ومرجع الامر مع الحكم او منع وجود العلة في الفرع فليس بالحقيقة سوا الاراسه وقد عرفت الامثلة ولا تعني للاعادة الثاني سؤال المعترض وذكره ايضا لما ان يقول المستدل

المسح

المسبح وفي المسح حرمة المباشرة والحواب ان الظلال في واحد وهو عدم قرب المصنوع من العقد عليه واما العقد
المحل يكون بيعا وحكما واختلفا في المحل لا يوجد اختلاف ما حل فيه بل اختلفا في المحل شرط في القياس ضرورة تكلف
جعل شرطه ما فاعنه فليز ما تناعه ابدأ **قوله** القلب **القول** القلب حاصله دعوى استلزام وجود الحائز
في الفزع مخالفه حكمه حكم الاصل الذي هو مذهب السند اما صريحا او بالانزياح الا ضربا الاول في تصحيح مذهب
مذهب السند لما فيها او باظهار المذهب السند الذي هو مذهب السند اما صريحا او بالانزياح الا ضربا الاول في تصحيح مذهب
مثاله ان يقول الحقني الاعتكاف شرط فيه الصوم لانه ثبت فلا يكون محمدا فيه كالوقوف في مذهب السامعي
ولا شرط فيه الصوم كالوقوف في مذهب السامعي الثاني قلب لا يظال منه المحض صريحا ما لان يقول الحقني مسئله
المراسم الحرف الرابع بعد الرابع من اعضاء الوصو فلا يكفي قلته كسائر الاعضاء فيقول السامعي فلا يقدّر بالربع
كسائر الاعضاء ومذهب السامعي انه يكفي بالاول ولربته القلبيا الضرب الثالث قلب لا يظال منه المحض صريحا
مثاله ان يقول الحقني بيع غير المري مشع معاوضة تصح مع المحل اياها لقولهم كالسكح فيقول السامعي فلا يثبت فيه
جواز الروية كالسكح وجه وروده ان من قال بصدقه قال بجواز الروية كان جواز الروية لازما تصحعه عند
فاذا ابيح للارز وهو جواز الروية اسقى المزور وهو الصحة قوله والحق اى القلب فان عد سوا الارز فالحق
فيه انه ما ساءد راجع الى المعاوضة لان المعاوضة دليل ثبت فيه خلاف حكم السند والقلب كذلك الا
انه نوع من المعارضه مخصوص فان الاصل والحاسم فيه مشترك بين قياسي السند والمعارض وفيه ذلك
انه في الخلاف في قبوله وتكون المحار قبوله الا انه اولى بالقول في المعاوضة المحضة لانها بعد من الاستعمال فان
قصد ههنا دليل السند لادايه الى التناقض ظاهر فيه ولا فائز للسند من الترجيح النوع السابع من المعارض
هو الوارد على ظهوره بعد اثبات الحكم في الفزع وذلك هو المطلوب بمعنى يقول لا سائر بل التراجع بعد بان وذلك
حائمه الاعراضات وهو اعتراض واصله في القول بالموجب **قوله** القول بالموجب **القول** القول بالموجب لا يحضر
بالقياس بل على كل دليل وحاصله مسلم مدلول الدليل مع بقا التراجع وذلك دعوى صلب الدليل غير محل النزاع
وبمعناه وجه ثلاثة الوجه الاول ان يستخرج من الدليل ما يتوهم انه محال النزاع او لا يرد ولا يكون كذلك مثاله ان
يقول السامعي الفصل بالمثل قتل ما يقتل غالبا فلا ينافي القضاء كالقتل بالحرق فيرد القول بالموجب فعول علم
النافاة ليس محل النزاع لان محل النزاع هو وجوب الفصل ولا يقتضي ايضا محل النزاع اذ لا يرد من عدم منافاته
للاجوب ان يجب الثاني ان يستخرج من الدليل ابطال المرفوع انه ما حل الخصم ومن مذهب في المسئلة وهو مذهب
ما حل مذهب فلا يرد من ابطال المذهب مثاله ان يقول السامعي المثال السامعي وهو سلة الفصل بالمثل
التفاوت في الوسيلة لا يمنع القضاء كالتمسك اليه وهو انواع الخراجات الفائلة من القول بالموجب يقول
الحقني الحكم لا يثبت الا بالارتفاع لجميع الموانع ووجود الشرط بعد قيام مقتضى وهذا غايتها عدم مانع خاص
فلا استلزام ساقا الموانع ولا وجود الشرط لا وجود مقتضى فلا يرد من ثبوت الحكم وقد اختلف في ان المعتبر
ادامال هذا ليس واحد هل يصدق ولا فيقول لا يصدق الا ببيان ما خلا اذ رما كان واحدة ذلك لكنه
يتأيد والصحيح انه يصدق لانه اعم من مذهب مامه ولا يرد ما لا يعرف في دعوى احتمال ان يلقه بل لا

أخرى علم أن الله تعالى لم يوجب من هذا القبيل وهو ما يقع لاستنباط ما لا يخفى من الأحكام وقاسم الأول وهو استاء
محل الخلاف لشهرته ولتقدم الخبر غالباً الثالث أن يكتفى عن الصوري غير مشهورة ويستعمل قياس الصوري مثله
في الوصو ما ثبت فيه فشرطه السهولة وسكت عن الصوري فلا يقول الموصوفون فيه فهو القول بالوجوب
فيقول الموصوفون مسلم ومن لم يرد أن يكون الوصو شرطاً لثبوت هذا البرهان أدركت عن الصوري وأما إذا كان الصوري
مذكورة فلا يرد الاستعمال الصوري بل يقول المسلمون أن الوصو ثبت فيه ويكون جديداً معاً للصوري لا يتولاً بالوجوب
الجليس القول بالوجوب فيه انقطاع أصله لظهور أن الوصو لا يثبت مدعاه أو ملزمه أو البطل ما لا يخفى
الصوري حتى يقطع الغرض في ذلك من بعده الاستسلام المطلوب والافتقار المستدل في ذلك يظهر عدم افتقار دليله
إلى مطلوبه فاللصنف في ظهور ذلك في القسمين الأولين وهو في القسم الثالث بعيد لاختلاف مراد المناظرين
فمراد المستدل أن المذهب في حكم المذكور كظهوره ومراد المعترض أن المذكور وجده لا يثبت فإذا ثبت مراده قلنا
منع ومستمح وأما في سطره فليسقط إذا عرفت ذلك فالجواب عن القسم الأول ولا مرجع إلى منع كون الأدلة من الدليل
محل التراجع أو مستلزماً بأن يثبت أحداهما أنه أن يقول لا يجوز قبل المسلم الذي قياسه الحرفي فيقول نعم ولكنه يجب
فإن لا يجوز في الإباحة وهو ليس في الوجوب وهو ليس في الوجوب ولا يستلزمه لاعتباره يجب بأن المعنى بعد الجواز
هو الحرمة وهو مستلزم عدم الوجوب وعن الثاني أنه الماحد لاستهارة بين النظائر بالمثل على ما فهمه وعن
الثالث أن الخلف عند العلم بالمحدود سابق والمحدود مراد ومعلوم فلا يصح حذفه والدليل هو الجمع لا المنع
وعدم **قول** الاعتراضات **بما قول** الاعتراضات أمام من جئنا واحد كاستفسارنا أو المنع أو المعارضة أو الفرض
هذا يجوز بعد اتفاقنا وإمامنا من عدة كاستفسارنا ومنع ومعارضته ونقصه في خلافه في جواز بعده
شعنا هل يمكن قبله يكون المعنى والفرق بين المصطلح وأما جوازنا الجمع فالمرتبة طبعاً من منع حكم الأصل ومع
العلية إذ يعلل الحكم بعد ثبوت طبعاً شعنا أكثر المناظرين لأن لا حجة فيه تسليم الأول فيصير الآخر سؤالا لا محط
عنه دون الأول فيصير الأول ويطهر فانه إذا قال لا نسلم حكم الأصل ولا نسلم أنه معلق بالوصف فالتجسس عن
عليه وأنه بما هو ضمن الاعتراف بثبوت فانه ما لم يثبت لا نطلب له ثبوتة والمخارج جازة لأن التسليم بقدر
ومعناه لو سلم الأول فالثاني وارد وذلك لاستلزام التسليم في نفس الأمر وإذا عرفت حيز المرتبة فالواجب
إيراد هاترته ورعايه الترتيب في الإبراد والله كان معاً بعد تسليم فانه إذا قال لا نسلم أن الحكم معلق كذلك
صحة ثبوت الحكم فإذا قال ولو سلم فلا نسلم ثبوت الحكم كان ما علمنا سله فلا يصح منه وإذا ثبت وجوب الترتيب
فالترتيب لا يوافق المناسب للتزيم الطبعي أن يقدح من الاعتراضات ما يتعلق بالأصل في العلة كما سنبسط منه
ثم بالرفع لا مشابهة عليها ونقد الفرض على معارضة الأصل لأن النقص في كماله لا يظال العلم والمعارضة لا يظال

تأثيرها الاستدلال فالواجب أن يقول ليس يعلم وأن لا يسلم **قول** الاستدلال **بما قول** قد خرج عن كمال الدليل
من القياس في الاستدلال وهو آخر الأدلة الشرعية والاستدلال في القيد طلب الدليل في العرف بطلان
أقامه الدليل مطلقاً من بطلان أو اجتماع أو غيرهما على نوع خاص منه وهو المقصود ههنا تفصيل هو ليس بضر ولا
الجماع ولا قياس وليس ذلك لكونه نوعاً من بعض الأنواع ببعض تعريفاً بالساوي في الخلوا والحقاً بل بسوء معركته
فإنه لا يرد الاستدلال في العلم وأن لا يسلم **قول** الاستدلال **بما قول** قد خرج عن كمال الدليل
فإنه لا يرد الاستدلال في العلم وأن لا يسلم **قول** الاستدلال **بما قول** قد خرج عن كمال الدليل

هذا هو الحق
والجواب عن القسم الأول
والجواب عن القسم الثاني
والجواب عن القسم الثالث
والجواب عن القسم الرابع
والجواب عن القسم الخامس
والجواب عن القسم السادس
والجواب عن القسم السابع
والجواب عن القسم الثامن
والجواب عن القسم التاسع
والجواب عن القسم العاشر

منه لا ينفك عن كمال الدليل وهو ما يقع لاستنباط ما لا يخفى من الأحكام وقاسم الأول وهو استاء
محل الخلاف لشهرته ولتقدم الخبر غالباً الثالث أن يكتفى عن الصوري غير مشهورة ويستعمل قياس الصوري مثله
في الوصو ما ثبت فيه فشرطه السهولة وسكت عن الصوري فلا يقول الموصوفون فيه فهو القول بالوجوب
فيقول الموصوفون مسلم ومن لم يرد أن يكون الوصو شرطاً لثبوت هذا البرهان أدركت عن الصوري وأما إذا كان الصوري
مذكورة فلا يرد الاستعمال الصوري بل يقول المسلمون أن الوصو ثبت فيه ويكون جديداً معاً للصوري لا يتولاً بالوجوب
الجليس القول بالوجوب فيه انقطاع أصله لظهور أن الوصو لا يثبت مدعاه أو ملزمه أو البطل ما لا يخفى
الصوري حتى يقطع الغرض في ذلك من بعده الاستسلام المطلوب والافتقار المستدل في ذلك يظهر عدم افتقار دليله
إلى مطلوبه فاللصنف في ظهور ذلك في القسمين الأولين وهو في القسم الثالث بعيد لاختلاف مراد المناظرين
فمراد المستدل أن المذهب في حكم المذكور كظهوره ومراد المعترض أن المذكور وجده لا يثبت فإذا ثبت مراده قلنا
منع ومستمح وأما في سطره فليسقط إذا عرفت ذلك فالجواب عن القسم الأول ولا مرجع إلى منع كون الأدلة من الدليل
محل التراجع أو مستلزماً بأن يثبت أحداهما أنه أن يقول لا يجوز قبل المسلم الذي قياسه الحرفي فيقول نعم ولكنه يجب
فإن لا يجوز في الإباحة وهو ليس في الوجوب وهو ليس في الوجوب ولا يستلزمه لاعتباره يجب بأن المعنى بعد الجواز
هو الحرمة وهو مستلزم عدم الوجوب وعن الثاني أنه الماحد لاستهارة بين النظائر بالمثل على ما فهمه وعن
الثالث أن الخلف عند العلم بالمحدود سابق والمحدود مراد ومعلوم فلا يصح حذفه والدليل هو الجمع لا المنع
وعدم **قول** الاعتراضات **بما قول** الاعتراضات أمام من جئنا واحد كاستفسارنا أو المنع أو المعارضة أو الفرض
هذا يجوز بعد اتفاقنا وإمامنا من عدة كاستفسارنا ومنع ومعارضته ونقصه في خلافه في جواز بعده
شعنا هل يمكن قبله يكون المعنى والفرق بين المصطلح وأما جوازنا الجمع فالمرتبة طبعاً من منع حكم الأصل ومع
العلية إذ يعلل الحكم بعد ثبوت طبعاً شعنا أكثر المناظرين لأن لا حجة فيه تسليم الأول فيصير الآخر سؤالا لا محط
عنه دون الأول فيصير الأول ويطهر فانه إذا قال لا نسلم حكم الأصل ولا نسلم أنه معلق بالوصف فالتجسس عن
عليه وأنه بما هو ضمن الاعتراف بثبوت فانه ما لم يثبت لا نطلب له ثبوتة والمخارج جازة لأن التسليم بقدر
ومعناه لو سلم الأول فالثاني وارد وذلك لاستلزام التسليم في نفس الأمر وإذا عرفت حيز المرتبة فالواجب
إيراد هاترته ورعايه الترتيب في الإبراد والله كان معاً بعد تسليم فانه إذا قال لا نسلم أن الحكم معلق كذلك
صحة ثبوت الحكم فإذا قال ولو سلم فلا نسلم ثبوت الحكم كان ما علمنا سله فلا يصح منه وإذا ثبت وجوب الترتيب
فالترتيب لا يوافق المناسب للتزيم الطبعي أن يقدح من الاعتراضات ما يتعلق بالأصل في العلة كما سنبسط منه
ثم بالرفع لا مشابهة عليها ونقد الفرض على معارضة الأصل لأن النقص في كماله لا يظال العلم والمعارضة لا يظال

تأثيرها الاستدلال فالواجب أن يقول ليس يعلم وأن لا يسلم **قول** الاستدلال **بما قول** قد خرج عن كمال الدليل
من القياس في الاستدلال وهو آخر الأدلة الشرعية والاستدلال في القيد طلب الدليل في العرف بطلان
أقامه الدليل مطلقاً من بطلان أو اجتماع أو غيرهما على نوع خاص منه وهو المقصود ههنا تفصيل هو ليس بضر ولا
الجماع ولا قياس وليس ذلك لكونه نوعاً من بعض الأنواع ببعض تعريفاً بالساوي في الخلوا والحقاً بل بسوء معركته
فإنه لا يرد الاستدلال في العلم وأن لا يسلم **قول** الاستدلال **بما قول** قد خرج عن كمال الدليل
فإنه لا يرد الاستدلال في العلم وأن لا يسلم **قول** الاستدلال **بما قول** قد خرج عن كمال الدليل

هذا هو الحق
والجواب عن القسم الأول
والجواب عن القسم الثاني
والجواب عن القسم الثالث
والجواب عن القسم الرابع
والجواب عن القسم الخامس
والجواب عن القسم السادس
والجواب عن القسم السابع
والجواب عن القسم الثامن
والجواب عن القسم التاسع
والجواب عن القسم العاشر

هذا هو الحق
والجواب عن القسم الأول
والجواب عن القسم الثاني
والجواب عن القسم الثالث
والجواب عن القسم الرابع
والجواب عن القسم الخامس
والجواب عن القسم السادس
والجواب عن القسم السابع
والجواب عن القسم الثامن
والجواب عن القسم التاسع
والجواب عن القسم العاشر

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with a diagonal line separating the entries. The text is written on aged, yellowed paper.

خ
احمد
فروز

واذا ثبت بطلان ما ذكرناه من الاحتياط ظاهر والجواب
 في الحكم الواصل في متعدد دلالة تسليم الاعتراف وال
 المنع عليه ارجح فان المانع من اذا اعترفت بالاصل
 الفرع قلنا تعارضوا وساقطوا الترجيح معناه وجه اخر
 عليها والخلاف في الفاصرة ولكن نقا وقله الفاصرة واذا
 لم يثبت لها فرع ناعله الاصل على الاصل وعلى الفرع
 معنى استصحاب الحال ان الحكم الفرعي قد كان ولو بطل عدمه
 الاستدلال به لافادته بطل البقا وعدمها لعدم افادته
 كذا في المتن على ما لا خلاف

ما وضع احد
 عن الاول
 ما اسره
 الوصف
 والحق
 المتد
 في صاحب
 ري باليد
 على الاصل
 والنفس
 بدليل
 الثاني
 الالية
 دربان
 دية احد
 جيب

سنة الحجازية على الله عليه وسلم **الاول** قد اختلف في انه صلى الله عليه وسلم بعد البعثة هل كان يصلي بغير شتر من قبله اما ما نسخ بدنيه فظاهر انه لم يغيره واما ما لم يسخ به وفيه الخلاف فالجواب انه كان يتعداه لما تقدم انه كان يتعداه قبل البعثة والاصل بقاها كان عليها كان ولما ايضا ان العمل بالقول على الاستدلال يقولون كتبنا عليهم فيها ان النفس بغيره وانما على جواب القصاص فيمنه ولولا انه بعد شتر من قبله لما صح الاستدلال بكون نقصان ولجاء في بني اسرائيل على كل حال على كونه واجبا في دينه ولما ايضا انه قال من امر صلاة او غيرها فليصلها اذا ذكرها فلا قوله تعالى انما امرتكم بالصلاة لتذكروا الله في كل صلاة وسبق في الكلام على الاستدلال بقوله انما الصلاة لتذكروا الله في كل صلاة اذ ذكرها في كل صلاة في الصلاة والاصل في ذلك لا لا الايمان ولو لم يكن هو وامنه متغير بما كان موسى متغيرا في دينه لما صح الاستدلال قالوا ولا يوجد شرع من قبلنا المذكور معاد في حديثه الذي سبق ولو روي به النبي صلى الله عليه وسلم اذ امره والامان فيسقى الجواب ان تركه لما لان الكتاب يشمله واما القدر وقوعه جعابين الاله قالوا تانيا لو كان بعد الشتر من قبلنا لوجب علينا فعله كما ذكر ذلك الشرع ولوجب علينا الحث عليها على الجهد والالزام باطلا عما الجواب ان المعصية بغيره التوازي لان الاحاد لا يعيد لعدم العلم بعلم له الاوساط والتوازي لا يحتاج الى العلم والتحفظ قالوا تانيا العقل لا يحتاج الى شرعه عليه السلام اسحق للشرع وذلك ينافي في شرعه لها بعد في الجواب انها ساحة لما خالفها فاما غيرنا ساحة طبع الاحكام قطعا والواجب نسخ وجوب الامان وحرم الكفر لتبوهها في تلك الساحة فانه هي انواع الاستدلال في قوله وجهنا وجهه اقريل لها والمصنف لا يرضيها بغيره لو كان لوجب

[illegible]

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

عن قياس القياس في هذا الموضع في قوله وقبل بحصر قياس في قوله وهذا ايضا مما لا نزاع في قوله وقبل
العدول الى خلاف الظاهر لغيره في قوله وهذا ايضا لا نزاع في قوله وقبل العدول الى خلاف الظاهر لغيره في قوله وهذا ايضا لا نزاع في قوله وقبل
لصحة الناس كحول الطاهر من غير تحريم زمان الكسوف ومقتل الماء المسكوب والاحرة وذلك على خلاف الدليل وكذلك
شرب الماء من السفاسف من غير تحريم زمان الكسوف ومقتل الماء المسكوب والاحرة وذلك على خلاف الدليل وكذلك
من جريانه في زمانه صلى الله عليه وسلم فقد ثبت بالنسبة او جريانه في عهد الصحابة مع عدم انكارهم فقد ثبت بالاجماع
واما غيرها فان كان ايضا او قياسا ما ثبت تحريمه فقد ثبت به وان كان متينا عليه مما لم يثبت تحريمه فهو مردود قطعاً
واذا انفرد ذلك فاذا اظهر الظاهر استحسانا ما يصح بحال النزاع فلنا له في نفسه انه لا دليل يدل عليه فوجبه
لما علمت ان عدم الدليل في نفي الاحكام الشرعية مدرك شرعي قالوا او قال تعالى معوا الحسن ما لا يكون الا بال
لجواب فدل على تركه بعض اتياع بعض مجرد كونه احسن وهو معنى الاستحسان الجواب ان المراد بالاحسن الاظهر
والاظهر عند الفقهاء من الراجح بل لا شك واذ استاويان فالراجح حكمه قالوا انما عليه السلام ما راه المسكوب
حسنا فهو عليه السلام حسن لان ما راه الناس في عادته ونظره فهو مستحسنا فمخرج الواقع ان ليس محقق فليس ما
حسن عندنا نفي الجواب المسكوب صيغة عموم والمعنى ما راه جميع المسلمين حسنا واما في الجماع جميع اهل الظاهر والاعتدال
لا ما لا كل واحد حسنا والآخر حسن ما راه احاد القوم حسنا واما احسن على مقتضى حسنا لا لان الجماع لا يكون الا
عن دليل التكاليف المصلحة **قوله** المصلحة المصلحة **قوله** المصلحة المصلحة **قوله** المصلحة المصلحة
في الشرع وان كانت على مقتضى المصلحة وتلقته العقول والقبول وتلقته في القياس لانه لا دليل موجب الرد
في الاستحسان قالوا لو لم يكن لادى الى جملته وانما عن الظاهر مساندة النص واحسن القياس في الكل وان
بالجواب لا نسلم له بطل وان سلم فلا نسلم لزوم ان العمومات والافسدة ما اخذ الجميع وان سلم بعد
المدرسة بعد رد الشرع بان لا مدرك فيه بعينه حكمه التحريم في شرع **قوله** الاجتهاد **قوله** الاجتهاد **قوله** الاجتهاد

قاله

هذا هو الوجه في الاستحسان
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي

هذا هو الوجه في الاستحسان
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي

الاجتهاد
مطلب

فقاله يستويان في هذا الموضع في قوله وقبل بحصر قياس في قوله وهذا ايضا مما لا نزاع في قوله وقبل
العدول الى خلاف الظاهر لغيره في قوله وهذا ايضا لا نزاع في قوله وقبل العدول الى خلاف الظاهر لغيره في قوله وهذا ايضا لا نزاع في قوله وقبل
لصحة الناس كحول الطاهر من غير تحريم زمان الكسوف ومقتل الماء المسكوب والاحرة وذلك على خلاف الدليل وكذلك
شرب الماء من السفاسف من غير تحريم زمان الكسوف ومقتل الماء المسكوب والاحرة وذلك على خلاف الدليل وكذلك
من جريانه في زمانه صلى الله عليه وسلم فقد ثبت بالنسبة او جريانه في عهد الصحابة مع عدم انكارهم فقد ثبت بالاجماع
واما غيرها فان كان ايضا او قياسا ما ثبت تحريمه فقد ثبت به وان كان متينا عليه مما لم يثبت تحريمه فهو مردود قطعاً
واذا انفرد ذلك فاذا اظهر الظاهر استحسانا ما يصح بحال النزاع فلنا له في نفسه انه لا دليل يدل عليه فوجبه
لما علمت ان عدم الدليل في نفي الاحكام الشرعية مدرك شرعي قالوا او قال تعالى معوا الحسن ما لا يكون الا بال
لجواب فدل على تركه بعض اتياع بعض مجرد كونه احسن وهو معنى الاستحسان الجواب ان المراد بالاحسن الاظهر
والاظهر عند الفقهاء من الراجح بل لا شك واذ استاويان فالراجح حكمه قالوا انما عليه السلام ما راه المسكوب
حسنا فهو عليه السلام حسن لان ما راه الناس في عادته ونظره فهو مستحسنا فمخرج الواقع ان ليس محقق فليس ما
حسن عندنا نفي الجواب المسكوب صيغة عموم والمعنى ما راه جميع المسلمين حسنا واما في الجماع جميع اهل الظاهر والاعتدال
لا ما لا كل واحد حسنا والآخر حسن ما راه احاد القوم حسنا واما احسن على مقتضى حسنا لا لان الجماع لا يكون الا
عن دليل التكاليف المصلحة **قوله** المصلحة المصلحة **قوله** المصلحة المصلحة **قوله** المصلحة المصلحة
في الشرع وان كانت على مقتضى المصلحة وتلقته العقول والقبول وتلقته في القياس لانه لا دليل موجب الرد
في الاستحسان قالوا لو لم يكن لادى الى جملته وانما عن الظاهر مساندة النص واحسن القياس في الكل وان
بالجواب لا نسلم له بطل وان سلم فلا نسلم لزوم ان العمومات والافسدة ما اخذ الجميع وان سلم بعد
المدرسة بعد رد الشرع بان لا مدرك فيه بعينه حكمه التحريم في شرع **قوله** الاجتهاد **قوله** الاجتهاد **قوله** الاجتهاد

اما **قوله** قالوا وما سطو **قوله** هذه حجج المتكبرين يكون صلى الله عليه وسلم مستحسنا بالاجتهاد قالوا اوله قال
معالي حقه وما سطو هو الذي هو لا وحى وهو ظاهر في العموم وان كل ما يطويه فهو وحى وهو معنى
الاجتهاد الجواب ان الظاهر رد ما كانوا يقولونه في القرآن انه اقرب احسن ما بلغه وينبغي العموم وليس
فلا نسلم انه ينبغي الاجتهاد لانه اذا كان مستحسنا بالاجتهاد بالوحى لم يكن بطلا عن المحوى بل كان قوة عن الرضى قالوا
ثانيا لوجاهة الاجتهاد في حاله والامر باطل بالاجماع في الملامة ان ما قاله حينئذ من احكام الاجتهاد
وجواز مخالفته من لوازم احكام الاجتهاد اذ لا قطع بان صلى الله عليه وسلم تعالى الاحكام لا صا على طحا الجواب مع لزومه
لاحكام الاجتهاد مطلقا بل اذ لم يشر لها قاطع كاجتهاد يكون عنه اجماع فان اقران الاجماع به نحو صفوان
بحوزنا لفته فكذلك اجتهاد الرسول قد اقر به قوله وهو قاطع قالوا ثالثا لو كان مستحسنا بالاجتهاد لما اقر
في جواب سوال المجتهد بحسب وجوبه عليه والامر باطل لانه اقر في جواب كثير من المسائل الجواب لا نسلم

هذا هو الوجه في الاستحسان
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي

هذا هو الوجه في الاستحسان
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي
فان قيل الاستحسان هو ما لم يرد عليه دليل شرعي

من الاجتهاد لجواز ان يكون الرجوع فيما يظهر وجه الاجتهاد او لجواز الامر بقرينة مسئلة الاجماع **في اول** عنوان المصنف
فلا يختلف اكل محمد مصيب ام لا وجميع العقليات والشرعيات ذلك يختلف فعملها مسلمين وتكامل ولا في العقليات **ب** في العقليات
وذكر الاجماع على النبي بل المصنف من المتكلمين والاولاخر محض وان مر كان منهم ناقضا للملة الاسلام **ب** الثاني ملة
كلها او بعضها فهو محض ان كان قسوا الاجتهاد او بعضها خلافا لما خاطفانه قال لا اثم على المجتهدين مع انه محض يحرى **ب** الثالث محط
عليه في الدنيا احكام الكفار بخلاف العائد فانه اثم واليه ذهب العبري وزاد عليه ان كل مجتهد في العقليات مصيب **ب** محمد وقاتل
فان اراد نوع معتقده حتى يلزم من اعتقاده ما العال وجوبه اجماع الفقه والاطور فخرج عن العقول وان على المجتهدين **ب** الجاهل لا يحل
اراد عدم الاثم فحمل عقلا واثما في وجه اجماع المسلمين قبل ظهور المخالف على مثل الكفار وقاطعهم وعلى العظم من اهل المال العائد وزاد
يدعو فريد لك الى اتجاه ولا يفرق بين معاند ومجتهد بل يعطون يا فخر لا يعاندون الحق يعطونهم بل يعطون **ب** العنبر كل
دينهم الباطل عن نظر واجتهاد واستدلال الطواغيت بحرفه بل لا يذنب كره وامن النار وقرنه جملته على ما يظنهم على جميع العقليات **ب** العقليات
وعلى انصارهم عساة عدا عظيم والحوادث لا ينفذ قط لجواز التخصيص في المجتهدين منهم فوالوا لغيرهم بمقتضى اجتهادهم **ب** مصيب ان
تكليف بالاطلاق فمتنع اما الاول بلان المقدور بالذات هو الاجتهاد والطور لكونهم في قبيل الاعمال دون الاعتقاد على **ب** اجماع المسلمين
فانهم في قبيل الصفات وما يورث اليه الاجتهاد حصوله فبعد الاجتهاد ضروري واعتقاد خلافة متنع واما الثانيه **ب** اهل التور
فلا ينفذ من دليل العقل والسمع على استماع تكليف بالاطلاق وعلى عدم وقوعه الجواب لا يستلزم ان ينقض اعتقادهم **ب** ولو كانوا جميع
غير معتد ورافة ذلك استماع بشرط المحل الذي ماد او معتقده لذلك متنع ان يعتقدوا خلافة وذلك لا يوجب كون **ب** صاحب ذلك
بالتواضع والاطاعة **ب** واستدراك

قوله مسلة القطع مع اول

داخلف فيها فقال القاصي والحا

مدني فني فني عن كل واحد منكم

من وطنه والخال فيها غز فيه كذلك

والمصنف
مسألة
الكتاب
الاطلاق
عنه

تدبره عنده كذا وان لم يعل به عنده او لم يعل هذا لبطل الله تعالى وهو جلاله الاجماع بيان انه
مشترك الارواح الاجماع عنده على وجه الطبع فاذ اظهر الحروب وجب العقل قطعا واذ اظهر الحربة حرر
العقل قطعا شرط القطع بها الطبع فاذ لم يعل من الطبع والقطع معا وخرج القصاص فلما انما يلزم ذلك لو كان
متعلق القطع والظن شيئا واحدا وليس كذلك لان الظن متعلق بانه الحق المطلوب والقطع متعلق بخرجه مخالفه لانه
مطلوب فاحتمل المتعلقان فان قيل فيلزم من استماع طعن القصاص مع ذلك طريق العلم كما تقدم فلما لا يرد العلم
متعلق بالظن وما دام مظلوما بحال العمل به فاذ انما للظن فقتل العمد شرط العمل به فقتل العمد بوجوب العمل به
في زمان والظن وذلك ان حصل قبل ان يعل بالظن والحق بوجوب العمل به عند قيامه او استمراره في وقت
الحرب حينئذ يجرى ذلك فيكون العلم بالظن متعلقا بالظن والعلم بالظن متعلقا بالظن لئلا يعل العلم
متعلق بمتبوعه لئلا يعل ما دام اذ لا يعل فاذا تبدل الظن بالمتبوع لئلا يعل لئلا يعل هذا لا يعل
اجماع القصاص فان كونه دليلا لصاحبه فاذ اظهره فقتل العمد اذ لو لم يعل لكان ان يكون المتبوعه غيره
اي الذي يحل العمل به غيره ذلك الدليل فلا يحصل الجرم بوجوب العمل بظن فقتل العمد واعتقاد انه دليل فقتل العمد
احظا فيه المجتهد فلا يكون كذا مجتهدا حجة في كونه دليلا للظن والعلم بوجوب الارواح ولنا ايضا ان العلم
الظن والخطا في الاجتهاد كذا وسواء في غير ذلك كما ان اجماعه ما روي عن علوي وغيره من خطاين
عبارة تركه القول وهو خطا جري في انما يعل ما زلله ليعمل ما لا واحد صفا وتفاوت ذلك
كما قال ابو بكر رضي الله عنه قوله لا يعل ما كان حيا او اقرانه وان كان خطا في من الشيطان وقال عمر
رضي الله عنه ان عمر لم يردى كذا اصحابه لئلا يعل ما زلله ليعمل ما لا واحد صفا وتفاوت ذلك
وان لم يجز فقتل العمد **قوله** واستدل في القول هذه مسائل استدل بها للذهب المختار مع صفها استدل
باربعها في المسئلة اركانها اولها لا يعل فواجب ان يخطوا ان كانا دليلين فاما ان يرجح احداهما او يساويها وان
رجح احداهما غير لصحة ويكون الاخر خطا اذ لا يجوز العمل بالمرجح وان تساوى باسا فظا وكان الظن الوفا والمجهر
فكان في التعيين محلي الجواب قوله اما ان يساوي او يرجح احداهما فلنا بل هيما فستمر ثالت وهو ان يرجح كل واحد
منهما فان الامارات ترجح بالسياسة فاما ليست اذ لم يعل في استصحابها فاما كل راجحة عنده وذلك هو حجة في نفس راجحة
الامر واستدل بالامانة الجبر على تسرع المظنة ولا تصور لها فائدة الا في اعتبار الصواب عن الخطا وتصويب
الحجج بغير ذلك الجواب لا سلام لا فائدة لها لانه لا يعل من تروايد ترجح احدي الامارين نظرهما ليرجحا اليها ومنها
مساويهما المساواة رجحا الى دليل احدهما التميز وحصول ملكة الوقوف على الواحد ورد السند لبعض ذلك على الاحتياط
واستدل بان المحقق يطلب منه مظلوم فان اثنان طالب ولا مطلوب له محال فحين وجد ذلك المطلوب فهو مصيب
ومن احتاط فهو محقق فطحا الجواب قوله طالب ولا مطلوب له محال سلمه لكنه انما يتم الدليل به لو ثبت ان المظنون ثابت

ثم بلغ نفع لعمدة في فصل في طلب العلم فان طلب كل واحد عندنا ما ما يعل على طمعه من الامارات المختلفة
بحسب حاله في طلب العلم وان كان مختلفا فان لم يعل ليس متعلقا بظنه كونه حقا الله تعالى فكيف يمكن ذلك مع الجبر ان لا يعل بغير دليل
تعالى الواقعة وبالحكمة فطلب العلم بعد طلب العلم فانما يطلبه الله هو الحربة والاباحة فلما لا يعل لان المطلوب
هو العلم لا الامارات متعلق بالعلم

قوله واستدل في القول هذه مسائل استدل بها للذهب المختار مع صفها استدل
باربعها في المسئلة اركانها اولها لا يعل فواجب ان يخطوا ان كانا دليلين فاما ان يرجح احداهما او يساويها وان
رجح احداهما غير لصحة ويكون الاخر خطا اذ لا يجوز العمل بالمرجح وان تساوى باسا فظا وكان الظن الوفا والمجهر
فكان في التعيين محلي الجواب قوله اما ان يساوي او يرجح احداهما فلنا بل هيما فستمر ثالت وهو ان يرجح كل واحد
منهما فان الامارات ترجح بالسياسة فاما ليست اذ لم يعل في استصحابها فاما كل راجحة عنده وذلك هو حجة في نفس راجحة
الامر واستدل بالامانة الجبر على تسرع المظنة ولا تصور لها فائدة الا في اعتبار الصواب عن الخطا وتصويب
الحجج بغير ذلك الجواب لا سلام لا فائدة لها لانه لا يعل من تروايد ترجح احدي الامارين نظرهما ليرجحا اليها ومنها
مساويهما المساواة رجحا الى دليل احدهما التميز وحصول ملكة الوقوف على الواحد ورد السند لبعض ذلك على الاحتياط
واستدل بان المحقق يطلب منه مظلوم فان اثنان طالب ولا مطلوب له محال فحين وجد ذلك المطلوب فهو مصيب
ومن احتاط فهو محقق فطحا الجواب قوله طالب ولا مطلوب له محال سلمه لكنه انما يتم الدليل به لو ثبت ان المظنون ثابت

قوله واستدل في القول هذه مسائل استدل بها للذهب المختار مع صفها استدل
باربعها في المسئلة اركانها اولها لا يعل فواجب ان يخطوا ان كانا دليلين فاما ان يرجح احداهما او يساويها وان
رجح احداهما غير لصحة ويكون الاخر خطا اذ لا يجوز العمل بالمرجح وان تساوى باسا فظا وكان الظن الوفا والمجهر
فكان في التعيين محلي الجواب قوله اما ان يساوي او يرجح احداهما فلنا بل هيما فستمر ثالت وهو ان يرجح كل واحد
منهما فان الامارات ترجح بالسياسة فاما ليست اذ لم يعل في استصحابها فاما كل راجحة عنده وذلك هو حجة في نفس راجحة
الامر واستدل بالامانة الجبر على تسرع المظنة ولا تصور لها فائدة الا في اعتبار الصواب عن الخطا وتصويب
الحجج بغير ذلك الجواب لا سلام لا فائدة لها لانه لا يعل من تروايد ترجح احدي الامارين نظرهما ليرجحا اليها ومنها
مساويهما المساواة رجحا الى دليل احدهما التميز وحصول ملكة الوقوف على الواحد ورد السند لبعض ذلك على الاحتياط
واستدل بان المحقق يطلب منه مظلوم فان اثنان طالب ولا مطلوب له محال فحين وجد ذلك المطلوب فهو مصيب
ومن احتاط فهو محقق فطحا الجواب قوله طالب ولا مطلوب له محال سلمه لكنه انما يتم الدليل به لو ثبت ان المظنون ثابت

متعلقا بانه الحق بالاصول واستدل بان صواب كل مسلم للمحال فيكون لا
بيان في صورته احدها اذ كان الراجح حينئذ ساويا والوجه فيه في الهاتين ما روي قال راجح والآخر
بعضا لخل والمراه الحربة فيلزم من صحة المذهبين جملها وحسبنا انما يعل انما يعل ما روي في كونه حجة في نفس راجحة
بعضا لخل والمراه الحربة فيلزم من صحة المذهبين جملها وحسبنا انما يعل انما يعل ما روي في كونه حجة في نفس راجحة
اذ لا خلاف في انه يلزم من اتباع طبعه والجواب الحق هو الحق وهو انه يرجع الى حاكم الحق كذا في بعضا لخل والمراه الحربة فيلزم من صحة المذهبين جملها وحسبنا انما يعل انما يعل ما روي في كونه حجة في نفس راجحة
الحاكم للواقع والمخالفة **قوله** فالقول الاول فلما يلزم ان كل مجتهد مصيب دلائل فالواو الاول لو كان المصيب واحدا
والخطأ في غيره العمل بوجوبه فاما ان يوجه عليه مع القول بقا الخطا الذي يفسر الامر بوجه او مع رواله
والاول مستلزم ثبوت الحكم الاول والثاني حقه وما يقضي ان الثاني يستلزم ان يكون العمل بالحكم الخطا واجبا
والصواب حراما وان محال والجواب انما يختار الثاني وهو ان الحكم الاول هو الحكم الذي لا يعل ما روي في كونه حجة في نفس راجحة
محال وقوعه فيها اذ كان في المسئلة نص واجماع ولم يطلع عليه بعد الاجتهاد فانما يعل عليه محال فانه لا يعل ما روي في كونه حجة في نفس راجحة
على انه خطا صلا مع الاختلاف اذ قالوا انما يعل ما روي في كونه حجة في نفس راجحة على انه خطا صلا مع الاختلاف اذ قالوا انما يعل ما روي في كونه حجة في نفس راجحة
بعضهم محظيا في اجتهاده لم يكن متابعه هدي قال اهل الحق بوجوبه سجد صلا الجواب ان كونه صلا من وجه
لا يعل كونه هدي من وجه اخر وهذا هدي انه قد يعل ما يعل عليه سواك انما يعل ما روي في كونه حجة في نفس راجحة
للمجتهدين ولقد **قوله** استدل في القول هذه مسائل استدل بها للذهب المختار مع صفها استدل
باربعها في المسئلة اركانها اولها لا يعل فواجب ان يخطوا ان كانا دليلين فاما ان يرجح احداهما او يساويها وان
رجح احداهما غير لصحة ويكون الاخر خطا اذ لا يجوز العمل بالمرجح وان تساوى باسا فظا وكان الظن الوفا والمجهر
فكان في التعيين محلي الجواب قوله اما ان يساوي او يرجح احداهما فلنا بل هيما فستمر ثالت وهو ان يرجح كل واحد
منهما فان الامارات ترجح بالسياسة فاما ليست اذ لم يعل في استصحابها فاما كل راجحة عنده وذلك هو حجة في نفس راجحة
الامر واستدل بالامانة الجبر على تسرع المظنة ولا تصور لها فائدة الا في اعتبار الصواب عن الخطا وتصويب
الحجج بغير ذلك الجواب لا سلام لا فائدة لها لانه لا يعل من تروايد ترجح احدي الامارين نظرهما ليرجحا اليها ومنها
مساويهما المساواة رجحا الى دليل احدهما التميز وحصول ملكة الوقوف على الواحد ورد السند لبعض ذلك على الاحتياط
واستدل بان المحقق يطلب منه مظلوم فان اثنان طالب ولا مطلوب له محال فحين وجد ذلك المطلوب فهو مصيب
ومن احتاط فهو محقق فطحا الجواب قوله طالب ولا مطلوب له محال سلمه لكنه انما يتم الدليل به لو ثبت ان المظنون ثابت

قوله واستدل في القول هذه مسائل استدل بها للذهب المختار مع صفها استدل
باربعها في المسئلة اركانها اولها لا يعل فواجب ان يخطوا ان كانا دليلين فاما ان يرجح احداهما او يساويها وان
رجح احداهما غير لصحة ويكون الاخر خطا اذ لا يجوز العمل بالمرجح وان تساوى باسا فظا وكان الظن الوفا والمجهر
فكان في التعيين محلي الجواب قوله اما ان يساوي او يرجح احداهما فلنا بل هيما فستمر ثالت وهو ان يرجح كل واحد
منهما فان الامارات ترجح بالسياسة فاما ليست اذ لم يعل في استصحابها فاما كل راجحة عنده وذلك هو حجة في نفس راجحة
الامر واستدل بالامانة الجبر على تسرع المظنة ولا تصور لها فائدة الا في اعتبار الصواب عن الخطا وتصويب
الحجج بغير ذلك الجواب لا سلام لا فائدة لها لانه لا يعل من تروايد ترجح احدي الامارين نظرهما ليرجحا اليها ومنها
مساويهما المساواة رجحا الى دليل احدهما التميز وحصول ملكة الوقوف على الواحد ورد السند لبعض ذلك على الاحتياط
واستدل بان المحقق يطلب منه مظلوم فان اثنان طالب ولا مطلوب له محال فحين وجد ذلك المطلوب فهو مصيب
ومن احتاط فهو محقق فطحا الجواب قوله طالب ولا مطلوب له محال سلمه لكنه انما يتم الدليل به لو ثبت ان المظنون ثابت

قوله واستدل في القول هذه مسائل استدل بها للذهب المختار مع صفها استدل
باربعها في المسئلة اركانها اولها لا يعل فواجب ان يخطوا ان كانا دليلين فاما ان يرجح احداهما او يساويها وان
رجح احداهما غير لصحة ويكون الاخر خطا اذ لا يجوز العمل بالمرجح وان تساوى باسا فظا وكان الظن الوفا والمجهر
فكان في التعيين محلي الجواب قوله اما ان يساوي او يرجح احداهما فلنا بل هيما فستمر ثالت وهو ان يرجح كل واحد
منهما فان الامارات ترجح بالسياسة فاما ليست اذ لم يعل في استصحابها فاما كل راجحة عنده وذلك هو حجة في نفس راجحة
الامر واستدل بالامانة الجبر على تسرع المظنة ولا تصور لها فائدة الا في اعتبار الصواب عن الخطا وتصويب
الحجج بغير ذلك الجواب لا سلام لا فائدة لها لانه لا يعل من تروايد ترجح احدي الامارين نظرهما ليرجحا اليها ومنها
مساويهما المساواة رجحا الى دليل احدهما التميز وحصول ملكة الوقوف على الواحد ورد السند لبعض ذلك على الاحتياط
واستدل بان المحقق يطلب منه مظلوم فان اثنان طالب ولا مطلوب له محال فحين وجد ذلك المطلوب فهو مصيب
ومن احتاط فهو محقق فطحا الجواب قوله طالب ولا مطلوب له محال سلمه لكنه انما يتم الدليل به لو ثبت ان المظنون ثابت

قوله واستدل في القول هذه مسائل استدل بها للذهب المختار مع صفها استدل
باربعها في المسئلة اركانها اولها لا يعل فواجب ان يخطوا ان كانا دليلين فاما ان يرجح احداهما او يساويها وان
رجح احداهما غير لصحة ويكون الاخر خطا اذ لا يجوز العمل بالمرجح وان تساوى باسا فظا وكان الظن الوفا والمجهر
فكان في التعيين محلي الجواب قوله اما ان يساوي او يرجح احداهما فلنا بل هيما فستمر ثالت وهو ان يرجح كل واحد
منهما فان الامارات ترجح بالسياسة فاما ليست اذ لم يعل في استصحابها فاما كل راجحة عنده وذلك هو حجة في نفس راجحة
الامر واستدل بالامانة الجبر على تسرع المظنة ولا تصور لها فائدة الا في اعتبار الصواب عن الخطا وتصويب
الحجج بغير ذلك الجواب لا سلام لا فائدة لها لانه لا يعل من تروايد ترجح احدي الامارين نظرهما ليرجحا اليها ومنها
مساويهما المساواة رجحا الى دليل احدهما التميز وحصول ملكة الوقوف على الواحد ورد السند لبعض ذلك على الاحتياط
واستدل بان المحقق يطلب منه مظلوم فان اثنان طالب ولا مطلوب له محال فحين وجد ذلك المطلوب فهو مصيب
ومن احتاط فهو محقق فطحا الجواب قوله طالب ولا مطلوب له محال سلمه لكنه انما يتم الدليل به لو ثبت ان المظنون ثابت

قوله واستدل في القول هذه مسائل استدل بها للذهب المختار مع صفها استدل
باربعها في المسئلة اركانها اولها لا يعل فواجب ان يخطوا ان كانا دليلين فاما ان يرجح احداهما او يساويها وان
رجح احداهما غير لصحة ويكون الاخر خطا اذ لا يجوز العمل بالمرجح وان تساوى باسا فظا وكان الظن الوفا والمجهر
فكان في التعيين محلي الجواب قوله اما ان يساوي او يرجح احداهما فلنا بل هيما فستمر ثالت وهو ان يرجح كل واحد
منهما فان الامارات ترجح بالسياسة فاما ليست اذ لم يعل في استصحابها فاما كل راجحة عنده وذلك هو حجة في نفس راجحة
الامر واستدل بالامانة الجبر على تسرع المظنة ولا تصور لها فائدة الا في اعتبار الصواب عن الخطا وتصويب
الحجج بغير ذلك الجواب لا سلام لا فائدة لها لانه لا يعل من تروايد ترجح احدي الامارين نظرهما ليرجحا اليها ومنها
مساويهما المساواة رجحا الى دليل احدهما التميز وحصول ملكة الوقوف على الواحد ورد السند لبعض ذلك على الاحتياط
واستدل بان المحقق يطلب منه مظلوم فان اثنان طالب ولا مطلوب له محال فحين وجد ذلك المطلوب فهو مصيب
ومن احتاط فهو محقق فطحا الجواب قوله طالب ولا مطلوب له محال سلمه لكنه انما يتم الدليل به لو ثبت ان المظنون ثابت

[illegible]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

مفتوح

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or ledger, showing multiple lines of entries. The text is written on aged, slightly discolored paper.

[illegible]

المصطلح اقران المارة بما يقوى به على معارضتها واللفظها ترجم خاص خراج اليه في استسقاط الاحكام وذلك لا
مصور فيما ليس فيه دلاله على الحكم اصلا ولا فيما لا دلاله عليه قطعه لما ساقى ان لا تعارض بين قطعيين ولا بين
قطعيين قطعيين ان يكون مارة على اخرى ولا يحصل حكم محصلا بل لا بد من اقران المارة بما يقوى به على معارضتها هذا الاقران
الذي هو سبب الترجيح هو المسمى بالترجيح في مصطلح القواعد جزم عرفه بانه اقران المارة بما يقوى به على معارضتها
واذا حصل الترجيح وحاصلها وهو تقدم ما فوقه لا مارة من القطع عندهم بذلك في غير ذلك من الصحابة وغيرهم وعلم
قطعه به منكره في الوقايع المختلفة الى حاجة الى بعداها لكونه معلوما قطعاً من فتن عن مجاريها دافعه
واعترض عليه مستلهده اربعة مع شهادته ان اقرانها فانظر المصطلح بالاربعه اقوى من المصطلح بالاربعه اقران
يسمى ان تقدمه ولا تقدمه واجب بانه لم يقدم شهادته المارعة عند الفراض لانه يختلف فيه وبالفرق بين الشهادته
والدليل فليس كل ما يترجح به الدلالة ترجح به الشهادته لما سبق عليه من وجوه غير محصورة من الترجيح للدلالة
يرجح بها الشهود **قوله** ولا تعارض **قوله** الدليلان اما قطعان او احدهما قطعي والاخر قطعي او علميان ولا تعارض
في قطعيين ولا بين قطعيين وحاصلها وهو انهما قطعيان ولا يترجح قطعي على قطعي ولا قطعي على علمي واما العلميان
فتعارضان وجب عند خراج الترجيح والترجيح اما بين مقولين كضمان او مقولين كقياسين او مقولين كقول
كصوفيين كقولهم في الترجيح المقولون وهو اربعة اصناف لانه يقع في السند وهو طريق ثبوته وفي المتن
وهو اعتبار رتبة دلالته وفي الحكم المداول من الحرمة والاباحة وفيما ينضم اليه من خارج المصنف الاول الترجيح
بحسب السند ويقع في الراوي وفي الرواية وفي المروي والمروي عنه فعبارة اربعة فصول الفصل الاول في الراوي يكون

في نفسه وفي رتبته فيما ياتي نفسه **قوله** الاول كونه الرواية **قوله** الترجيح السند بحسب الراوي وجوه
الاول كونه الرواية بان يكون رواه اجدما اكثر من رواه اقل كونه مقدمه لقوة النظر لان
العدد الاكثر بعد من الخاضع للعدد الاقل ولا يحدظنا فاذا انضم اليه قوى حتى ينتهي الى التواتر المفيد
للقبح وحالف فيه اكثر من كافي الشهادة والجواب انه ليس كل ما يترجح به الرواية ترجح به الشهادة الثاني ان يكون
اصدا الراويين راجحا على الاخر في وصفه بطل الصد وكما تشبه والفظه والورع والعلم والصدق والخير الثالث
ان يكون احدهما اشهر من هذا الصفات المشهور وان يعلم راجحا فحينئذ فان كونه اشهر يكون الغالب لرجحانه الرابع
ان يكون احدهما جديدا في الرواية على حصة الحديث لا على سمته وعلى تذكره سماعه من الشيخ لا على خط نفسه فانه
الاشبه في النسخة والخط محتمل دون الخطوط الذكر الخامس ان يكون احدهما علم انه عمل بروايه نفسه والاخر يعمل
اولا يعلم انه عمل السادس ان يكون احدهما سلفا وقدمه من احدهما انه لا يروي عنه السابع ان يكون احدهما مباحثا
لما رواه دون الاخر كرواية ابي ابراهيم النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم كرواية ابي عباس
انه كرواية وهو حرام وذلك لان ابا ابراهيم كان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعرف بالاحكام الثامن ان يكون احدهما صاحب الواقعة
دون الاخر كرواية النبي صلى الله عليه وسلم وعرف بالاحكام الثامن ان يكون احدهما صاحب الواقعة
ان يكون احدهما سلفا كرواية ابي ابراهيم النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعرف بالاحكام الثامن ان يكون احدهما صاحب الواقعة
وكان في وجهه احراز فان عاتقه كانت عمة القاسم وقد سمع منها شاة عمة علف لاسود فانه سمع من راجحا الخامس

هذا هو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي

هذا هو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي

وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي

هذا هو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي

ان يكون عند سماعه اقرب الى الرسول كما تقدم ورواها بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم اقرب المتكلمين على روايته من روى
انه شئ لانه روى انه كان تحت نافته حين لي في لظاهرة اذ عرف الحادي عشر ان يكون من اكار الصحابة فمعه روايته
على اصاحه ههنا لانه اقرب الى الرسول غالبا فكون اعرف بحاله ولانه استند بنصنا وصونا لمصنعه الثاني عشر ان
يكون مقدمه الاسلام على اسلام الاخر او مشهور النسب والاخر غير مشهور النسب او غير ملتبس من ضعف روايته
والاخر ملتبس فان الثلاثة اهتمامها بالنصون والخرز وحفظ الحاة اكثر الثالث عشر ان يكون قد عمل الرواية
بالعاد والاخر صليحا لوجه عن الخلاف فيكون النظر به اقوى **قوله** وبكثره المزين **قوله** واما ترجيح الراوي بحسب
نوكيته فوجه الاول ما عود الى المزي وهو ان يكون المزي لاهلها اكثر من المزي للاخر او اعلم او اوثق الثاني
ما عود الى كفيته الترتيبية تتقدم الترتيبية بصرح المقال على الترتيبية بالحكمة يستلزمه وتقدم الترتيبية بالحكمة
على الترتيبية بالعمل روايته لانه محتمل في الشهادة اكثر الفصل الثاني في الترجيح بالرواية **قوله** وبالنزول **قوله**
الترجيح بالرواية من وجوه الاول ان يكون ثبت بالخبر المتواتر والاخر بالمسند الثاني ان يثبت بالسند والاخر
بالمرسل الثالث ان يكون مرسل السامعي والاخر مرسل غيره الرابع ان يكون على احدا من الاخرين اقل
مراتب رواه الخامس ان يكون مسندا معناه والاخر مسندا الى كتاب معروف من كتابه من كتب الحديث او ثبت بطريق الشهور
غير مسندا الى كتاب السادس ان يكون مسندا الى كتاب معروف والاخر مشهور غير مسند السابع ان يكون مسندا الى
كتاب مشهور عرفنا الصحة كالتحريك في سلم على ما يعرف بالصحة كسائر ابي اود الثامن ان يكون مسندا بتفاقم والاخر
مختلف في كونه مسندا او مرسل التاسع ان يكون روايته بقراءة الشيخ عليه والاخر بقرائه على الشيخ او غيره من
الطرق العاشر ان يكون غير مختلف في رفعه الى الرسول والاخر مختلف في رفعه الى الرسول وكونه موقوفا على الراوي
الفصل الثالث في الترجيح بحسب المروي **قوله** والسماع **قوله** الترجيح بحسب المروي بوجه الاول ان يكون روى
سماعه من الرسول والاخر محتمل ان قد سمع منه وان لم يسمع قال سمعت رسول الله والاخر قال قال رسول الله الثاني
ان يكون جرى حضوره وسكت عنه والاخر جرى عيبه فسمع وسكت عنه الثالث ان يكون قد ورد فيه صيغة من
النبي والاخر فهو منه رواه الراوي بعبارة نفسه الرابع وخش بما روى الاحاد وهو انه يكون مالا يخبره بالبر
والاخر مما يخبره بالبر فيقول الاحاد في مثله الفصل الرابع في الترجيح بحسب المروي عن **قوله** وبالمزيت
اكاره **قوله** الترجيح بحسب المروي عن رواه ان لا يثبت اكار روايته على الاخر ما ثبت اكار روايته وهذا بخلاف
ما لا يقع لرواياته اكارا لرواياته يقع للناس اكارا لرواياته واللفظ محتمل والوجهان المذكوران في الكتب المشهورة لكن
المصرح به في المتن هو الاول ولا المصنف الثاني الترجيح بحسب المتن **قوله** المتن **قوله** الترجيح بحسب المتن من وجوه
الاول ان يكون مدلوله نصيا والاخر امرا لان اكثر ما يلدع مفسده واكثر الامر طلب منفعة واهتمام العقل بفتح
المفسدة استند لان المولى لا يروى ولا يروى لفظ النبي الثاني ان يكون مدلوله امرا ومدلول الاخر احدا
للأخطا وهذا هو القول الصحيح وقد قيل تقدم مدلوله الا باحد لا مدلوله متقدم ومدلول الامر متقدم
المصحح على العمل على تقدير المساواة والرجحان والاخر على تقدير الرجحان فقط ولا يخلل به مقصود الفاعل
ان اراد المحلف والامر يخصه بمقصود الرك الثالث ما هو للاجاة وبهي مثله على ما هو للاجاة لاصلا ولا

هذا هو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي

هذا هو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي

هذا هو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي

وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي
وهو الترجيح السند بحسب الراوي

الحظير

المطهر على الراحه للاحياط وقيل بقدره الاباحه على الخطر ليدفعون مصلحته اراده الحكم ولا نه لو قدر كان اصباح
واصح وهو الحواز الاصلي الثاني بقدر الخطر على الدب لان الخطر لدفع المفسد هو الدب لطلب المنفعة ودفع المفسد
اهو في نظر العقلاء الثالث بقدر الخطر على الكراهة لانه احوط الرابع بقدر الوجوب على الدب لانه احوط
الخامس بقدر المنبت على الثاني بخوضه لادخل البيت وصلى وقال اسماعه ولم يصل وذلك لان عقله الانسار
عن الفعل كثيره ولانه ثبت زايده اولانه للتاسيس والثاني قد بني على الاصل وقيل تساوي المنبت الثاني فانه
لو قدر بقدره كان مقفورا للاصل وهو بعيد ولو قدر متأخرا كان باسيما فحصل الثاغر السادس بقدر الذي
يوجب در الخد على الوجوب للمدافعة من اليسر ونفي الحرج الذي قد علم تسوق الشارع اليه السامع بقدر الوجوب
للتطاول والعقوب على ما يوجب عدمه لانه مويد بالاصل اذا اصل عدمه الرعيه والرقية وقيل بعكس لكونه
موافقا للدليل الواسع لصحة المترج على الثاني لخصه ما هو الاصل للثامن بقدر الحكم الحكيم كالامتناع على الواسع
كالنصه لانه يحصل للنواب وقيل على الواسع لانه لا يتوقف على فهم ومكمل التامع بقدر الاصح على الفعل اليسر
ونفي الحرج وقيل بل بالعكس اذ المصلحة فيه اكثر ولد ذلك ان لو امكن على قدر نصيبك المصنف الرابع الترجيح بحسب الحاج
قوله الحاج الاول الترجيح بحسب الحاج من وجه الاول يرجح الموافق لدليل اخر على ما لا يبيده دليل اخر الثاني
بقدر الموافق لعمل اهل المدينة على ما عملوا بمقتضاه وكذلك الموافق لعمل الامة الاربعة على غيره التاثل بقدر
موافق عمل الاعلم على غيره الرابع اذ انعارضه بوجه اوله ودليل ثانويل اصد هاراج قد مر على الاخر الخامس ما مر منه للغة
بقدر على ما مر منه الحكم قطعي غير عرض للعله لان ردة لذه وهو الاهتمام بقوله اكد السادس اذ انعارض
عامان احد هاراج على سبب خاص والاخر ليس كذلك ففي ذلك السبب بقدر العام الوارد عليه لفقه ولا لانه قد يوجب
غير ذلك السبب بقدر العام الاخر للحاوي في تناول الوارد على سبب اخر السامع اذ اورد عام هو خطاب شفاء حص
من تناوله عام اخر ليس كذلك فهو كالعامين وردا على سبب سبب و الاخر مقدم عام المستأفد فيمن هو
به في غير هاراج وهو صراطا من اذ انعارض عام لم يعمل به في صورته من الصور وعام لم يعمل به ولو في صورته
قد مر ما لم يعمل به ليعمل به فيكون قد عمل على ما لو اعبر ما عمل به لزوم الخا الاخر بالمره والجمع ولو يوجد اولي وقيل
بالعكس بقدر ما عمل به لانه متاهد به بالاعتبار التاسع اذ انعارض عامان اصد هاراج اسرنا المقصود واقر باليه
قد مر على الاخر مثل قوله تعالى وان تحوابين الاخيرين فيقدم في مسئلة الجمع بينهما في الوط بملك المير على قوله او ما ملك
ايما كرو فان اسر بمسئلة الجمع العاشر اذ انعارض جبرنا وفسر اوى اصد هاراج اصد هاراج بقوله او ما فعل دون روى
الاخر قد مر الاول لانه اعرف بما واه فيكون طس الحكويه اوثق الحادي عشر ما ذكر فيه سبب ورود النص يرجح على
غيره لانه يدل على زياده الاهتمام الثاني عشر ما اقر به في رة ند على اخره بقدر على الاخر وذلك مثلنا اخر اسلام
راوية اذ الاخر يجوز ان يكون قد سمعه قبل اسلامه سمان علم موت الاخر قبل اسلامه ومثل كونه مورثا بتاريخ بعضون
والاخر بتاريخ موسع بخودي القعدة من سنة كذا وسنة كذا الاصل كون الاخر قبل دي القعدة ومثل ان يكون فيه
شك يد لان الشك يدات متأخره وانما طاح حين ظهر الاسلام وعلقت شوكة وكذا كل ما استمر بسوكة الاسلام
المستعمل الثاني ترجيح المعقولين وهما قاسان واستدل لان في المصنف الاول القياسان وهو بحسب علمه وقرعوا

الشيخ

مدلولها وما خارج فقهه أربعة فصول الفصل الأول في رحمه بحسب الأصل **قوله** الأول **الاول** ترجيح القياس بحسب
أصله من وجوه الأول كونها قطعيا مقدمها حكم أصله قطعي على ما هو ظني الثاني وفي الظني بقدره بحسب قوة الدلائل
الأولى فالأولى قد يتصور وجهان في رحمه الثالث فقد يكون له ترجيح على الآخر والآخر لا يتبعه فقد اختلف في كونه
مستوحا الرابع يكون على سائر القياس أي بغيره والآخر يختلف فيه إذا جازى على ظاهره فبقا بله على غير سائر
القياس فلا يصح فلا تعارض فلا ترجيح الخامس يعارض دليل خاص على تعليله ومواز القياس عليه فإنه لا يعتمد البعد
والقصور والخطأ الفصل الثاني في رحمه بحسب العلة **قوله** وبالعطف ما عطف على **الاول** الترجيح بحسب العلة من
وجوه الأول كون العلة قطعيا مثبتا في الآخر الثاني كونها شرط وجود العلة فبما عطف على وجودها في الآخر الثالث
أن يكون مسلكها الدال على اعتبارها قطعيا ومسلك الآخر ظني الرابع أن يكون مسلكه عليه أصدا على قطعيا على ما
يقدره مسلك الآخر الخامس بقدر قياس الشيء على قياس المناسبة لأن قياس السبب يتصور مع العارض لغيره
لعدم عليه غير المذكور بخلاف المناسبة السادس إذا كان طريق ثبوت العلة في القياسين هو في الفارق ترجيح
على الآخر بحسب طرق في الفارق ويقدر ما لقاطع على الظني والأعطف على الآخر السابع بقدر ما العلة فيه وصف
حقيقي على غيره مما العلة فيه وصف اعتباري وصفه مجردة الثامن بقدر ما العلة فيه وصف ثبوتي على ما العلة فيه
عدي التاسع بقدر ما العلة فيه وصف باعث على ما هي مجردة أما العلة العشر بقدر ما العلة المصنعة على المصطنعة
والظاهرة على الخفية والمثبتة على المتعددة والخطأ في مقابلتها الحادي عشر بقدر ما الوصف الذي يتعدى في
فروع أكثر على ما يتعدى في الأقل كثرة الغايه الثاني عشر بقدر ما العلة المطبوعة على العلة المنقوشة الثالث عشر
بقدر المتعكسة على غير المتعكسة الرابع عشر بقدر ما العلة المطبوعة على غير المتعكسة غير المطبوعة
الخامس عشر إذا كانت أحدها جامعة ما بعد الحكم وكما وجدت وجدت الحكم وكلما اتقت اتقت قدمت على
لا يكون كذلك السادس عشر بقدر ما العلة المناسبة على العلة الشبهية لأن نظر الحاصل به أقوى السابع عشر
إذا تعارضت أصناف من المناسبة فقد ترجح قوة المصلحة قدمت الأمور الخمسة الضرورية على غيرها من
حاجي الخمسة ولدتنا المصلحة الخاصة على الحسينية ودمت التكليف من الجنس الضرورية على أصل الحاجة وإذا تعارضت
بعض الجنس الضرورية قدمت الدينية على الدنيوية الآخر لها المقصود الأعظم قال ما عطف على الآخر والآخر لا يعتمد
وقيل العكس أي بقدر ما أربعة الآخر لا تتأخر إلا في وهو بضره والدينية هي الله تعالى وهو تعالى لا يضر
به ولذلك قدم قبل الفضائل على قبل الردة عند الإجماع ورجح مصلحة النفس على مصلحة الدين الخفي في
السائر بالمعصية وترك الصوم وكذلك مصلحة المال في ترك الجمعة والجماعة لحفظ المال وأما الأربعة الآخر فقد
هذا الترتيب مصلحة النفس أو يحصل العبادات ثم السبب لبقاء النفس ثم العقل لقوات النفس بقوله ثم
المال الثامن عشر إذا تعارضت العبادات وكان موجب الخلف أحدهما في صورة النقص فبما في الآخر ضعيفا أو احتملا
فبما الأول التاسع عشر ترجح العلة بغيرها في الأصل بما لا يكون معارضة والآخر معارضة العشر
بقدر ما إذا كانا من جنس برحمان أعلى في أحدهما على المراجعين والآخر الحادي والعشرون بقدر ما العلة المقضية للنفس
على العلة المقضية للثبوت لثبوت حكمها راحة ومسوية خلافا لمثبتة أنه لا تثبت حكمها إلا راحة ولتأديها

بالتفصيل الأصلي وقبل العلي أي ترجح المقتضى على المناقضة لا فادها كما شرعنا الثاني والخمسون بعد العاشر في
جميع الحكمين على الخاص بعض كثرة الغاية الفصل الثالث في ترجح حمل الفرع **قوله** الفرع يتصور **أول**
ترجح القياس بحسب الفرع من وجوه الأول بتقدير ما الساركة فيه في عين الحكم وعين العلة على الثلاثة وهي المشاركة
في جنس الحكم وعين العلة أو عين الحكم وحسن العلة أو حسن الحكم وحسن العلة الثاني بتقدير من الثلاثة ما الساركة
فيه في عين الحكم أو العلة وحسن الآخر على المشاركة في جنس الحكم وحسن العلة الثالث بتقدير من اللذين المشاركة
فيهما في عين واحد وحسن الآخر ما المشاركة في عين العلة علما المشاركة في عين الحكم لأن العلة هي العمدة في التقدير
فكلما كان التشابه فيه أكثر كان أقوى الرابع بتقدير ما القطع بنحو العلة في الفرع في أحد ما وظن وجودها فيه في آخر
الحاسس يقدم ما يكون حكم الفرع تاما حتملة لا بغيره والقياس لتفصيل الحكم علما لا يكون كذلك بل يحاول فيه
إثبات الحكم ابتداء الفصل الرابع في ترجيح حساب الخارج ولم نعرض له لأنه يعلم ما ذكره الصنف الثاني الاستدلال
ولم نعرض لها أيضا كذلك التفسير الثالث في ترجيح المنقول والمعقول فالمنقول للأخص وأما عامر والخاص لما دال
منطوقه أو لا منطوقه والخاص الدال المنطوقه بتقدير على المعقول من قياس الاستدلال والخاص الدال المنطوقه
له درجات تختلف في القوة والضعف وال ترجح له أو عليه بحسب ما يقع للنظر من قوة الظن وأما العامر في القياس
فقد تقدم حكمه في أنه هل يجوز التخصيص بالقياس **قوله** وأما الحدود السبعية **أول** ما مر وجوه الترجيح في الأدلة
وأما الحدود فثلاثة عقلية كثر بنات الماهيات ومنها سبعة كثر بنات الأحكام وهذا هو الذي به يتعلق غرضنا
في ترجح وجوه الأول ترجح الحد بالفاظ صريحة على ما فيه يجوز أو استعارة أو اشتراك أو عزائية أو اضطراب الثاني
كون المعروف في أحدها أعرف منه في الآخر الثالث كونه ملاب في الآخر يعني الرابع أن يكون مدلول واحد مما عا من
مدلول الآخر من مرجح الأعمر ليسناول ذلك وغيره فكثر القابض قليل بل بتقدير الأخص للاتفاق على ما تناوله تناول
الحديث بخلاف الثاني فإنه يختلف فيه والمنطق عليه أولى الحاسس أن يكون علوقا شرعي والعموي وتقدم
لوصفها والآخر مخالف لثقلها فإن الأصل عدم النقل السادس أن يكون أقرب إلى المعنى المنقول عنه شرعا أو لغة
لأن النقل لو كان فلسفيا فبالأقرب أولى السابع أن يكون طريق اكتسابه أرحم من طريق اكتساب الآخر لأنه أغلب على
الظن الثامن عمل أهل المدينة أو عمل أهل الأريفة أو عمل العلماء ولو علما واحدا التاسع كونه مقررا في الحكم الخطر

لا تخرج الا لفاطمة الصغرى
 غيرها وتكون المصطفى اعز
 وبالله في علي العبد وبنوه
 علي الاثر العادة وقيل
 في الحسن لا تشارك علي
 وبما في القدر العبد
 او المصطفى وبنوه
 طريقتي الكتاب وبعد
 الحديث او الحقايق
 او الفقه او الادب
 حكم الحظ او حكم النبي
 الحارود

من التبرجيت في الدنيا
والحدود امور لا تخفى
ذكر ارباب الفكر والاعلم

اوراد نام فضله انه السحان
وكان الفراع مندوم افلانا
فاحمد لوكا عمالكة العاك
نور حان اربعه ولسر حياه
البرص في كل حال
والمرضى على كل حال
وهذا الكتاب

فیضی و غرضی

[The rest of the page contains extremely faint, illegible handwritten text in Persian script, likely a manuscript or a page from a book. The text is mostly obscured by the texture and color of the aged paper.]